



جامعة نزوى
كلية العلوم والآداب
قسم التربية والدراسات الانسانية

دراسة وصفية كيفية عن الخدمات الاجتماعية

التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية

في سلطنة عمان

A descriptive Qualitative Study about the Social Services

Provided by the Ministry of Social Development

in the Sultanate of Oman

إعداد:

حمده علي سرور الشامي

06422858

قدم هذا البحث كأحد متطلبات مساق مشروع بحثي (EDPS631)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم التربية تخصص الارشاد والتوجيه النفسي بجامعة نزوى

إشراف:

أ.د. سامر جميل رضوان

رئيس قسم التربية والدراسات الانسانية

العام الدراسي

2016/2015



جامعة نزوى

كلية العلوم والآداب

قسم التربية والدراسات الانسانية

تم مناقشة هذا المشروع البحثي

دراسة وصفية كيفية عن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها

وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان

واجيز بتاريخ: / / 2015م

لجنة مناقشة المشروع البحثي للمساب (EDPS631)

م	الاسم	التوقيع
1	أ.د. سامر جميل رضوان	
2	د. أحمد محمد الفواعير	

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

سورة طه 114



أقوال القائد:

"قد كانت خطتنا في معركة البناء والتنمية والتطور طموحه، تستهدف الإنسان العماني وتعويضه ما فات، وكان عماد تنفيذها الإنسان، فالإنسان هو صانع التنمية، ويجب أن يكون هدفها إسعاده وإعداده ليعطي بلاده أحسن ما عنده من إنتاج".

"نود أن نؤكد مجددا أنه لكي تتحقق آمالنا وطموحاتنا، وتنجح خططنا وبرامجنا، فلا بد من التعاون بين المواطنين كافة، وفي مقدمتهم القطاع الخاص، وبين الحكومة بمختلف أجهزتها وإداراتها، على تنفيذ الخطط والبرامج المستقبلية، بروح من المسؤولية والادراك والوعي بأن هذا التعاون ثمرته مزيد من التقدم والرقي، والنمو والازدهار"

قابوس بن سعيد



أقوال الوزير:

" ان الوزارة مستتيرة بالتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم — حفظه الله ورعاه —

تحرص على تسخير الموارد المتاحة لتوفير سبل العيش الكريم للمستفيدين من خدماتها، وهذا يتضح جلياً من خلال التوسع

الكمي والكيفي للخدمات الاجتماعية التي تقدمها في مختلف مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الأسرية ودعم جهود

المجتمع، انطلاقاً من مبدأ أن الإنسان هو محور التنمية ووسيلتها وهدفها وغايتها.

لقد سعت الوزارة منذ نشأتها إلى تطوير آليات العمل بها، بما يستجيب لحاجات المجتمع ويتكيف مع متطلباته، كما إنكم

تدركون أن الطموحات والغايات لا يمكن الوصول إليها إلا بالعمل الجاد والوعي والإدراك والعتاء المقرون بالإثارة وحب

الوطن، بما يجسد التناسق والتوافق بين معطيات الحاضر وقيم الماضي، وبما يتفق مع حاجات الوطن والمواطن ". .

معالي الشيخ: محمد بن سعيد الكلباني/ وزير التنمية الاجتماعية

،،، الإهداء ،،،

،،، بدأنا وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام ،،،

،،، ونحلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع ،،،

،،، امتنعت الكلمات عن التعبير، ورق القلم أن يسير ،،،

،،، لكن أي القلب إلا أن ييوح، لما يجالجه من مشاعر ،،،

،،، تفيض شكرياً وامتنانا وثناء، ثناء على من نذروا أنفسهم لخدمتنا، امتننا لما بذلوه حتى انتهاء هذا العمل المتواضع ،،،

الـى....

الحب كل الحب.... شذى، وشهد، وسرور، وأحمد، وفرح، وفجر، وشيخة

.... إليكم جميعا الشكر والتقدير والاحترام....

شكر وتقدير

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ " (النمل: 19).

أحمد الله عز وجل على منه وكرمه وأشكره على توفيقه لإتمام هذا العمل وإنجازه على هذا الوجه، فالحمد لله على نعمه

العظيمة التي لا تعد ولا تحصى، وأسأله تعالى أن يكون هذا العمل لوجهه الكريم، وأن ينتفع به ان شاء الله.

وبعد ان وفقني الله لإتمام هذا المشروع البحثي، لا يسعني إلا أن أتقدم بَعْظِيم الشكر وجميل العرفان ووافر التقدير، لمشرف

المشروع البحثي الفاضل الدكتور سامر رضوان الذي بدأ معي في أول خطواتي في هذه الدراسة، وعلى ما بذله لي من وقته

وجهده بنصحه وتوجيهه، حيث كان له أثره الإيجابي على مشروع بحثي.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة، على تكريمهم بقبول مناقشة هذا المشروع البحثي وعلى كل ما قدموه لي من ملاحظات

والتي كانت لها أهميتها الكبيرة في إتمام هذا البحث.

كذلك أتقدم بالشكر الجزيل لقسم التربية وعلم النفس بجامعة نزوى، وكل القائمين على مكتبة جامعة نزوى، ومكتبة زايد

بالأمارات، بالاطلاع على بعض المصادر والدراسات.

كذلك أتقدم بالشكر الخاص للمسؤولين والموظفين بوزارة التنمية الاجتماعية، وبعض من فئات الضمان الاجتماعي على

سعة الصدر والمساعدة في الحصول على بعض المعلومات.

كما أشكر أفراد أسرتي وعائلتي على وقوفهم معي، وصبرهم على انشغالي بالدراسة والبحث، فكانوا خير معين وسند لي.

وأخيرا أتقدم بكل احترام وتقدير وعرفان الى كل من شارك في هذا البحث بمعرفة أو نصيحة أو توجيه أو مرجع، أسهم في

استيفاء البحث عناصره.

الباحثة

● قائمة فهرس المحتويات:

م	الموضوع	الصفحة
1	العنوان باللغة العربية	-
2	اعضاء لجنة المناقشة	ب
3	آية قرآنية	ج
4	أقوال القائد	د
5	أقوال الوزير	هـ
6	إهداء	و
7	شكر وتقدير	ز
8	قائمة فهرس المحتويات	ح-ي
9	قائمة الجداول	ك
10	قائمة الأشكال	ل
11	قائمة الملاحق	م
12	ملخص الدراسة باللغة العربية	ن
13	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	س
14	الفصل الأول: مدخل الى الدراسة وأهميتها	8-1
15	المقدمة	1
16	مشكلة الدراسة	2
17	أسئلة الدراسة	3
18	أهداف الدراسة	4
19	أهمية الدراسة	5
20	مصطلحات الدراسة	8-5
21	حدود الدراسة	8
22	الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة	25-9
23	أولاً: الاطار النظري	9
24	مقدمة	9
25	ماهية الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية	10-9
26	الخدمة الاجتماعية في الحضارات القديمة	12-11
27	الخدمة الاجتماعية في العقود الأخيرة من القرن العشرين	13

● قائمة فهرس المحتويات:

م	الموضوع	الصفحة
28	الخدمة الاجتماعية في الإسلام	14-17
29	الأخصائي الاجتماعي وفن ممارسة الخدمة الاجتماعية	18
30	ثانيا: الدراسات السابقة	19-25
31	الدراسات العربية	19-23
32	الدراسات الأجنبية	23-24
33	التعليق على الدراسات السابقة	25
34	الفصل الثالث: المنهجية واجراءات الدراسة	26
35	منهج الدراسة	26
36	مجتمع الدراسة وعينتها	26
37	أداة الدراسة	26
38	متغيرات الدراسة	26
39	أساليب جمع البيانات والمعلومات	26
40	الفصل الرابع: الخدمات الاجتماعية بوزارة التنمية الاجتماعية	27-114
41	مقدمة عن وزارة التنمية الاجتماعية	27
42	أهداف وزارة التنمية الاجتماعية	27
43	اختصاصات وزارة التنمية الاجتماعية	28
44	الهيكل التنظيمي لوزارة التنمية الاجتماعية	29
45	المديريات بديوان وزارة التنمية الاجتماعية	29-35
46	المديريات بالمحافظات لوزارة التنمية الاجتماعية	36
47	الادارات بالمحافظات لوزارة التنمية الاجتماعية	37
48	اختصاصات المديريات والادارات بالمحافظات لوزارة التنمية الاجتماعية	37
49	الموارد البشرية بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان	38-40
50	الاتفاقيات الاقليمية والدولية التي صادقت عليها وزارة التنمية الاجتماعية	40
51	المنظمات الاقليمية والدولية التي اشتركت بها وزارة التنمية الاجتماعية	40
52	الخدمات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية	41-114
53	أولا: الخدمات بمجال رعاية أسر الضمان الاجتماعي	41-49
54	ثانيا: الخدمات بمجال رعاية المعاقين	49-58

● قائمة فهرس المحتويات:

م	الموضوع	الصفحة
55	ثالثا: الخدمات بمجال رعاية الاحداث	59-60
56	رابعا: الخدمات بمجال رعاية المسنين	61-62
57	خامسا: الخدمات بمجال رعاية الطفولة	63-73
58	سادسا: الخدمات بمجال رعاية المرأة	74-77
59	سابعا: الخدمات بمجال رعاية الأسرة	78-88
60	ثامنا: الخدمات بمجال الابحاث والدراسات	89-92
61	تاسعا: الخدمات بمجال الجمعيات والمؤسسات الخيرية وائدية الجاليات	93-96
62	عاشرا: الخدمات بمجال التواصل مع الوزارة	97-99
63	دور الوزارة في لجان التنمية الاجتماعية	100-101
64	دور الوزارة في العمل التطوعي	102-105
65	دور الوزارة في الارشاد الزواجي	106-107
66	دور الوزارة في القضاء على ظاهرة التسول	108-110
67	دور الوزارة في مكافحة المخدرات	111
68	دور الوزارة في التصدي للعنف الأسري	112-113
69	دور الوزارة في ظاهرة الطلاق	114
70	الفصل الخامس: التحديات والصعوبات، والتوصيات والمقترحات، والخطط المستقبلية	115-134
71	أولا: التحديات والصعوبات التي تواجهها وزارة التنمية في سلطنة عمان	115-123
72	ثانيا: التوصيات والمقترحات لوزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان	124-132
73	ثالثا: الخطط المستقبلية لوزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان	133-134
74	المراجع العربية	135-139
75	المراجع الاجنبية	140
76	الملاحق	141-150
77	عنوان الدراسة باللغة الانجليزية	-

• قائمة فهرس الجداول:

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	عدد الموظفين الذين تم تدريبهم في مختلف البرامج التدريبية حسب المحافظات لعام 2013م	38
2	عدد الموظفين المبتعثين للدراسة في مختلف الدرجات العلمية لعام 2013م	39
3	عدد موظفي الوزارة وعدد المعنيين والمنقولة لخدماتهم الى الوزارة	40
4	عدد المقبولين من فئة الضمان الاجتماعي بالمؤسسات التعليمية الحكومية داخل السلطنة	46
5	توزيع الاشخاص المستفيدين من منحة الحج المخصصة لحالات الضمان الاجتماعي حسب المحافظات	46
6	البرامج المهنية للمتدربين بمركز رعاية وتأهيل المعوقين بالخوض 2013م	50
7	الخدمات العلاجية المقدمة للأطفال المتدربين بدار رعاية الاطفال المعاقين بمسقط خلال عام 2013م	51
8	الخدمات الصحية وعدد المستفيدين من خدمات دار الامان خلال 2013م	52
9	نوع المشاركات وعدد اللاعبين المشاركين والميداليات التي حصلوا عليها خلال عام 2013م	56
10	عدد الاطفال المتدربين بدار رعاية الطفولة لأيواء الايتام	66
11	عدد الحاضنات والاطفال المتدربين بها حسب المحافظة حتى نهاية 2013م	72
12	إسناد مناقصات لإنشاء مباني لعدد 12 جمعية عام 2013م	76
13	نشاط مراكز تنمية المرأة الريفية خلال عام 2013م	77

● قائمة فهرس الاشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
29	الهيكل التنظيمي لوزارة التنمية الاجتماعية	1
44	تطور اعداد حالات الضمان الاجتماعي حسب الاشهر خلال عام 2013	2
47	توزيع النسي لمساعدات الاغاثة خلال عام 2013م	3
53	توزيع الاطفال بمراكز الوفاء الاجتماعي حسب الوضع في نهاية عام 2013	4
60	توزيع الاحداث حسب المحافظات بنهاية عام 2013م	5
63	توزيع الاجهزة التعويضية حسب المحافظات خلال عام 2013م	6
93	التوزيع النسي للبحوث الاجتماعية خلال عام 2013م	7
110	عدد حملات مكافحة ظاهرة التسول وعدد المضبوطين حسب المحافظة	8

• قائمة فهرس الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	الملحق
141	استمارة ترشيح الافراد لجائزة السلطان للعمل التطوعي	1
142	استمارة ترشيح الشركات لجائزة السلطان للعمل التطوعي	2
143	استمارة ترشيح الجمعيات والمؤسسات لجائزة السلطان للعمل التطوعي	3
145-144	استمارة بحث اجتماعي بشأن الاعفاء من رسوم استقدام سائق وخدم	4
146	استمارة طلب فتح حضانة بمنطقة	5
148-147	استمارة بيانات حالة معاق	6
149	استمارة كفالة يتيم	7
150	أرقام هواتف الدوائر بالوزارة	8

ملخص الدراسة:

عنوان الدراسة: دراسة وصفية كيفية عن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان.

أهداف الدراسة: التعرف على أهم اهداف واختصاصات الوزارة، وتوضيح نوعية الهيكل التنظيمي، واختصاصات

المديرية بديوان الوزارة، واختصاصات المديرية والادارات بالمحافظات، التعرف على الاتفاقيات والمنظمات الاقليمية

والدولية التي صادقت وشاركت بها الوزارة، وتوضيح نوعية الدراسات والبحوث التي قامت بها، ونوعية الخدمات

والمساعدات الاجتماعية التي تقدمها، والتعرف على أهم خدمات التواصل مع المواطنين والمراجعين بالوزارة، ومعرفة

الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية والأندية التابعة للوزارة، والخدمات المقدمة في مجال العمل التطوعي، والخدمات

المقدمة في مجال ظاهرة التسول، والخدمات المقدمة في مجال الارشاد الزواجي، والخدمات المقدمة في مجال مكافحة

المخدرات، والتعرف على الخدمات المقدمة في مجال التصدي للعنف الاسري، والتعرف على لجان التنمية الاجتماعية

بالوزارة، وأهم الخدمات المقدمة في مجال الطلاق، وتوضيح التحديات والصعوبات التي تواجهها الوزارة، معرفة التوصيات

الموجهة للوزارة، والتعرف على المشاريع والخطط المستقبلية ان شاء الله.

منهج الدراسة: استخدمت الباحثة: المنهج الوصفي الكيفي، فهو المنهج الأنسب والملائم لموضوع الدراسة لأنه يعتمد على

دراسة الظاهرة كما توجد بالواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها كيفيا بوصفها وتوضيح خصائصها، وبوصفه

أحد المناهج الاساسية المستخدمة في الدراسات الوصفية، التي تمكن الباحثة من جمع البيانات والمعلومات.

مجتمع الدراسة وعينها: وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان، واشتملت الدراسة على المواطنين المستفيدين من الخدمات

الاجتماعية للوزارة والموظفين القائمين على تلك الخدمات الاجتماعية.

أداة الدراسة: استخدمت الباحثة: الملاحظة والمقابلة، والمصادر الالكترونية، والمصادر المكتوبة مثل: التقارير السنوية والأدلة

والكتب العلمية ورسائل الماجستير والدراسات والبحوث، وغيرها من المصادر الاحصائية المتوفرة بالوزارة.

التحديات والتوصيات والخطط المستقبلية: تم صياغة عدد من التحديات والتوصيات والخطط المستقبلية بأذن الله.

الكلمات المفتاحية للدراسة: الدراسة الوصفية الكيفية، الخدمات الاجتماعية، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان.

Study Abstract:

Title of the study: A descriptive qualitative study about the social services provided by the Ministry of Social Development of the Sultanate of Oman.

Objectives: Identifying the most important objectives and functions of the Ministry, showing the type of organizational structure, duties and terms of reference of the directorates at the Ministry office, duties of directorates and administrations at the governorates and identifying the conventions and the regional as well as the International organizations with whom the Ministry has participated, as well as clarifying the quality of studies and research accomplished by the Ministry, type of services and social assistance it provides, identifying the most important communication services with the citizens and the visitors of the Ministry, identifying public societies and the charities and clubs affiliated to the Ministry, services rendered in the field of voluntary work, services provided in the area of the phenomenon of begging, services provided in the area of marital counseling, services provided in the area of fight against drugs and the identification of services provided in the area of domestic violence, identifying the commissions of the social developments of the Ministry, the most important services provided in the area of divorce, clarifying the challenges and the obstacles faced by the Ministry, identifying the recommendations addressed to the Ministry and identifying the future projects and plans.

Study Approach: Researcher will use the descriptive qualitative approach which seems the most appropriate and convenient for the study subject as it focuses on the study of the phenomenon as it exists, carefully describes it, and qualitatively describe it and clarifies its characteristics as one of the main curriculums used in the descriptive studies that helps the researcher to collect data and information.

Social Environment and its Type: the Social environment of study is the Ministry of Social development of the Sultanate of Oman. The study tackled citizens who benefited out of the Ministry's social services as well as the employees who are in charge of those services.

Tools of the Study: The researcher will use observation, interview, and electronic references as well as written references such as: annual reports, evidence and scientific books, Masters degrees thesis, studies and research and some other references which are available in the Ministry.

Challenges, Recommendations, and Future Plans: a number of challenges, recommendations and future plans have been prepared.

Key Words of the Study: The descriptive and qualitative study, the Social Services, the Ministry for Social Development of the Sultanate of Oman.

الفصل الاول

،،مدخل الى الدراسة وأهميتها،،

المقدمة:

أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، لتحسين أحوال المواطنين العمانيين اجتماعيا وتوفير الرعاية الاجتماعية للعجزة والمقعدين ومدهم بالمساعدات المالية والعينية وتأهيل من يمكن تأهيله للحصول على مصدر رزق مناسب وتقديم المعونات

للمتضررين من الكوارث ونشر الوعي الاجتماعي وتشجيع الجمعيات الخيرية والأندية والجمعيات التعاونية، وتقديم المساعدات لذوي الدخل المحدود وإنشاء بيوت لهم.

ويعكس تاريخ إنشاء أول وزارة تنهض بمسؤولية العمل الاجتماعي، مدى حرص السلطان قابوس بتنمية ورعاية الإنسان العماني، فبعد إشرافه النهضة بزمان يسير تم إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في 1972/5/20م وفي

1990/1/2م تم تعديل اسم الوزارة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم 90/5 ، وجاء العام 1991م وتحديدا في اليوم العاشر من شهر ديسمبر تم تعديل اسم الوزارة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

والتدريب المهني بموجب المرسوم السلطاني رقم 91/115 ، وفي 6/ 11/ 2001م وبموجب المرسوم السلطاني رقم 108/ 2001 تم تعديل اسم الوزارة إلى وزارة التنمية الاجتماعية.

وزارة التنمية الاجتماعية تعد واحدة من المؤسسات العامة التي تسعى جاهدة لتوفير أفضل الخدمات للمواطن كفرد أو الأسرة بشكل عام والمرأة والطفل بشكل خاص والتغلب على كافة الظروف التي تواجههم، حيث نص النظام الأساسي

للدولة في المادة(12) الخاصة بالمبادئ الاجتماعية على أن تكفل الدولة للمواطن وأسرته المعونة في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وفقا لنظام الضمان الاجتماعي وتعمل على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن

العامة (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

مشكلة الدراسة:

تري الباحثة: أن التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان ترتكز على فلسفة التنمية الشاملة وسيظل الإنسان داخل هذا الوطن محور عملية التنمية الاجتماعية، إليه ومن أجله تتم صياغة وتعميم برامج الرعاية والتأهيل الاجتماعي وفي المقابل يجب أن يسعى الإنسان أيضا إلى الاستفادة من هذه البرامج للانتقال إلى وضع اجتماعي أفضل.

والتنمية الاجتماعية هي سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع بزيادة قدرة أفراده على الإنتاج واستغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للأفراد وبناء الإنسان في إطاره المجتمعي سليماً متعلماً ومشاركاً في بناء وطنه.

وسياسة ومهمة الوزارة توحيد كل أواصر المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة، فالإنسان هو أداة التنمية الاجتماعية وصانها وهدفها وغايتها، وبقدر ما تتمكن التنمية بمختلف أساليبها ووسائلها من توفير الحياة الكريمة للفرد والمجتمع بقدر ما تكون التنمية ناجحة جدية بأن يسعد القائمون عليها ويفخروا بنتائجها ويعتزوا بآثارها الطيبة.

وترى الباحثة ايضا: انه على الرغم من انتشار العديد من الدراسات المهمة بالتنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعي والعمل التطوعي والقضايا الاجتماعية ، إلا أنه لا يزال هذا الموضوع موضع اهتمام الباحثين مما يستدعي استمرار دراسته، وأن هذه الدراسة ستركز على دراسة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان ودورها ببعض القضايا مثل التسول وتعاطي المخدرات والعنف الاسري والطلاق والارشاد الزواجي والعمل التطوعي وانجازاتها في كل المجالات الاجتماعية، مع الوقوف على التحديات ووضع التوصيات والخطط المستقبلية، لذلك فالحاجة ماسة لمثل هذه الدراسات والأبحاث، للكشف عن الخدمات التي تقوم بها الوزارة والوقوف على المعوقات والتحديات لمعالجتها ووضع التوصيات والمقترحات والخطط المستقبلية.

أسئلة الدراسة:

تحدد أسئلة الدراسة في الآتي:

- 1- ما أهم اهداف واختصاصات وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 2- ما نوعية الهيكل التنظيمي بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 3- ما هي اختصاصات المديريات بديوان وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 4- ما هي اختصاصات المديريات والادارات بالمحافظات بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 5- ما الاتفاقيات والمنظمات الاقليمية والدولية التي صادقت وشاركت بها وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 6- ما نوعية الدراسات والبحوث التي قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 7- ما نوعية الخدمات والمساعدات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 8- ما أهم خدمات التواصل مع المواطنين والمراجعين بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 9- ما هي الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية والأندية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 10- ما أهم الخدمات المقدمة في مجال العمل التطوعي بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 11- ما أهم الخدمات المقدمة في مجال ظاهرة التسول بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 12- ما أهم الخدمات المقدمة في مجال الارشاد الزواجي بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 13- ما أهم الخدمات المقدمة في مجال مكافحة المخدرات بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 14- ما أهم الخدمات المقدمة في مجال التصدي للعنف الاسري، بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 15- ما هي لجان التنمية الاجتماعية بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 16- ما أهم الخدمات المقدمة في مجال الطلاق، بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 17- ما نوعية التحديات والصعوبات التي تواجهها وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟
- 18- ما نوعية التوصيات والمقترحات، والخطط المستقبلية لوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان؟

أهداف الدراسة:

تحدد أهداف الدراسة في الآتي:

- 1- التعرف على أهم أهداف واختصاصات وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 2- توضيح نوعية الهيكل التنظيمي بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 3- توضيح اختصاصات المديرية بديوان وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 4- توضيح اختصاصات المديرية والادارات بالمحافظات بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 5- التعرف على الاتفاقيات والمنظمات الاقليمية والدولية التي صادقت وشاركت بها وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 6- توضيح نوعية الدراسات والبحوث التي قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 7- توضيح نوعية الخدمات والمساعدات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 8- التعرف على أهم خدمات التواصل مع المواطنين والمراجعين بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 9- معرفة الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخيرية والأندية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 10- التعرف على أهم الخدمات المقدمة في مجال العمل التطوعي بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 11- التعرف على أهم الخدمات المقدمة في مجال ظاهرة التسول بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 12- التعرف على أهم الخدمات المقدمة في مجال الارشاد الزواجي بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 13- التعرف على أهم الخدمات المقدمة في مجال مكافحة المخدرات بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 14- التعرف على أهم الخدمات المقدمة في مجال التصدي للعنف الاسري، بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 15- التعرف على لجان التنمية الاجتماعية بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 16- التعرف على أهم الخدمات المقدمة في مجال الطلاق، بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 17- توضيح التحديات والصعوبات التي تواجهها وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.
- 18- معرفة التوصيات والمقترحات، والخطط المستقبلية لوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.

أهمية الدراسة:

أهمية هذه الدراسة من الناحية النظرية والعملية التطبيقية:

سوف تساعد توصيات ومقترحات هذه الدراسة متخذي القرار والمسؤولين في وزارة التنمية الاجتماعية على الاعتماد عليها

أو الأخذ بها عند العمل على وضع الاستراتيجيات الملائمة، وقد تُشكل هذه الدراسة نقطة انطلاق للعديد من الباحثين

لإجراء أبحاث ودراسات قد تُسهم في إنجاح وتحقيق أهداف واختصاصات الوزارة، ولكونها تفتح أبعادا بحثية كثيرة

لدراسات مستقبلية ذات علاقة بالتنمية الاجتماعية، وقد تُسهم هذه الدراسة في إضافة بعض المعرفة إلى المكتبة العمانية

والعربية حول الخدمات الاجتماعية المتنوعة لوزارة التنمية الاجتماعية.

وإن أهمية هذه الدراسة تبرز من خلال الأهمية البالغة للمجتمع الذي تنطبق عليه وهو وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة

عمان، وخدماتها الاجتماعية المتنوعة لشرائح مهمة بالمجتمع، وقد تساعد هذه الدراسة في تطوير أداء المؤسسات الاجتماعية

والأهلية والخيرية والجمعيات، والذي ينعكس بدوره على تقدم ورقي المجتمع العماني بطريقة تقوده نحو الازدهار، وقد

تساعد هذه الدراسة في توضيح نوعية الخدمات والمساعدات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية، وتوضيح

نوعية المعوقات والتحديات التي تواجهها، وتوضيح نوعية التوصيات والمقترحات والخطط المستقبلية.

مصطلحات الدراسة:

الدراسة الوصفية:

هي تتبع ظاهرة معينة ووضعتها وتحليلها وتقويمها، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها، وتعتبر من الدراسات المهمة

جدا في البحوث الاجتماعية.

المنهج الوصفي الكيفي:

هو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد بالواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها كفيها بوصفها

وتوضيح خصائصها (السكري، 2000).

الخدمة الاجتماعية:

تعرف الخدمة الاجتماعية: بأنها تهدف الى مساعدة الافراد على أداء وظائفهم الاجتماعية، فرادى أو في جماعات، عن طريق الأنشطة الموجهة نحو علاقاتهم الاجتماعية، بما في ذلك التفاعل بين الانسان والبيئة المحيطة، وتؤدي هذه الأنشطة ثلاث وظائف رئيسية هي: علاج ما لحق الافراد من اضرار في قدراتهم، وتقديم الخدمات الفردية والجمعية، والوقاية من الآفات الاجتماعية ومن اختلال الأداء الاجتماعي (ابو النصر، 2009).

وهي طريقة علمية لخدمة الانسان ونظام اجتماعي يقوم بحل مشكلاته وتنمية قدراته ومعاونة النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع للقيام بدورها وإيجاد نظم اجتماعية يحتاج المجتمع لتحقيق رفاهية أفرادها (خاطر، 2006).

وتعريف الباحثة اجرائيا: بأنها مهنة إنسانية تهدف الى مساعدة الافراد والجماعات والمنظمات والمجتمعات على تنمية قدراتهم ومواردهم وزيادة فرصهم في الحياة، ووقايتهم من المشكلات وإشباع حاجاتهم وحل مشكلاتهم، في ضوء موارد وثقافة المجتمع ومن خلال مؤسسات المجتمع المختلفة أو إنشاء مؤسسات جديدة تظهر حاجة المجتمع إليها.

الخدمات الاجتماعية:

هي مجموعة الأنشطة التي يقوم بها اخصائيو اجتماعيون او مهنيون، لمساعدة الناس لكي يكونوا قادرين على الاعتماد على انفسهم او وقايتهم من الاتكالية على الآخرين، ومساعدتهم على تدعيم الروابط الاسرية وعلى تحسين أدائهم الاجتماعي (الدخيل، 2006م).

العمل الاجتماعي:

هو علم وفن ومهنة لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم وقد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وهو مساهمة الأفراد في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو بغير ذلك، ومن خصائص العمل الاجتماعي أن يقوم على تعاون الأفراد مع بعضهم البعض في سبيل تلبية احتياجات مجتمعهم (السكري، 2000).

الرعاية الاجتماعية:

هي نسق متوازن من الخدمات والمؤسسات الموجهة لمساعدة الافراد والجماعات على القيام بوظائفهم، ولتحقيق مستوى معيشي مناسب وعلاقات شخصية اجتماعية وتوظيف أمثل للقدرات وللموارد (Walter A. Friedlande, 1960).

وهي مجموعة الجهود التي تبذلها الحكومة والهيئات والمؤسسات الخاصة لكي يتمكن الفرد من التكيف الايجابي مع البيئة التي يعيش فيها تكيفا يهيئ له قسطا من الراحة النفسية والقدرة الجسمية، بحيث ينعم بالسكن الصالح والصحة الجيدة والغذاء الكامل والثقافة والترفيه (عيوش والزعنون، 2014).

وتعريف الباحثة اجرائيا: هي مجموعة الجهود والراميخ والخدمات التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية، والتي تهدف الى مساعدة الافراد والجماعات والنظم الاجتماعية على القيام بوظائفهم وإشباع حاجاتهم الضرورية، مع مراعاة العدالة والمساواة الاجتماعية.

العمل التطوعي:

مفهوم التطوع يرادف أي نشاط أو جهد يبذله الفرد دون انتظار عائد مادي، ولذلك فإن الأفراد عندما يمارسون الأعمال التطوعية فإنهم يضحون بالوقت والجهد والمال في سبيل المجتمع دون انتظار عائد مادي مباشر (الروبي، 2013).

وتعريف الباحثة اجرائيا: التطوع عبارة عن الجهد المبذول بطريقة اختيارية وبدون قسر، مرضاة لله تعالى ولمصلحة الوطن، وإثثار الغير على الذات دون انتظار عائد مادي، الذي يبذل عن رغبة واختيار، بغرض أداء واجب اجتماعي وبدون توقع جزاء مالي بالضرورة.

وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان:

تعد واحدة من المؤسسات العامة التي تسعى جاهدة لتوفير أفضل الخدمات للمواطن كفرد أو أسرة بشكل عام وللمرأة

والطفل بشكل خاص والتغلب على كافة الظروف التي تواجههم، حيث نص النظام الأساسي للدولة في المادة(12) الخاصة

بالمبادئ الاجتماعية على أن تكفل الدولة للمواطن وأسرته المعونة في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وفقاً لنظام

الضمان الاجتماعي وتعمل على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والحن العامة، تم تعديل اسم الوزارة

إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني بموجب المرسوم السلطاني رقم 91/115 ، وفي 11/6 /2001م

وبموجب المرسوم السلطاني رقم 2001/108 تم تعديل اسم الوزارة إلى وزارة التنمية الاجتماعية.

التنمية الاجتماعية:

هي سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، بزيادة قدرة أفرادها على الإنتاج واستغلال الطاقة المتاحة إلى

أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للأفراد، وبناء الإنسان في إطاره المجتمعي سليماً متعلماً ومشاركاً في

بناء وطنه، ومن هذه المنطلقات تسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى ترسيخ مبادئ التنمية الاجتماعية من خلال الخدمات

التي تقدمها الوزارة (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

• حدود الدراسة:

وتمثلت حدود الدراسة في الآتي :-

-الحدود الموضوعية:دراسة وصفية كيفية عن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان.

-الحدود البشرية: اشتملت الدراسة على المواطنين المستفيدين من خدمات ومساعدات وزارة التنمية الاجتماعية، والموظفين

القائمين على تلك الخدمات.

-الحدود الزمانية: تطبيق الدراسة بالعام الدراسي 2015/2016 م .

-الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة على وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.

المقصورة ALMAQSURAH الفصل الثاني

،،الاطار النظري والدراسات السابقة،،

اولا: الاطار النظري للدراسة:

مقدمة:

تتناول الباحثة في هذا الفصل: ماهية الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية في الحضارات القديمة:

الفرعونية والارغريقية والرومانية، والخدمة الاجتماعية في العقود الاخيرة من القرن العشرين، الخدمة الاجتماعية في الاسلام:

العمل الاجتماعي في الاسلام، الضمان الاجتماعي في الاسلام، والاسرة ودورها في التنمية الاجتماعية من المنظور

الاسلامي، ثم الاوقاف الخيرية ودورها في التنمية الاجتماعية من المنظور الاسلامي، والتكافل الاجتماعي ودوره في التنمية

الاجتماعية من المنظور الاسلامي، والاحصائي الاجتماعي وفن ممارسة الخدمة الاجتماعية، ممارسة المهنة بالأساس المعرفي،

وممارسة المهنة بالأساس القيمي، وممارسة المهنة بالأساس المهاري، وذلك على النحو التالي:

ماهية الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية:

الرعاية الاجتماعية: نسق متوازن من الخدمات والمؤسسات، الموجهة لمساعدة الافراد والجماعات على القيام بوظائفهم،

ولتحقيق مستوى معيشي مناسب وعلاقات شخصية واجتماعية مرضية وتوظيف أمثل للقدرات والموارد.

والرعاية الاجتماعية: هي مجموعة الجهود والبرامج والخدمات التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والاهلية والدولية، والتي

تهدف الى مساعدة الافراد والجماعات والنظم الاجتماعية على القيام بوظائفهم واشباع حاجاتهم الضرورية للنمو والتفاعل

الايجابي مع مجتمعهم دون تمييز وذلك في ضوء واقع موارد وثقافة المجتمع.

ان جذور الرعاية الاجتماعية نبتت في أشكال الحياة الاجتماعية الاولى في البطون والعشائر والقبائل، حيث وجدت نزعات

الحب والتعاون والرحمة والبر والحماية، ثم أكدت هذه النزعات ونظمتها وأضافت اليها الأديان السماوية وخاصة الاسلام

وذلك من خلال على سبيل المثال: نظام التكافل الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية ودور المساجد وبيت مال المسلمين

(جوهري وآخرون، 2003).

وترى الباحثة: ان التغيرات الاجتماعية السريعة التي نتجت عن الثورة الصناعية والمؤسسات الصناعية الحديثة وظهور المدن الكبرى، أدت الى التفكك الاجتماعي في بناء الاسرة ووظائفها، وفي علاقة الانتماء والروابط الدينية، يضاعف على ذلك تعقد الحياة وتعدد الحاجات وتنوعها، مما يؤدي الى صعوبة إشباع كثير من الحاجات الانسانية وتعرض الفرد والجماعة الى كثير من الضغوط والتوتر والاحباط.

أدى هذا الى ضعف المؤسسات التقليدية مثل: (الاسرة والعائلة والاقارب والجيران والمؤسسة الدينية) في توفير الرعاية الاجتماعية لأعضائها، مما أدى الى ظهور تنظيمات بديلة للرعاية الاجتماعية تحاول جهد طاقتها التخفيف من المشكلات التي يعترض لها الانسان الحديث على سبيل المثال: (الدولة والجمعيات الاهلية التطوعية والنقابات والاحزاب السياسية).

الخدمة الاجتماعية: هي فن توصيل الموارد المختلفة الى الفرد والجماعة والمجتمع لإشباع احتياجاتهم عن طريق استخدام طريقة علمية لمساعدة الناس على مساعدة انفسهم (Robert L. Barker, 1999).

والخدمة الاجتماعية: خدمة تعتمد على أسس علمية ومهارية خاصة، تستهدف تنمية واستثمار قدرات الافراد والجماعات والتنظيمات الاجتماعية لتدعيم حياة اجتماعية افضل تتفق مع اهداف التنمية الاجتماعية والمعتقدات اليمانية الراسخة.

مهنة الخدمة الاجتماعية تمثل مكان الصدارة بين المهن الاخرى داخل نظام الرعاية الاجتماعية، تعتبر إحدى المهن التي تهدف الى مساعدة الناس وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم بهدف أن يقوموا بأدوارهم ووظائفهم بشكل أفضل، ويسمى الشخص المهني الذي يمارس مهنة الخدمة الاجتماعية بالأخصائي الاجتماعي الذي تم اعداده نظريا وميدانيا في اقسام او كليات الخدمة الاجتماعية.

ان اهداف الخدمة الاجتماعية كانت في اول الامر أهدافا علاجية ثم ظهرت الاهداف الوقائية نظرا لعدة عوامل داخلية خاصة بمهنة الخدمة الاجتماعية وعوامل أخرى خارجية من المجتمع والمهن الاخرى، ثم أضيفت الاهداف التنموية وخاصة عندما بدأت الخدمة الاجتماعية ربط نفسها ببرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية بل والاقتصادية، الخدمة الاجتماعية في الدول النامية والمتخلفة تضع الاهداف التنموية في المقدمة، تليها الاهداف الوقائية ثم الاهداف العلاجية (محمد، 2013).

الخدمة الاجتماعية في الحضارات القديمة:

- في الحضارة الفرعونية:

ظهرت بعض أوجه الرعاية الاجتماعية مثل:

- الرعاية الاجتماعية للجنود: بدأت الدولة تهتم بجنودها فقد وهبت الاراضي الزراعية للمحاربين وأعفيت الاراضي من

الضرائب واشترط لاستغلالها ان يكون مالكها على اكمل وجه ليقوم بواجبه العسكري.

- الرعاية الاجتماعية للمسنين: أنشأت الفراعنة ملاجئ الشيوخ والعجزة، والموظفين الذين يبلغون سن الشيخوخة وغير

قادرين على العمل يلحقون بأعمال تناسب مع سنهم او عجزهم او ينفق عليهم حتى وفاتهم.

- الرعاية الاجتماعية للمرضى: تخصص المصيرين القدماء في ممارسة الطب فكان هناك الجراح والطبيب المعالج والطبيب

الباطني تستخدم النباتات في العلاج وكان الاطباء يعملون في الجيش ولعلاج الشعب ولعلاج الاسرة الحاكمة في القصور

الملكية وهناك اطباء متخصصون في الرمد وامراض الاسنان والتحنيط وامراض الحيوان وقد شرعت بعض القواعد الخاصة

بالصحة العامة كتحريم تناول بعض الأطعمة واللحوم والصوم لفترة من الزمان.

- الرعاية الاجتماعية التعليمية: وجدت مدارس تسمى بيت الحياة ملحقة بالمعابد ذات تعليم ابتدائي فكان يسمح للعامة

بدخول التعليم الابتدائي اما المراحل التالية مقصورة على ابناء الاشراف وكانت تدرس اللغة الهيروغليفية والقانون والفنون

وكان فرعون يربي في قصره الملكي اطفالا من ابناء الشعب يطلق عليهم اطفال بيت فرعون يدرسون الرياضة والرياسة

والقتال ثم ضباط ميدان وكانت المعابد تساهم في تقديم الرعاية التعليمية يلحق بالمعبد مدرسة يتعلم بها الشباب الرسم

والحفر ونحت التماثيل (علي، 2008).

وترى الباحثة: ان الخدمة الاجتماعية في الحضارة الفرعونية، كان فيها تمايز طبقي والرعاية الاجتماعية فيها لم تكن منظمة

وواسعة النطاق مثل اليوم وكان الاحسان هو الغالب على أنشطة الرعاية الاجتماعية اقله من قبل رجال الدين، لكن لا

ننكر مجالات الرعاية الاجتماعية التي تناولتها مثل: العناية بالمرضى والمسنين والجنود والتعليم.

في الحضارة الاغريقية:

ظهرت بعض أوجه الرعاية الاجتماعية مثل:

-مساعدة المحرومين وافراد المجتمع في اوقات الطوارئ والكوارث عند المجاعات والسيول.

-كان أهل جزيرة كريت يقدمون الوجبات العامة للجميع من الخزانة العامة.

-كانت أثينا تحرر الشعب من الاحكام التي توقع عليهم نتيجة الديون.

-كانت أثينا ايضا توزع الارض على الفقراء لتخفيف حدة الفقر (جوهر وآخرون، 2003).

وترى الباحثة: ان الخدمة الاجتماعية في الحضارة الاغريقية، غير ثابتة غير منظمة لتحسين احوال الشعب تقوم على الكرم

والسخاء من خزانة الدولة او الاعانة عندما تتأزم الحالة فقط.

في الحضارة الرومانية:

ظهرت بعض أوجه الرعاية الاجتماعية مثل:

-كان مجلس الشيوخ يعين مندوبا للأسواق لإغاثة الشعب من المجاعات القاتلة.

-توزيع المساعدات على الفقراء والمعوزين.

-مساعدة الاسر المنكوبة التي يذهب افرادها ضحية الحروب والذين شوهتهم المعارك واصبحوا عاجزين عن العمل.

-مساعدة الرقيق والعبيد والاسرى (محمد، 2013).

وترى الباحثة: ان الخدمة الاجتماعية في الحضارة الرومانية، تقدم المساعدات لأنها كانت تعتبر الجماعات الفقيرة مصدر

خطر على المجتمع وعليها وخوفها من تمردهم على السلطة، وبذلك لم يكن الهدف الرعاية الاجتماعية والشعور بالمسؤولية.

الخدمة الاجتماعية في العقود الأخيرة من القرن العشرين:

تعد مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة حديثة نسبيا ولو أن أصولها الأولى ترجع إلى الدوافع الدينية الإنسانية التي استهدفت مساعدة الضعفاء والمحتاجين والأخذ بهم من اجل تخطي الصعاب.

شهدت الخدمة الاجتماعية في العقود الأخيرة من القرن العشرين حركة نشطة في ضوء المتغيرات السريعة المتلاحقة التي يمر بها المجتمع الإنساني المعاصر وانعكاساتها على البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، هذه العملية بدأت منذ الستينات في بعض الدول الصناعية الغربية والتي كانت مهدا لنشأة الخدمة الاجتماعية بمفهومها الحديث.

إلا أن هذه العملية لم تقتصر على المجتمعات الغربية في أوروبا وأمريكا ولكنها عرفت طريقها إلى كثير من دول العالم الثالث والتي أقبلت على الخدمة الاجتماعية بصورتها الغربية لعل فيها مخرجا من الضغوط الاجتماعية المتزايدة او المعاناة التي يعيشها الناس في تلك الدول (ابو المعاطي، 2010).

ونظرا للوثبة العلمية والتكنولوجية المذهلة التي حققت درجات متفاوتة من الرفاهية المادية إلا إنها لم تحقق الرفاهية الاجتماعية بنفس الدرجة إذ بدأت الحياة الاجتماعية تزداد تعقيدا وصعوبة حيث انتشرت الأمراض الاجتماعية مثل التفكك الأسري ، والكوارث الاقتصادية والمعضلات التي تدفع الكثير من الأفراد الخروج على القانون وارتكاب الجرائم والانحراف الأخلاقي وزيادة نسبة العوز لدى الكثير من أفراد المجتمع، مما دفع المصلحين الاجتماعيين للتدخل بصورة فعلية لإنشاء دور للعاجزين ودور أخرى للأحداث ، ومن هنا بدأت تتحدد معالم هذه المهنة الحديثة.

تطورت الخدمة الاجتماعية إلى أن أصبحت تؤدي بوساطة أشخاص أعدوا علميا سليما، يقوم على أسس ومبادئ نظرية وعلمية ترجمت الخدمة الاجتماعية إلى واقع ميداني في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية حيث أنشئت الكليات والمعاهد العلمية المتخصصة في تخريج وإعداد أرباب هذه المهنة وهم الأخصائيون الاجتماعيون وذلك طبقا لقواعد أسس علمية حديثة تتفق مع طبيعة المجتمعات المتطورة (محمد، 2006).

الخدمة الاجتماعية في الإسلام:

- العمل الاجتماعي في الإسلام:

العمل الاجتماعي في الإسلام ضروري من حيث: الترابط بين أفراد المجتمع والإحساس بالمسؤولية أمام الآخرين، وهو علم وفن ومهنة لمساعدة الناس على حل مشكلاتهم، ويتميز العمل الاجتماعي في الإسلام بالعديد من المبادئ المهمة مثل:

التضامن الاجتماعي بتضامن الفرد مع نفسه وتضامن أفراد الأسرة، والعدالة الاجتماعية أن تعطي كل أوجه الحياة في المجتمع الإسلامي اهتماما خاص وأن الناس سواسية في هذا الاهتمام، وحقوق الإنسان لكل فرد حقوق وواجبات، وحفظ النفس والمال والعقل والعرض والدين، والتعارف والتعايش السلمي (الفنجري، 2012).

أخلاقيات العمل الاجتماعي في الإسلام: التعاون الكل مطالب بالعمل، والتسامح، والتكامل من حيث كونه عبادة ومن حيث كونه مصلحة مشتركة، والمتابعة للحالات التي تحتاج إلى المساعدة، والوفاء بالعهد، والصبر، والصدق، ومراقبة الله، والسرية سرية المعلومات (حمزة، 2012).

وترى الباحثة: ان من المستحيل أن نتصور إنسانا يحيا بعيدا عن المجتمع لان الإنسان كائن اجتماعي، أو أن نتصور مجتمعا بدون أفراد، والإنسان عضو فاعل متحرك في الحياة له مطالب، وعليه حقوق يقوم بها في أعماله وتصرفاته، تجاه ربه عز وجل وتجاه نفسه، وغيره من الناس الذين يعيشون معه في المحيط الاجتماعي.

- الضمان الاجتماعي في الاسلام:

يراد به التزام الدولة نحو كافة المقيمين بها، أيا كانت ديانتهم أو جنسيتهم، وذلك بتقديم المساعدة للمحتاجين منهم في الحالات الموجبة بتقديمها كمرض، عجز، شيخوخة، متى لم يكن لهم دخل يوفر لهم حد الكفاية (الفنجري، 2012).

والضمان الاجتماعي في الإسلام، هو من قبيل تطبيق النص أي ما ورد بالقرآن والسنة فيما يتعلق بالزكاة وهذا ما يميز الضمان الاجتماعي في الإسلام عن التأمين الاجتماعي، والتأمين الاجتماعي كما هو معروف تتولاه الدولة والمؤسسات الخاصة ويتطلب مساهمة المستفيد باشتراكات يؤديها وتمنح له مزايا التأمين أيا كان نوعها وذلك متى توافرت له شروط استحقاقها بغض النظر عن فقره أو غناه (الحبسي، 2007).

الأسرة ودورها في التنمية الاجتماعية من المنظور الاسلامي:

إن من المهام الأساسية للتنمية الاجتماعية في الاسلام دعم العلاقات الاجتماعية وعلاقات الأخوة والقرابة والجوار والزمانة والضيافة وتنمية مفاهيم التقدير والتسامح والفهم المتبادل، وهذا ما تفعله كل التعاليم والآداب الإسلامية التي تهدف إلى تقريب الناس بعضهم من بعض، ويمثل البيت المسلم إحدى الدعائم الأساسية في بناء الشخصية الإسلامية إذ هو المحضن الأول للطفل والمقر الدائم لحياة الفرد ودور البيت ينبغي أن يكون دوراً أساسياً لمساعدة وتدريب كل المعارف والحقائق التي يتلقاها الفرد في المدرسة فتسير معها في اتجاه واحد يحقق التعاون والانسجام فإذا كانت المدرسة تمثل الجانب النظري في الإعداد فإن البيت ينبغي أن يكون محلاً للتطبيق العملي لما يتلقاه الفرد في المدرسة، فإذا تحقق هذا التلاحم بين البيت والمدرسة كان لذلك أثره البعيد في تكوين الفرد وصلاحه واستقامة سلوكه أما إذا حصل أي تناقض أو اختلاف بين ما يأخذه الطالب في المدرسة، وما يمارسه في البيت أو يشاهده في المنزل فإن ذلك يورث اهتزازاً في القيم، وتذبذباً في النفس، وازدواجية في التفكير، وبالتالي يحدث خللاً في بناء الشخصية وتكوينها (حبيب، 2010).

وترى الباحثة: ان الأسرة عندما توجه الأبناء منذ حداثة أعمارهم التوجيه السليم وتغرس في نفوسهم حب الفضيلة لفضيلها، وكراهية الرذيلة لسوئها ولأن الرذيلة يتمثل فيها شبح الجريمة فيرونها شبحاً مخيفاً وعملاً رذيلاً حتى إذا كبروا وصاروا في موطن المسؤولية وعمق الفهم أدركوا سر ما رسخ في قلوبهم وما أنشئوا عليه، حيث أدرك ذلك المفهوم التربوي الشاعر العربي في قوله:

وينشأ ناشئ الفتيان منا ... على ما كان عوده أبوه

إن الأسرة التي تحرص على غرس الروح الإيمانية في قلوب أبنائها منذ تفتح براعمهم فإنما تحصنهم لمجاهدة الحياة والاستعداد لإدراك المخاطر ويعطي الأبناء سلاحاً قوياً يدفعهم للعمل، وينمي عندهم بغض الشر ويحبب إليهم الخير، لأن من شب على شيء شاب عليه، وبذلك يسلم الأحداث - بتوفيق من الله - من الجنوح في صغرهم، ومن ثم الابتعاد عن الجريمة في كبرهم، لأنها لم تجد في قلوبهم باباً مفتوحاً، ولا ارتياعاً يدفعها للاستقرار.

الأوقاف الخيرية ودورها في التنمية الاجتماعية من المنظور الاسلامي:

الوقف الخيري أحد أبرز سمات المجتمع المسلم ارتبط بالوجود الإسلامي في المدينة وممارسه المسلمون تلبية لأوامر الإسلام

العقيدية والتعبدية ولحاجات الناس وشمل الوقف كل جوانب الحياة وأوجه الإنفاق على دور العبادة والتعليم والخير ونظام

الوقف في الإسلام بشكله الحالي يبقى خصوصية إسلامية لا يمكن مقارنتها بصور البر في الحضارات أو الشعوب الأخرى.

واقبال أفراد المجتمع المسلم على الوقف وتحييس جزء كبير من أملاكهم لأعمال الخير قدوتهم في ذلك نبيهم محمد ومن سار

من بعدهم من الأغنياء والموسرون من المسلمين فأوقفوا الأوقاف وأشادوا الصروح وبنوا المساجد وأنشئوا المدارس لعظم ما

يرجون من ربهم ثم الشعور بالمسئولية تجاه الجماعة والأقربين وإخوانهم أفرادا وجماعات جمعيات وهيئات أقرباء وغرباء

(الزبد، 2011).

وفي عهد العباسيين كان لإدارة الوقف رئيس يسمى (صدر الوقف) أنيط به الإشراف على إدارتها وتعيين الأعوان

لمساعدته، ولما تولى العثمانيون مقاليد السلطة في معظم البلاد الإسلامية اتسع نطاق الوقف لإقبال السلاطين وولاة الأمور

في الدولة العثمانية على الوقف وصارت له تشكيلات إدارية تعنى بالإشراف عليه وصدرت تعليمات متعددة لتنظيمه

(ابو قطيش، 2012).

وترى الباحثة: أن في الوقف تحقيقا لمصالح الأمة وتوفيرا لاحتياجاتها ودعمًا لتطويرها ورقيتها بما يوفره من دعم لمشروعاتها

الإغائية وأبحاثها العلمية، والوقف لا يقتصر على الفقراء وحدهم وإنما يمتد نفعه ليشمل كثيرا من المجالات التي تخدم البشرية.

أن الوقف في الإسلام من أهم المؤسسات التي كان لها دور فعال في الحضارة الإسلامية لكافة جوانبها الدينية والاقتصادية

والاجتماعية لأنه يلعب دوراً هاماً في مكافحة الفقر وإنشاء المدارس والمستشفيات والطرق والجسور ومصادر المياه الصالحة

للشرب وغيرها من مؤسسات التنمية الاجتماعية والحضارية، فالوقف من حيث بعده الاجتماعي يبرهن على الحس التراحمي

الذي يمتلكه المسلم ويترجمه بشكل عملي في تفاعله مع هموم مجتمعه الكبير.

التكافل الاجتماعي ودوره في التنمية الاجتماعية من المنظور الاسلامي:

إن التكافل الاجتماعي في الإسلام ليس مقصودا على النفع المادي وإن كان ذلك ركناً أساسياً فيه بل يتجاوزهُ إلى جميع حاجات المجتمع أفراداً وجماعات مادية كانت تلك الحاجة أو معنوية أو فكرية على أوسع مدى لهذه المفاهيم، والتكافل الاجتماعي في الإسلام ليس معنياً به المسلمين المنتمين إلى الأمة المسلمة فقط بل يشمل كل بني الإنسان على اختلاف مللهم واعتقاداتهم داخل ذلك المجتمع.

التكافل بين أفراد الأسرة: أكد عليه الإسلام وجعله الرابط المحكم الذي يحفظ الأسرة من التفكك والانحيار ويبدأ التكافل في محيط الأسرة من الزوجين بتحمل المسؤولية المشتركة في القيام بواجبات الأسرة ومتطلباتها كل بحسب وظيفته الفطرية التي فطره الله عليها ويأتي تقسيم وتوزيع المسؤوليات داخل البيت بين الرجل والمرأة بما يضمن قيام الأسس المادية والمعنوية التي تقوم عليها الأسرة (الفنجرى، 2012).

التكافل داخل الجماعة: لقد أقام الإسلام تكافلاً مزدوجاً بين الفرد والجماعة فأوجب على كل منهما التزامات تجاه الآخر ومآزج بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة بحيث يكون تحقيق المصلحة الخاصة مكماً للمصلحة العامة وتحقيق المصلحة العامة متضمناً لمصلحة الفرد، فالفرد في المجتمع المسلم مسؤول تضامناً عن حفظ النظام العام وعن التصرف الذي يمكن أن يسيء إلى المجتمع أو يعطل بعض مصالحه، والتكافل لا يقف عند تحقيق مصالح الجيل الحاضر بل يتعدى ذلك إلى نظرة شاملة تضع في الاعتبار مصالح أجيال المستقبل، وهو ما من شأنه أن يساهم في حل كثير من الأزمات المعاصرة ويحاصر كثير من الأخطار التي تواجه مستقبل البشرية (عوض، 2008).

وترى الباحثة: إن الإسلام هو دين الضمان الاجتماعي من حيث التزام الدولة، وهو دين التكافل الاجتماعي من حيث التزام الأفراد، إننا نرى أن التنمية الاجتماعية إنما تكمن فيما يقرره الإسلام من ضرورة التعاون بين الدولة والأفراد، وأن لكل منهما مجاله بحيث يكمل كل منهما الآخر، فمن حق كل من يعيش في مجتمع أن يلقي من الرعاية والحماية والتكافل ما يمكنه من الاستمرار في الحياة، وعلى الدولة أن تضع نصب عينها تحقيق الكفاية من ضرورات الحياة ومن التعليم والتدريب والصحة وإيجاد فرص العمل لمواطنيها، واتخاذ كل التدابير لتأمين ذلك وعلى كل القادرين في المجتمع أن يساعدوها في تحقيق

هذه الأهداف وإن المجتمع الذي لا يقوم بالحد الأدنى من حاجات أفرادهِ هو مجتمع مريض من وجهة نظري.

الاحصائي الاجتماعي وفن ممارسة الخدمة الاجتماعية:

-ممارسة المهنة بالأساس المعرفي:

- معرفة متصلة بالنمو البشري وتطوره، وبمنهجية البحث، وبطرق المهنة، وبالتخطيط الاجتماعي، وبالإحصاء النفسي والاجتماعي، بخدمات الرعاية الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية، بالبيئة الاجتماعية، بالسلوك الانساني.
- معرفة متصلة بنظريات ومفاهيم الاشراف المهني للممارسة الخدمة الاجتماعية، وإدارة شئون العاملين وإدارة الافراد، والتنظيمات الاجتماعية واساليب تشجيع التغير، وتنظيم المجتمع، والنمو الانساني والتفاعل الاسري والاجتماعي.
- معرفة متصلة بنظريات ومفاهيم الجماعة الصغيرة وديناميكية السلوك، والتدخل في الازمات والاساليب الفنية للتدخل، والممارسات الاخلاقية لمهنة الخدمة الاجتماعية، واتجاهات الرعاية الاجتماعية وسياساتها (احمد، 2008).

-ممارسة المهنة بالأساس القيمي:

- قيمة حق المصير للعملاء، وتقديم الخدمات الاجتماعية بصورة محترمة للعميل، والايثار بأهمية الفرد الاساسية في المجتمع، وسرية العلاقات مع العملاء، وأهمية التغير الاجتماعي للعملاء، وفصل الحاجات الشخصية عن العلاقات المهنية، نقل المعارف والمهارات للآخرين.
- احترام وتقدير الفروق بين الافراد والجماعات والمجتمعات، وتنمية قدرات العملاء لمساعدة أنفسهم، الايمان بالعدالة الاجتماعية وضمان مستوى اقتصادي ومهني وعقلي مناسب لكل فرد في المجتمع (العبار، 2009).

-ممارسة المهنة بالأساس المهاري:

- المهارة في الاستماع للآخرين بالفهم الكامل، وخلق وتدعيم العلاقات المهنية المساعدة، وفي ملاحظة وتفسير السلوك الظاهر أو الكامن، وفي مناقشة الموضوعات العاطفية الحساسة بطريقة تدعيمية بعيدة عن التهديد، وفي عمل الابحاث والدراسات الاجتماعية، وفي ممارسة طرق الخدمة الاجتماعية المختلفة بفاعلية.
- الانصات الى الآخرين بفهم وانتباه، العلاقة المهنية، الملاحظة وتفسير السلوك اللفظي وغير اللفظي وطرق التشخيص، اشراك العملاء بحل مشكلاتهم وكسب ثقتهم، تحديد الوقت الملائم لأثناء العلاقة المهنية (ابو النصر، 2008).

ثانيا: الدراسات السابقة:

قامت الباحثة بالرجوع الى الموضوعات المشابهة والقريبة من موضوع الدراسة، ووجدت العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الخدمة الاجتماعية ودور الرعاية الاجتماعية بوزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان، لذلك كان الاعتماد على دراسات تتقارب لو قليلا مع هذه الدراسة في الفكرة والاهداف العامة وفي طرقها لمحاولات مستحدثة للخدمة الاجتماعية.

وتعرض الباحثة هذه الدراسات وفق تاريخ نشرها من الاقدم فالأحدث ثم التعليق على هذه الدراسات لتوضيح اوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ومدى استفادة الدراسة الحالية من تلك الدراسات.

الدراسات العربية:

الدراسة الاولى: دراسة (الحرمل، 2007): بعنوان "دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة إدمان المخدرات" دراسة ميدانية مطبقة على عينة من مدمني المخدرات بالمجتمع العماني، عدد4 أخصائيين اجتماعيين بالدراسة من وزارة التنمية، وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على العوامل والأسباب المؤدية الى الإدمان، والآثار الاجتماعية المترتبة عليها، ثم الوصول الى تصور لدور الخدمة الاجتماعية في مواجهة هذه الظاهرة، واستخدم الباحث في جمع البيانات ميدانيا أداة استبيان لمدمني المخدرات وكانت العينة 24 مدمنا للمخدرات يتلقون العلاج بعيادة الإدمان بمستشفى ابن سينا، والأداة الأخرى فهي عبارة عن استبيان للمسؤولين والمختصين عن توجيه ومكافحة وعلاج المخدرات وكان عددهم 21 فردا.

ومن اهم نتائج هذه الدراسة أن 75% من عينة الدراسة مدمني المخدرات يقعون في الفئة العمرية 25 سنة فأكثر، و71% منهم يقعون في فئة أعزب، و58% مستواهم التعليمي أقل من الثانوية، و96% يتعاطون مادة الهيروين. ان أغلب المبحوثين من عينة الدراسة كان وقت الفراغ وأصدقاء السوء أحد العوامل الرئيسية وراء إدمانهم، وسبب لهم الإدمان آثارا صحية واجتماعية ونفسية واقتصادية.

واهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة هو تكثيف المراقبة الأمنية على المنافذ المختلفة، وتوعية الشباب عن مخاطر المخدرات، وزيادة المصحات التي تعالج المدمنين.

الدراسة الثانية: دراسة (المديرية العامة للتخطيط والدراسات، 2011م): بعنوان "آثار التسول على الفرد والمجتمع"

دراسة استطلاعية حول ظاهرة التسول، بهدف قياس حجم مشكلة التسول في المجتمع العماني والوقوف على أبعاد هذه الظاهرة وأسبابها ووضع الحلول المناسبة للقضاء عليها في مهدها قبل أن تستفحل بشكل يصعب عندئذ علاجها. على عينة من الأحياء السكنية والمجمعات التجارية والأسواق وبعض البنوك، بهدف استطلاع الرأي حول مدى تردد المتسولين عليها وخصائصهم.

تم اختيار عينة عشوائية من المتسولين في محافظة مسقط وصل عددهم 206 متسول، كما تم اختيار عينة عشوائية أخرى من افراد المجتمع المحلي بلغ عددهم 150 فردا و12 شخصا ممن يعملون في فريق يختص بالتسول ومكافحته، وتطبيق استبانات الدراسة المعدة لكل فئة من فئات العينة.

وأظهرت النتائج أن الغالبية من المتسولين العمانيين هم من الذكور بنسبة 75% من العينة، والغالبية منهم من محافظة مسقط بنسبة 77%، غالبيتهم من المستويات التعليمية المتدنية بنسبة 92%، ولا يعملون بنسبة 80%.

ان ابرز اسباب التسول في سلطنة عمان هي: قلة الوعي والجهل لدى من يمتنعون التسول، وعدم وجود قوانين رادعه، ومساندة المجتمع وتعاطفه مع المتسولين، والادمان والمرض، ان نشاط التسول في سلطنة عمان في زيادة وارتفاع مطرد ويتجه حجمه الى ان يكون ظاهرة لافتة للانتباه في محافظة مسقط، مما قد يترتب عليه وقوع العديد من المشكلات الامنية والاجتماعية والصحية والاقتصادية.

أوصت الدراسة بضرورة تعاون جميع الجهات ذات العلاقة بمكافحة التسول، ومضاعفة الجهد للقضاء على المشكلة، وتنظيم حملات إعلامية لتوعية المجتمع بخطورة التسول وآثاره الاجتماعية والأمنية والاقتصادية.

الدراسة الثالثة: دراسة (الجابري، 2012م): بعنوان "تنمية مهارات التفاعل والاتصال للأشخاص المعاقين سمعياً"

حيث تهدف الدراسة الى التعرف على مفاهيم التفاعل الاجتماعي للمعاقين سمعياً، والتعرف على الصعوبات التي تواجه

العاملين المختصين بهذه المؤسسات، ومعرفة أفضل السبل للقيام بتنمية مهارة التفاعل الاجتماعي للأشخاص المعاقين سمعياً.

استخدم الباحث في دراسته أسلوب المسح بالعينة، العينة العمدية، عينة من الطلاب المعاقين سمعياً المتحقين بمركز رعاية

وتأهيل المعوقين ومدرسة الأمل للصم.

حيث بلغت العينة 25 مفردة، وعينة من المدرء والأخصائيين والمعلمين ومترجمي الإشارة بلغ عددهم 25 مفردة،

وأدوات الدراسة كانت الملاحظة، والملاحظة بالمشاركة، ودليل المقابلة.

أهم نتائج الدراسة، ان المعاقين سمعياً لا تتوفر لديهم فرصة الحصول على تعليم جامعي مناسب بسبب التشريعات والقوانين،

اغلب المعاقين سمعياً يفضلون الإقامة الداخلية في المدرسة او المركز لانهم يشعرون براحة نفسية لتواصلهم مع غيرهم، ان

المستوى التعليمي لام والاب يعتبر منخفض للتعامل مع المعاق سمعياً، مشكلات المعاقين اغلبها سخرية مجتمع منهم،

اصحاب العمل يفضلون الاصحاء ولا يشغلون المعاق سمعياً، امكانية استخدام المعاق سمعياً للتقنيات الحديثة والانترنت

المعاق سمعياً يهتم بمناقشة المواضيع التي تخص المعاقين.

أهم توصيات الدراسة، التوعية بأجهزة الاعلام لتشجيع الصم على ضرورة استثمار وقت الفراغ، تنمية وعي المجتمع لكيفية

تقديم المساعدة الايجابية والبعد عن الافكار الخاطئة في التعامل مع الاصم، تبصير الاسرة والوالدين بأساليب التعامل مع

المعاق سمعياً وتقبل الاعاقة والمناقشات الاسرية وحرية التعبير، تزويد المعاق سمعياً بمعلومات عن فقدان السمع وكيفية

التخفيف من آثاره وتقبل الاعاقة، التوسع في إقامة الاندية الرياضية والثقافية للمعاقين سمعياً، واقامة الدورات التدريبية على

لغة الإشارة، واكسابهم العادات والتقاليد والاخلاق الحميدة.

معاشرات الضمان الاجتماعي من جنسيات عربية أو أجنبية"، دراسة استطلاعية حول الزواج من الخارج، هدفت إلى

التعرف على ملامح المتزوجين العمانيين المشمولين بمعاش الضمان الاجتماعي وخصائصهم، والأسباب التي دعت بعض

المواطنين للزواج من الأجنيات، وغطت حياتهم الاجتماعية بعد هذا الزواج من حيث الاستقرار العائلي والآثار الاجتماعية

والثقافية.

على عينة عمدية من المتزوجين العمانيين المشمولين بمعاش الضمان الاجتماعي بلغ عددهم 341 شخصا، واعتمدت

الدراسة علمي اداة الاستبانة والمقابلة.

وأظهرت نتائج الدراسة، ان الحالة الصحية لأكثرهم كانت موزعة بين مريض ومعاق بنسبة 62.5 % والمستوى التعليمي

لغالبية العينة متدني، وتتراوح اعمار الازواج بين 69.5% سنة بنسبة 72% والزوجات بين 23.15 سنة بنسبة 83%،

أشارت الدراسة الى ان ابرز اسباب زواج العمانيين المشمولين بمعاش الضمان الاجتماعي، من عربيات او اجنبيات يرجع

الى غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج من المرأة العمانية جاء هذا السبب في المرتبة الاولى وجاءت الحالة الصحية للزوج

والاعاقة في المرتبتين الثانية والثالثة، وبينت الدراسة ان اهم الاثار المترتبة على الزواج من الخارج تتمثل في ضعف المشاركة

في المناسبات والفعاليات الاجتماعية بنسبة 45% ثم في صعوبة تكيف الانباء مع زملائهم والمجتمع بنسبة 44.3% ثم في

رفض الزوجات وعدم قبولهن اجتماعيا بنسبة 37%.

أوصت الدراسة، بتوحيد الجهود الحكومية في المؤسسات المعنية، وضرورة إجراء المزيد من الدراسات المشابهة للوقوف على

المستجدات من الآثار الناجمة عنها.

التحديات، آفاق التطوير"، تهدف هذه الدراسة الى تحليل واقع لجان التنمية الاجتماعية، والكشف عن التحديات التي

تم تصميم استبانة من 150 عبارة وعشرة محاور، وتصميم استمارة مقابلة تتضمن عدد عشرة أسئلة مفتوحة، بلغ حجم

عينة الاستبانة 336 فردا شملت أعضاء لجان التنمية الاجتماعية والأهالي في 25 ولاية، اما عينة استمارة المقابلة بلغ

حجمها 11 فردا من أصحاب السعادة الولاية.

أهم النتائج، تتعارض بعض مشاريع اللجنة مع العادات والتقاليد الاجتماعية، العبء الكبير الملقى على عاتق أعضاء اللجنة،

افتقار اللجان للموارد المالية، قلة وعي المجتمع بأهمية لجان التنمية الاجتماعية، بعض كوادر لجان التنمية غير مؤهلة.

توصيات الدراسة، ضم الصناديق الخيرية للجان التنمية الاجتماعية، تأسيس قاعدة بيانات عن مجتمع الولاية وقضاياها،

مكافئة أعضاء اللجان في كل عام، تخصيص جائزة لأفضل لجنة، تحديد مبلغ معين من وزارة التنمية لكل لجنة.

الدراسات الاجنبية:

-الدراسة الاولى: دراسة "جويل فيشر" (Fischer, 1973) من الدراسات الاولى التي تطرقت الى قضية فاعلية الممارسة

المهنية حيث نشر مقالا بعنوان "Is case workeffective? A review" وذلك في عام 1973 وقد كانت دراسة

تقويمية لفاعلية الممارسة المهنية لطريقة خدمة الفرد، من خلال دراسته لـ (70) بحثاً في هذا المجال، ثم توصل "فيشر" الى ان

معظم تلك الابحاث كانت حالات انحراف أحداث، ومشكلات اسرية واخرى تتعلق بمجال المسنين، وقد كان معظمهم

من الطبقات الفقيرة، حيث ركزت على قضية فاعلية الممارسة المهنية لخدمة الفرد.

(Cowger & kagel, 1980) حيث قاما بدراسة وتحليل (280) مقالا نشرت في اربع دوريات رئيسية في مجال الخدمة

الاجتماعية وكان الهدف من دراستهما لهذه المقالات هو معرفة المقدار الذي تقدمه البحوث والدراسات مما قد يفيد الممارسين المهنيين في الخدمة الاجتماعية وهذه الدوريات هي:

(1) social work. (2) social service review. (3) social casework. (4) child welfare

وقد عكفنا على دراسة المقالات التي نشرت في الفترة بين 1973-1979م وقد توصلنا الى انه من بين هذه المقالات يوجد

(81) مقالا فقط من الممكن ان يستفاد منها في ممارسة الخدمة الاجتماعية، اي بمعدل يقل عن (71) مقالا في العام

الواحد، ويبدو لنا جليا واضحا بان الخدمة الاجتماعية تعاني من قلة البحوث وثيقة الصلة بالممارسة.

—الدراسة الثالثة: قام "رايد" وآخرون (Reld et al, 1982) بدراسة تقويمية اشتملت على تحليل نتائج (22) دراسة في

مجال الخدمة الاجتماعية، عملت في الفترة بين 1972-1980 وقد تم اختيار مجموعة تلك الدراسات وفقا لمجموعة من

الشروط والضوابط المحددة، وقد توصل الباحثان في نهاية دراستهما الى ان النتائج قد تشير الى ان الخدمة الاجتماعية يمكن

ان تكون فعالة، الا ان ما تم التأكد منه هو ان طرق التدخل المهني التي تم اختبار نتائجها كانت محدودة النطاق، وبذلك

قامت بتحليل تلك الدراسات جميعها.

—الدراسة الرابعة: وقد ركزت دراسة مافز ساندرز (Mavis G. Sanders, 2003) على وسائل المشاركة المجتمعية التي

تجدها في إسهامات رجال الأعمال لتكامل الخدمات الاجتماعية، وأوصت بزيادة المشاركة المجتمعية في مشاريع الخدمة

الاجتماعية لما لها من تأثير إيجابي على المجتمع، وبذلك ركزت على وسائل المشاركة المجتمعية التي تحددها في إسهامات

رجال الأعمال.

التعليق على الدراسات السابقة:

ترى الباحثة: بأنه اجمعت الدراسات السابقة العربية والاجنبية على اهمية الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية للأفراد والمجتمع، واهميتها بمختلف المؤسسات، حيث تم عرض دراسات في مجالات مستحدثة في الخدمة الاجتماعية في ظل النقص الكبير في الدراسات الخاصة بمجال تطبيقات الخدمة الاجتماعية بالتنمية الاجتماعية.

● حيث يتضح اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الاتي:

كونها الدراسة الاولى حسب علم الباحثة في سلطنة عمان، حيث تناولت دراسة وصفية كيفية عن الخدمات الاجتماعية بوزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان، وبذلك تناولت جميع جوانب الخدمات والرعاية الخاصة بالإدارة والموارد البشرية والضمان الاجتماعي والمعاقين والمسنين والاحداث والطفولة والمرأة والدراسات والبحوث ومكافحة المخدرات والتسول والعنف الاسري والطلاق وتناولت لجان التنمية والارشاد الزواجي وتواصل الوزارة مع المواطنين وركزت على التحديات والصعوبات، والتوصيات والمقترحات، والخطط المستقبلية للوزارة.

● استفادة الباحثة من الدراسات السابقة في أمور عدة منها:

- ساعدت الباحثة بالوقوف على ما قام به غيرها من جهد وافكار مناسبة.

- مكنت الباحثة من الاستفادة من تجارب الآخرين.

- للدراسات السابقة دور كبير في مساعدة الباحثة في تحديد اهداف الدراسة الحالية.

- الاستفادة من الدراسات السابقة في الوصول الى التحديات والتوصيات.

- الاطلاع على الجانب النظري للدراسات السابقة، واخذ منها ما يفيد الدراسة الحالية.

- توضيح اهمية الخدمات الاجتماعية المقدمة للمجتمع.

المقصورة الفصل الثالث

،، المنهجية واجراءات الدراسة،،

يتناول هذا الفصل وصفا للطريقة والاجراءات الخاصة بالجانب الميداني للدراسة متضمنا منهج الدراسة مجتمع الدراسة وعينتها وأدائها بالإضافة الى متغيرات الدراسة والأساليب التي تستخدم لجمع البيانات كما يلي:

1- منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الكيفي، فهو المنهج الأنسب والملائم لموضوع الدراسة لأنه يعتمد على دراسة الظاهرة

كما توجد بالواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها كيفيا بوصفها وتوضيح خصائصها، وبوصفه احد المناهج

الاساسية المستخدمة في الدراسات الوصفية، التي تمكن الباحثة من الحصول على البيانات والمعلومات.

2-مجتمع الدراسة وعينتها:

وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان، والمستفيدين من المواطنين من الخدمات، والموظفين القائمين على تلك الخدمات.

3-أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة: الملاحظة والمقابلة، والاتصال الشخصي والمصادر الالكترونية، والمصادر المكتوبة مثل: التقارير السنوية

والأدلة والكتب العلمية ورسائل الماجستير والدراسات والبحوث، وغيرها من المصادر الاحصائية المتوفرة بالوزارة.

4- متغيرات الدراسة:

-المتغير المستقل: القطاع الحكومي وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.

-المتغير التابع: الخدمات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان.

5- أساليب جمع البيانات والمعلومات:

تم جمع البيانات والمعلومات من مصادرها: الملاحظة والمقابلة، والاتصال الشخصي والمصادر الالكترونية، والمصادر المكتوبة

مثل: التقارير السنوية والأدلة والكتب العلمية ورسائل الماجستير والدراسات والبحوث، وغيرها من المصادر الاحصائية

المتوفرة بوزارة التنمية، ثم تفرغها وإدخالها بالحاسب الآلي، وتنسيقها وتنظيمها وتوثيقها بالمراجع، ثم طباعتها.

المقصورة الفصل الرابع:

،،الخدمات الاجتماعية بوزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان،،

مقدمة عن وزارة التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعية هي سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، بزيادة قدرة أفرادها على الإنتاج واستغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للأفراد، وبناء الإنسان في إطاره المجتمعي سليماً متعلماً ومشاركاً في بناء وطنه، ومن هذه المنطلقات تسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى ترسيخ مبادئ التنمية الاجتماعية من خلال الخدمات التي تقدمها الوزارة (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

ترتكز التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان على فلسفة التنمية الشاملة وسيظل الإنسان داخل هذا الوطن محور عملية التنمية الاجتماعية، إليه ومن أجله تتم صياغة وتعميم برامج الرعاية والتأهيل الاجتماعي وفي المقابل يجب أن يسعى الإنسان أيضاً إلى الاستفادة من هذه البرامج للانتقال إلى وضع اجتماعي أفضل بدلاً من الاعتماد المستمر على هذه البرامج.

اهداف وزارة التنمية الاجتماعية:

- إجراء دراسات وبحوث اجتماعية.
- رعاية ومتابعة المؤسسات الأهلية.
- تقديم الإعانات المادية المناسبة والعمل على تحسين أوضاع أسر الضمان الاجتماعي.
- رعاية الطفولة والأمومة وتحسين الخدمات المقدمة لهم.
- وضع الخطط والبرامج للرعاية الاجتماعية للأفراد والأسر.
- العمل على بناء قدرات المرأة وتنمية إمكاناتها للمساهمة في الاهتمام بالأسرة والمجتمع.
- تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة وإدماجهم بالمجتمع (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

اختصاصات وزارة التنمية الاجتماعية:

- العمل على بناء قدرات المرأة وتنمية إمكاناتها للمساهمة بدور فاعل في الاهتمام بالأسرة والمجتمع.
- الاهتمام بقضايا المرأة ووضعها ضمن أولويات وخطط وسياسات التنمية الاجتماعية.
- تمثيل السلطنة في المؤتمرات والندوات واللقاءات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة باختصاصات الوزارة.
- العمل على تأهيل وتدريب الموظفين العمانيين العاملين في الوزارة.
- وضع آليات وبرامج للتوجيه والاستشارات الأسرية التي تساعد الأسر على حل المشكلات التي تواجهها.
- إعداد البحوث الاجتماعية الخاصة بدراسة حالات الأحداث الجانحين أو المعرضين للانحراف وغير ذلك من المجالات.
- إشهار الجمعيات الأهلية والإشراف عليها من حيث تنفيذ قانون الجمعيات، والإشراف على الأندية الاجتماعية.
- تدريب وتأهيل ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، لإدماجهم في المجتمع والعمل على تشغيل المعوقين.
- وضع الخطط والبرامج الاجتماعية والثقافية والرياضية للمعوقين بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- تنظيم جمع المال من الجمهور عن طريق إقامة الحفلات والأسواق الخيرية، من وسائل جمع المال لصالح أوجه الخير والبر.
- التصدي لظاهرة التسول والعمل على الحد من انتشارها (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).
- العمل على توسيع قاعدة العمل الاجتماعي التطوعي.
- الاهتمام بالبرامج والمشروعات التي تهدف إلى رعاية الطفولة والأمومة والعمل على تطوير الخدمات التي تقدم لهم.
- إجراء الدراسات العلمية والبحوث الفنية والتجارب والمشروعات التطبيقية في مختلف المجالات والظواهر الاجتماعية.
- وضع الخطط والبرامج للرعاية الاجتماعية للأفراد والأسر، وتقديم الإعانات المادية المناسبة، وفقاً للسياسات المعمدة.
- العمل على تحسين أحوال أسر الضمان الاجتماعي من جميع النواحي السكنية والاقتصادية والاجتماعية.
- النهوض بالمجتمعات المحلية بالسلطنة، وتعميق المشاركة الحكومية والأهلية في المشروعات التنموية والاجتماعية.
- تطوير العمل الاجتماعي من صيغه وأنماطه التقليدية إلى جمعيات ومؤسسات خاصة للمساهمة مع الأجهزة الحكومية في تحقيق التنمية الاجتماعية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

ثانيا: مكتب الوكيل:

- اختصاصات مكتب الوكيل:

- تلقي ودراسة تقارير ومحاضر اجتماعات لجان التنمية الاجتماعية.
- مراجعة المقترحات المرفوعة من اللجان ذات الطابع الاجتماعي ودراستها وفق أولوية أهميته.
- متابعة التوصيات والقرارات التي تصدر عن الاجتماعات التي يرأسها أو يشارك فيها الوكيل.
- دراسة الموضوعات الفنية المعروضة على وكيل الوزارة من قبل المديريات والدوائر.
- متابعة الموضوعات المحالة من الوكيل إلى جهات خارج الوزارة وداخلها (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

ثالثا: المديرية العامة للتخطيط والدراسات:

- اختصاصات المديرية العامة للتخطيط والدراسات:

- إعداد المقترحات بشأن تعديل وتطوير الخطط المعتمدة في ضوء النتائج التي يسفر عنها التطبيق العملي وتقارير المتابعة.
- تنمية وتعزيز العلاقات مع المؤسسات الخيرية العاملة بالسلطنة وتنسيق الجهود لتمويل المشاريع الاجتماعية والخيرية.
- توفير البيانات والإحصاءات والدراسات لتقسيمات الوزارة والعمل معها من أجل تحديث خططها وبرامجها.
- اقتراح السياسات والخطط والبرامج والمشاريع التنموية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.
- متابعة تنفيذ السياسات والخطط والبرامج والمشاريع التنموية وتقييم آثارها بالتنسيق مع التقسيمات المختصة بالوزارة.
- متابعة التطورات والتغيرات التي تطرأ على واقع الأداء في قطاع التنمية الاجتماعية بقصد رصد الظواهر الإيجابية والصعوبات التي يستوجب الوقوف عندها ودراستها بالتنسيق مع تقسيمات الوزارة.
- تقديم المعاونة الفنية لتقسيمات الوزارة، لإجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية التي تساعد على تطوير برامجها.
- إنشاء قاعدة بيانات بالخدمات والأنشطة الاجتماعية التي تشرف عليها الوزارة وبيانات بالمؤسسات والهيئات الخيرية.
- تقديم المقترحات والآليات الكفيلة بتطوير مناهج العمل وتبسيط الإجراءات والارتقاء بمستوى الأداء لدى المديريات العامة والدوائر المختصة بالوزارة والعمل على تفعيلها (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

وتبأشر المديرية العامة للتخطيط والدراسات، اختصاصاتها من خلال الدوائر الآتية:

أ. دائرة التخطيط والتطوير:

تقوم دائرة التخطيط والتطوير بدور كبير في إعداد ومتابعة تنفيذ الخطط الإنمائية للوزارة، ومن خلال المتابعة تم رصد العراقيل التي تحول دون إتمام التنفيذ أو ترحيل المشاريع لتنفيذها في أوقات أخرى، وأن الدائرة تدرس إمكانية التدخل المباشر من قبل المختصين بالدائرة لمعالجة بطء التنفيذ أو التأخير في التنفيذ التي ترد بملاحظات تقرير المتابعة.

أهم إنجازات دائرة التخطيط والتطوير ما يلي:

(إعداد ومتابعة تنفيذ الخطة الإنمائية، إعداد نشرة إحصائية دورية، إعداد الكتاب السنوي للوزارة، إعداد التقرير السنوي، تنفيذ حلقة عمل تدريبية في مجال التخطيط الاجتماعي، استلام خطط المديریات والدوائر ومراجعتها وإجراء اللازم بشأنها وفق الأطر والآليات المتبعة).

ب. دائرة الدراسات والمؤشرات الاجتماعية:

تقوم الوزارة من خلال دائرة الدراسات والمؤشرات الاجتماعية برصد ومتابعة الظواهر الاجتماعية السلبية التي تظهر في المجتمع نتيجة للمتغيرات الحياتية والتطور في مختلف المجالات بالسلطنة، ولمعالجة هذه الظواهر أو للحد منها تقوم الدائرة المذكورة وبالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بدراسة تلك الظواهر على أسس علمية لاستنتاج واستخلاص النتائج والمؤشرات التي تساعد على معالجتها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

وقد ارتأت وزارة التنمية الاجتماعية القيام بمشروع تطوير نظام قواعد بيانات المؤشرات الاجتماعية من خلال التعاقد مع بيت خبرة في مجال المؤشرات الاجتماعية، وذلك للاستفادة في مجال تحديد المؤشرات الاجتماعية ذات العلاقة باختصاصات وأهداف الوزارة وإمداد النظام بالأدوات التحليلية الإحصائية، وايضا بناء قدرات الباحثين بما يسمح لهم التعامل مع قواعد

بيانات كبيرة واستخراج مؤشرات اجتماعية منها بعد إجراء عملية تقييم للبيانات، وتدريبهم على وضع فروض إحصائية بناء على منهجيات علمية تمكنهم من حساب مؤشرات من بيانات غير مكتملة، وتدريبهم على الطرق العلمية في وضع

تصورات للمسؤولين بالوزارة، والتي من شأنها المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

أهم انجازات دائرة الدراسات والمؤشرات الاجتماعية ما يلي:

(إصدار دراسة عن آثار التسول على الفرد والمجتمع، تنفيذ دراسة ميدانية حول العمانيين المتزوجين من عربيات وأجنبيات

المستفيدين من معاشات الضمان الاجتماعي، إعداد تقرير عن أسر ذوي الدخل المحدود، إعداد تقرير عن المعاقين، إعداد

تقرير عن المسنين، إعداد الإطار النظري والاستبيان الخاص بدراسة (الأطفال العاملين في السلطنة- الآثار والأسباب)، تنفيذ

دراسة عن أساليب التنشئة الوالدية في الأسر العمانية بالتعاون مع مكتب منظمة اليونيسف وجامعة السلطان، المشاركة مع

اللجنة الخاصة بمحصر أهم الظواهر الاجتماعية على مستوى السلطنة بمكتب سعادة وكيل الوزارة، تنفيذ حلقة عمل حول

"تحديد المؤشرات الاجتماعية المختصة للوزارة" استهدفت مدراء الدوائر بالوزارة، دراسة عن جنوح الأحداث في المجتمع

العماني، ودراسة عن الابعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع العماني، دراسة عن اتجاهات طلبة التعليم ما

بعد الاساسي بسلطنة عمان نحو حقوق المرأة، دراسة عن الحاجات النفسية والاجتماعية للمرأة العمانية العاملة، دراسة عن

أثر البرامج الاجتماعية على أسر الضمان الاجتماعي، دراسة عن أسباب الحوادث المرورية وآثارها على الاسرة العمانية،

دراسة حول الطلاق، اعداد دليل الدراسات والبحوث المنشورة (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

ج. دائرة الاستثمار والدعم الاجتماعي:

تأسست دائرة الاستثمار والدعم الاجتماعي في عام 2010م، لتحقيق أهداف الوزارة في الجانب الاجتماعي، لأفراد

المجتمع العماني، والتي تجسدت اختصاصاتها في تحفيز الشركات ومؤسسات القطاع الخاص على دعم وتمويل المشاريع

الاجتماعية والخيرية التي تنفذها الوزارة ، وتنمية وتعزيز العلاقات معها وذلك لتنسيق الجهود لتمويل المشاريع ذات النفع

المجتمعي، ومن منطلق اهتمام الوزارة بالمواطنين قامت دائرة الاستثمار والدعم الاجتماعي بتنفيذ العديد من البرامج

والمشاريع التي تخدم جميع فئات المجتمع من المعاقين والمسنين واسر الضمان والدخل المحدود والاطفال (التقرير السنوي

للوزارة) (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

أهم إنجازات دائرة الاستثمار والدعم الاجتماعي ما يلي:

(ترميم المنازل للأسر الضمان الاجتماعي والمسنين، مشروع تأثيث العديد من المنازل بالاحتياجات الأساسية، منح دراسية لأبناء أسر الضمان الاجتماعي والمعاقين، توفير العديد من الاحتياجات لمراكز الوفاء الاجتماعي والجمعيات العمانية، نشر لغة الإشارة بالسلطنة (افهمني)، اعداد وتأهيل مترجمي لغة الإشارة من العمانيين، توفير الاجهزة التعويضية والمعينات الطبية للمعاقين والمسنين، برنامج للإرشاد الزواجي، مساعدة حالات صعوبات النطق وأسرهم، وحدة تقنية تأهيل للمعاقين).

د. دائرة تقنية المعلومات:

تقنية المعلومات من المشاريع المهمة في تطوير وتنظيم العمل بشكل مهني وتقني، حيث انما تشكل قاعدة اساسية في تسهيل تنفيذ سياسات عمل الوزارة بدقة وسرعة متناهية وذلك من خلال استخدام احدث التقنيات والبرمجيات المختلفة، وتولي الوزارة اهتماما كبيرا لتقنية المعلومات كونها من أهم الادوات لتنفيذ مهام الوزارة (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

أهم إنجازات دائرة تقنية المعلومات ما يلي:

(تجهيز شبكة الحاسب الآلي والهاتف بمبنى الوزارة المستأجر، ربط بعض الدوائر بشبكة الوزارة، تركيب أجهزة الجدار الناري بالوزارة والمديريات، توفير الإنترنت السريع بدوائر الوزارة، توفير مزودات تمكن من ربط الانترنت بشبكة الوزارة، حصر احتياجات الوزارة من أجهزة ومعدات الحاسب الآلي، تركيب برنامج حماية المواقع الإلكترونية ونظام تكافل من الاختراقات الخارجية، تركيب كاميرات مراقبة وكابلات حاسب آلي لعدد من الدوائر، الربط الآلي مع شرطة عمان السلطانية ووزارة التربية والتعليم، ربط المديريات بالنظام المالي الجديد وتفعيل الطابعات المالية، تحويل النظام المالي في ديوان عام الوزارة الى النظام الجديد، إعداد المواصفات الفنية ومستندات المناقصة رقم 2011/2 التحليل الفني وفحص الأجهزة وتركيبها وتشغيلها، إعداد المواصفات الفنية ومستندات المناقصة رقم 2011/13 لأجهزة الحاسب الآلي للموظفين الجدد والتحليل الفني، تنفيذ عدد من ورش العمل خلال عام 2011 التي تهدف للارتقاء بموظفي الدعم الفني، تم تجهيز الوزارة والدوائر بنظام " تكافل " ، ونظام الاجهزة التعويضية، ونظام رعاية المسنين، ونظام ادارة الوثائق، ونظام الحضور والانصراف، ونظام المخازن، ونظام الموارد البشرية "مورد") (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

رابعا المديرية العامة للشؤون الإدارية والمالية:

-اختصاصات المديرية العامة للشؤون الإدارية والمالية:

- القيام بالأعمال المتعلقة بتعيين الموظفين، وتدريبهم في الوظائف المختلفة ونقلهم وندبهم.
- العمل على شراء كافة الاحتياجات المتعلقة بالوزارة وفقاً للقوانين والأنظمة المنظمة.
- المشاركة في إعداد الخطط الخمسية والخطط الأخرى ومراجعتها قبل إرسالها إلى جهات الاختصاص.
- مراجعة المعاملات التي تقوم بإعدادها دوائر المديرية للتأكد عن مدى مطابقتها للقوانين والأنظمة.
- التخطيط المالي والمشاركة في وضع لوائح للأعمال المالية للوزارة التي تتفق مع القوانين والنظم المالية للدولة.
- متابعة الأوامر التغييرية للمشروعات الإنمائية وتحديد تكلفتها بالتنسيق مع وزارتي المالية والاقتصاد الوطني.
- تقدير الإيرادات والمصروفات من التقارير والنتائج للأعمال المالية وتنمية إيرادات الوزارة وتخفيض النفقات الحكومية.
- بيع كراسات المناقصات على الشركات واستلام ثمنها وتوريدها إلى وزارة المالية بموجب إيصالات التوريد المعتمدة.

خامسا: المديرية العامة للتنمية الأسرية:

-اختصاصات المديرية العامة للتنمية الأسرية:

- تحقيق الأهداف التي تُعنى بشؤون الأسرة، وتوعية الأسرة بدورها تجاه المعاقين والمسنين، وتعزيز دور الأسرة في المجتمع.
- تمكين الأسرة من المشاركة في الحياة العامة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، ودراسة المشكلات التي تواجه الأسرة.
- رفع وعي الأسرة تجاه أهميتها في تربية الأطفال، عمل الدراسات والبحوث التي تعنى بمحور قضايا الأسرة العمانية.
- النهوض بالأسرة وتعزيز دور أفرادها ومكانتهم من مراجعة التشريعات القائمة واقتراح تشريعات جديدة.
- توسيع مدارك الأسرة لمسؤوليتها التربوية في المجتمع وتعاونها مع الجهات المختصة المعنية بالأسرة.
- التعاون مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية لتعزيز وتطوير وتقييم نجاحات الأسرة في جميع المجالات.
- تشجيع المبادرات الوطنية والمشاركة الأهلية لرفع الجهود المؤسسية الرامية إلى تحسين مكانة الأسرة وتدعيم أدوارها.
- دراسة مشكلات انحراف الشباب واقتراح الحلول بالتنسيق مع الجهات المختصة(وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

سادسا: المديرية العامة للرعاية الاجتماعية:

-اختصاصات المديرية العامة للرعاية الاجتماعية:

- تنظيم زيارات دورية للمختصين بالمديرية للمديريات العامة بالمحافظات للتنسيق والتوجيه الفني في مجال برامج الرعاية.
- متابعة تطبيق اللوائح والتعميم المنظمة لقانون الضمان الاجتماعي وخدمات الرعاية الاجتماعية.
- الاستفادة من دعم المنظمات العربية في مجال إعداد الدراسات الفنية اللازمة لتطوير العمل الاجتماعي.
- التنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية في حالات التعرض للنكبات والكوارث واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها.
- إعداد التقارير والبيانات الدورية عن تطور وإنجازات مجالات الرعاية الاجتماعية بالتنسيق مع المديريات في المناطق.
- التنسيق مع المديريات العامة للتنمية الاجتماعية بالمحافظات والمناطق حول برامج الرعاية الاجتماعية.
- وضع الخطط وفقاً للتوجهات والسياسات المعتمدة، ودراسة الطلبات المقدمة لفتح المراكز التطوعية لرعاية المعوقين.
- توحيد المبادئ والقواعد في مجال تطبيق القوانين واللوائح المنظمة لها وتطوير الآليات والأساليب ووسائل التنفيذ.
- توسيع مشاركة أفراد المجتمع في العمل الاجتماعي وتعزيزه خاصة جوانب رعاية خدمات المعاقين والمسنين والأحداث.
- دراسة الاحتياجات التدريبية للعاملين بمختلف المناطق وتنظيم الدورات التدريبية المشتركة في مجال الرعاية الاجتماعية.
- اقتراح تعديل وتطوير القوانين واللوائح والتعميم المنظمة لمختلف مجالات الرعاية الاجتماعية.
- القيام بالإجراءات المتعلقة بدراسة التظلمات التي تتقدم بها الأسر المحتاجة، وتأهيل ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.
- دراسة الاتفاقيات والتوصيات المتعلقة ببرامج الرعاية الاجتماعية والصادرة عن المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية.
- تحديد احتياجات المديريات من البرامج والأنشطة الاجتماعية ضمن الخطة الإنمائية والتنفيذية للوزارة.
- وضع الخطط والبرامج الاجتماعية والثقافية والرياضية للمعوقين بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- توفير البيانات الإحصائية اللازمة لعمليات التخطيط لبرامج وخدمات الرعاية الاجتماعية .
- مكافحة ظاهرة التسول والحد من انتشارها، وزيادة وتحسين دخل الأسر المحتاجة من خلال مشروعات موارد الرزق.
- تقديم المشورة والدعم الفني حول برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

المديریات بالمحافظات لوزارة التنمية الاجتماعية:

-المديرية العامة للتنمية الاجتماعية بمحافظة شمال الباطنة، مقرها الباطنة - ولاية صحار:

الولايات التي تخدمها المديرية: صحار ، صحم ، لوى ، شناص ، السوق ، الخابورة ، المصنعة ، الرستاق ، بركاء ، نخل ، وادي المعاول ، العوايي .

الدوائر الإقليمية: دائرة صحار ، دائرة صحم، دائرة السوق ، دائرة الرستاق ، دائرة شناص ، دائرة بركاء.

- المديرية العامة للتنمية الاجتماعية بمحافظة الداخلية، مقرها الداخلية - ولاية نزوى:

الولايات التي تخدمها المديرية: نزوى ، منح ، سمائل ، إزكي ، بدبد ، بهلا ، الحمراء ، آدم .

الدوائر الإقليمية: دائرة نزوى ، دائرة سمائل ، دائرة إزكي ، دائرة بهلا ، مركز آدم ، مركز الجبل الأخضر.

-المديرية العامة للتنمية الاجتماعية بمحافظة الظاهرة، مقرها الظاهرة - ولاية عبري:

الولايات التي تخدمها المديرية: محضة ، عبري ، ينقل ، ضنك ، ولايات محافظة البريمي.

الدوائر الإقليمية: دائرة عبري ، دائرة ينقل (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

-المديرية العامة للتنمية الاجتماعية بمحافظة جنوب الشرقية، مقرها ولاية صور:

الولايات التي تخدمها المديرية: صور ، إبراء ، القابل ، دماء والطائين ، المضبي ، بديه ، وادي بني خالد ، محوت ، الكامل

والوافي ، جعلان بني بو علي، جعلان بني بو حسن ، مضيره.

الدوائر الإقليمية: دائرة صور ، دائرة إبراء ، دائرة المضبي ، دائرة جعلان ، دائرة مضيره ، دائرة بديه ، دائرة محوت.

-المديرية العامة للتنمية الاجتماعية بمحافظة ظفار ، مقرها محافظة ظفار - صلالة:

الولايات التي تخدمها المديرية: صلالة ، رخيوت ، ضلكوت ، طاقة ، مرباط ، سدح ، ثريت ، شليم ، جزر الحلانيات ، مقشن.

الدوائر الإقليمية: دائرة صلالة ، دائرة طاقة ، دائرة سدح ، دائرة المزينة ، دائرة رخيوت ، مركز الشويمه ، مركز زيك ،

دائرة مرباط ، دائرة ثريت (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

الإدارات بالمحافظات لوزارة التنمية الاجتماعية:

—دائرة التنمية الاجتماعية بمحافظة البريمي، مقرها البريمي —ولاية البريمي:

الولايات التي تخدمها المديرية: البريمي، محضة، السنية، والدوائر الإقليمية: دائرة البريمي.

—دائرة التنمية الاجتماعية بمحافظة الوسطى، مقرها الوسطى — ولاية هيماء:

الولايات التي تخدمها المديرية: هيماء، الدقم، الجازر، والدوائر الإقليمية: دائرة هيماء.

—دائرة التنمية الاجتماعية بمحافظة مسندم، مقرها مسندم —ولاية خصب:

الولايات التي تخدمها المديرية: خصب، دباء، مدحاء، بخاء، والدوائر الإقليمية: دائرة خصب.

—اختصاصات المديرية والإدارات بالمحافظات لوزارة التنمية الاجتماعية:

- العمل على رصد المؤشرات السلبية وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- العمل على رصد المؤشرات الإيجابية والسعي لتفعيلها وتعميمها.
- جمع وإعداد التقارير الشهرية والسنوية لجميع أعمال المديرية.
- العمل على تسهيل معاملات المواطنين في إطار القوانين والأنظمة المتبعة بالوزارة.
- المتابعة الميدانية لسير العمل في قطاع الوزارة بالمنطقة، والعمل على تذليل العقبات التي قد تعترض سير العمل اليومي.
- الإشراف الفني والإداري والمالي على قطاع الوزارة بالمنطقة، والعمل على تطوير الأداء في قطاع الوزارة بالمنطقة.
- متابعة المطلوب من الدوائر بالمديرية، ودراسة المواضيع المتعلقة بقطاع الوزارة وتقديم المشورة الفنية والقانونية.
- متابعة إعداد الردود على رسائل المواطنين التي تقدم إلى الوزير أو الوكيل ورفعها بأسرع ما يمكن.
- التنسيق مع الجهات المعنية في المنطقة عند إقامة الدورات والندوات والمحاضرات.
- تمثيل الوزارة في المناسبات الرسمية في المنطقة وفي الاجتماعات، وإعداد التقارير والبحوث المختلفة.
- إعداد الخطط اللازمة لتدريب وتأهيل موظفي المديرية، وجمع وإعداد الجداول الإحصائية لجميع أعمال المديرية.
- اعتماد تقييم الأداء الوظيفي لموظفي المديرية والدوائر بالمنطقة (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

الموارد البشرية بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان:

-تولي الوزارة اهتماما بالغا في تنمية مواردها البشرية من أجل رفع كفاءة وقدرات الموظفين من خلال تدريبهم وإشراكهم في مختلف البرامج التأهيلية والتدريبية الهادفة وصولا لمستوى أداء وظيفي أفضل، حيث بلغ عدد الموظفين الذين تم تأهيلهم وتدريبهم خلال عام 2013م في مختلف البرامج التدريبية 2074 موظف وموظفة منهم 20 موظف تم إشراكهم في دورات تدريبية خارج السلطنة (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

جدول رقم (1) يوضح عدد الموظفين الذين تم تدريبهم في مختلف البرامج التدريبية حسب المحافظات لعام 2013م

المحافظة	عدد المتدربين
مسقط	969
شمال وجنوب الباطنة	453
شمال وجنوب الشرقية	189
الداخلية	127
الظاهرة	110
ظفار	96
البريمي	56
مسندم	54
تدريب خارج السلطنة	20
الإجمالي	2074

-تم وضع خطة تدريبية تستهدف تدريب 1709 موظف خلال عام 2015م، بتدريب عدد من موظفات مراكز الوفاء وعضوات من جمعيات المرأة العمانية، وهناك برامج تدريبية في المجال الإداري المراد العمل بها خارج السلطنة تستهدف 19 من مديري العموم ومديري الدوائر ومساعدتهم، تشمل التخطيط الاستراتيجي للإدارات العليا والمنهج الابتكاري في اتخاذ القرارات الإدارية (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

أما في مجال الدراسة الأكاديمية فإن الوزارة تسعى نحو تطوير موظفيها ورفع كفاءتهم العلمية والعملية بما يتناسب مع رغبتهم وحاجة العمل فقد ابتعثت الوزارة عدد 44 موظف لمواصلة دراساتهم العليا في مختلف التخصصات والدرجات العلمية، داخل السلطنة وخارجها.

جدول رقم (2) يوضح عدد الموظفين المبتعثين للدراسة في مختلف الدرجات العلمية لعام 2013م

البيان	مستوى دبلوم داخل السلطنة		الدراسة في الجامعات والكليات داخل السلطنة لنيل درجة البكالوريوس		الدراسة في الجامعات والكليات خارج السلطنة لنيل درجة البكالوريوس		الدراسة في الجامعات والكليات خارج السلطنة لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه		المجموع	
الجنس	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
العدد	6	19	3	3	0	1	5	7	14	30
الإجمالي	25		6		1		12		44	

وضع خطة الاحتياجات التأهيلية لعام 2015م، من الموظفين المتقدمين لدراسة الدكتوراه بلغ عددهم 4 موظفين. مجال علم الاجتماع وعلم النفس وإدارة الأعمال، وبلغ عدد الموظفين المتقدمين لدراسة الماجستير 23 موظف في مجالات التربية الخاصة والعمل الاجتماعي وعلم النفس وتقنية المعلومات وإدارة أعمال والقانون والعلاقات الدولية والإرشاد النفسي وعلم الاجتماع وإرشاد وتوجيه وعلم نفس تربوي وإدارة الموارد البشرية، وبلغ عدد الموظفين المتقدمين لدراسة البكالوريوس 21 موظف بالتخصصات السابقة، ودرجة الدبلوم 30 موظف في مجال التربية الخاصة (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

-بلغ عدد موظفي الوزارة في نهاية عام 2013م (2520) موظف وموظفة.

جدول رقم (3) بين عدد موظفي الوزارة وعدد المعينين والمنقول خدماتهم إلى الوزارة مقارنة بالأعوام 2011-2012-2013م

م	البيان	العدد		
		2011م	2012م	2013م
1	إجمالي الموظفين بالوزارة	1907	2456	2520
2	عدد المعينين	540	188	106
3	عدد المنقول خدماتهم إلى الوزارة	1	10	12

الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي صادقت عليها وزارة التنمية الاجتماعية:

(اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل"، بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبيع الأطفال، واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية، اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة).

المنظمات الإقليمية والدولية التي اشتركت بها وزارة التنمية الاجتماعية:

(منظمة الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية، منظمة التأهيل الدولي، معهد دول عدم الانحياز لتمكين المرأة، اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، جامعة الدول العربية، لجنة المرأة العربية بجامعة الدول العربية، منظمة المرأة العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لجنة تنسيق العمل النسائي في الخليج والجزيرة العربية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، برنامج الخليج العربي للتنمية) (وزارة التنمية نظام التصنيف، 2013).

الخدمات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية:

اولا: الخدمات بمجال رعاية أسر الضمان الاجتماعي:

○ خدمة الضمان الاجتماعي:

معنى الضمان الاجتماعي: البرامج الحكومية التي تهدف الى حماية المواطنين من عواقب الاخطار والمواقف التي يمكن ان تصيبهم. بمختلف كوارث الحياة، بحيث تؤمن لهم العيش والراحة بمستوى كريم ولائق، حيث تقوم الحكومة بدفع مبلغ من المال بصفة دورية (الدخيل، 2006).

يعد نظام الضمان الاجتماعي أحد وسائل الأمن الاجتماعي التي تكفل للأسر المحتاجة معاشاً شهرياً يساعدها في تلبية احتياجاتها الأساسية، فقد بلغت حالات الضمان الاجتماعي العام 2014م ، 84952 حالة.

يتم استلام الطلب في إحدى مراكز الخدمة ويصرف لطالب الخدمة إيصال رسمي يثبت فيه تاريخ استلام الطلب وإعطائه رقم تسلسلي في جهاز الحاسب الآلي ويتواصل معه عن طريق هاتف المنزل إن وجد أو رقم الهاتف النقال، تستغرق مدة خدمة طلب مساعدة اجتماعية خلال شهر واحد من تاريخ تقديم الطلب أو حسب توفير المستندات المطلوبة.

شروط الحصول على الخدمة:

- أن يكون مقدم الطلب عماني الجنسية.

- أن لا يكون لمقدم الطلب قريب ملزم قادر على النفقة أو مورد رزق كاف للمعيشة.

المستهدفون:

الأفراد والأسر من المواطنين العمانيين، وأسرها من المقيمين داخل السلطنة وخارجها التي لا عائل لها ومحتاجة لدخل ثابت وهم : الأيتام، الأرامل، المطلقات، البنات غير المتزوجات، أسرة السجين، العجزة، المهجورات، الشيوخوخة، فئات أخرى

(وزارة التنمية تقرير الربع الاول، 2014).

الفئات المستفيدة من النظام:

- الأيتام: الأولاد الذين توفي عنهم أبوهم ولم يتجاوز أعمارهم ثمانية عشر عاما، ويعتبر مجهول الأب أو الوالدين من الأيتام، ومن تجاوز منهم عمره هذه السن وما زال منتظما بمدارس أو معاهد نظامية إلى نهاية مرحلة التعليم العام.
- الأرملة: كل امرأة لم تبلغ الستين من عمرها وتوفي عنها زوجها وبقيت دون زواج وليس لها معيل ملزم قادر على النفقة أو مورد رزق.
- المطلقة: كل امرأة لم تبلغ الستين من عمرها طلقها زوجها ولم تتزوج بعد وليس لها مورد رزق كاف أو معيل ملزم قادر على النفقة.
- المهجورة: كل امرأة يهجرها زوجها لمكان يتعذر الاتصال به فيه سنة على الأقل ولا يوجد له موطن أو إقامة ويكون إثبات المهجر بوثيقة شرعية.
- البنت غير المتزوجة: هي البنت التي تجاوزت 18 سنة ولم تبلغ الستين من عمرها ولم يسبق لها الزواج وليس لها معيل ملزم قادر على نفقتها وليس لها مورد كاف للرزق.
- الشيخوخة: كل ذكر أو أنثى بلغ الستين من عمره وليس له معيل ملزم قادر على نفقته وليس له مورد كاف للرزق.
- أسرة السجين: الأسرة التي أدخل عائلها السجن ولمدة تتجاوز 6 شهور وليس لها مورد كاف للرزق ولا يتوفر لها عائل ملزم قادر على إعالتها ولا يوجد ما يمنع من رعايتها.
- العاجزون: كل من تجاوز عمره ثمانية عشر عاما ولم يبلغ الستين ويثبت بالفحص الطبي أنه غير قادر على القيام بعمل مناسب، والقصر دون سن الثامنة عشرة المصابون بأمراض أو إعاقات مستديمة وليس لهم مصدر كاف للرزق أو معيل ملزم بالنفقة (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

الاجراءات والاستمارات المطلوبة بالضمان الاجتماعي:

(المرحلة الأولى: ذهاب طالب الخدمة إلى مقر الدائرة في المكان الذي يقيم فيه لتقديم طلبه لنوع الرعاية التي يرغب بها،

المرحلة الثانية: يقوم الباحث الاجتماعي بالدائرة بزيارة ميدانية لمزول طالب الخدمة لعمل بحث اجتماعي له ولمن معه في

المزول، المرحلة الثالثة: يقوم الأخصائي الاجتماعي بالدائرة بدراسة البحث الاجتماعي المقدم من الباحث عن طالب الخدمة

وترجيحه من ناحية استحقاقه للخدمة أم لا، المرحلة الرابعة: يتخذ مدير الدائرة القرار المناسب إما بربط صاحب الطلب في

حالة استحقاقه أو حفظ ملفه في حالة عدم استحقاقه للخدمة مع توضيح أسباب عدم الاستحقاق).

(صورتان شخصيتان لمقدم الطلب، صورة جواز السفر+ صورة البطاقة الشخصية، تعبئة نموذج استمارة طلب مساعدة

اجتماعية بالتعاون مع الباحث الاجتماعي، اعتماد الاستمارة من والي الولاية وكذلك اعتماد الشيخ أو الرشيد، شهادة

حصر الممتلكات ومصادر الدخل، شهادات ميلاد الأطفال أو تقدير السن، شهادة رسمية بدخل القريب المزم (الأب-

الأبناء) وشهادة الراتب إذا كان العمل في جهة رسمية، شهادة رسمية في حالة عدم وجود القريب المزم أو إذا كان القريب

لا يعمل، مستخرج رسمي بوفاة الأب في حالة طالب الخدمة فئة أيتام، قرار شرعي بحصر الورثة، استمارة فحص طبي أو

تقرير طبي اذا مقدم الطلب عاجز، رسالة من وكيل الأيتام في حالة طالبي الخدمة أطفال أيتام دون سن التكليف، مستخرج

رسمي بوفاة الزوج في حالة الفئة أرمل، وثيقة شرعية بإثبات الترمول، قرار شرعي بحصر الورثة، وثيقة شرعية بإثبات الطلاق

في حالة طالب الخدمة مطلقة، قرار شرعي بإثبات الهجر لمدة تزيد عن سنة في حالة طالبة الخدمة مهجورة، مستخرج رسمي

بوفاة الأب في حالة البنت غير المتزوجة وكذلك إثبات الحالة الاجتماعية لصاحبة طلب الخدمة، صورة جواز سفر الزوجة

أو البطاقة الشخصية في حالة طالبة الخدمة فئة شيخوخة وكذلك عقد الزواج أو شهادة رسمية تثبت الزوجة، شهادة رسمية

من المحكمة الجزائية تثبت مدة الحكم بالسجن وسبب دخول السجن في حالة طالبة الخدمة أسرة سجين وكذلك عقد

الزواج أو شهادة رسمية تثبت الزواج، تقرير طبي يثبت نسبة العجز ومدى القدرة على العمل في حالة طالب الخدمة فئة

العاجزين عن العمل وكذلك عقد الزواج أو شهادة رسمية تثبت اسم الزوجة (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

شكل رقم (2)

رسم بياني يوضح تطور أعداد حالات الضمان الاجتماعي حسب الأشهر خلال عام 2013



○ خدمة تدشين نظام الضمان الاجتماعي "تكافل":

دشنت الوزارة قاعدة بيانات لإدارة نظام الضمان الاجتماعي، والذي أطلق عليه اسم "تكافل"، لتقديم أفضل الخدمات

لجميع المستفيدين من أسر الضمان في جميع محافظات السلطنة، وذلك من خلال السرعة والدقة في الأداء، ويمثل هذا النظام

نقلة نوعية لجميع العاملين بوزارة التنمية الاجتماعية لما له من أهمية بالغة في تقديم بيانات شاملة ودقيقة عن جميع الحالات

المستفيدة من الضمان الاجتماعي (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

○ خدمة الاعفاءات المختلفة لأسر الضمان الاجتماعي الى جانب المعاش الشهري:

- إعفاء أفراد أسر الضمان الاجتماعي من سداد رسوم استخراج جواز السفر والبطاقة الشخصية و رسوم التجديد لهما ورسوم استخراج شهادة الميلاد.
- الإعفاء من رسوم بطاقة العلاج بالمؤسسات الصحية الحكومية، ورسوم العلاج بكافة المستشفيات.
- الإعفاء من رسوم منح الأراضي السكنية، واستخراج سند الملكية والرهن للممتلكات العقارية، ورسوم إباحة البناء.
- الإعفاء من رسوم الوثائق والصكوك الشرعية.
- إعفاء افراد اسر الضمان الاجتماعي من سداد رسوم إدخال التيار الكهربائي والمياه لمنازلهم حيث تتحمل الوزارة قيمة رسوم توصيل الكهرباء والماء من المصدر الى العداد أو المجمع.
- إعفاء افراد أسر الضمان الاجتماعي من سداد رسوم التقاضي والمحاماه والتوكيل.
- البعثات : تم تخصيص 1500 منحة دراسية بالجامعات والكليات الخاصة بالسلطنة وفق النسب المحددة حيث تتحمل الحكومة كافة الرسوم المتعلقة بالدراسة مع منح مصروف جيب شهري للطلاب ذكرا كان أو انثى.
- إجرة نقل : تقوم الوزارة بصرف إجرة نقل لافراد الاسر الضمانية المترددين لتلقى العلاج بصفة متكررة مثل غسيل الكلى بواقع 4 ريالات لكل مراجعة داخل المحافظة و 10 ريالات لكل مراجعة خارج المحافظة.
- يتم صرف حاسب آلي واحد لكل أسرة ضمانية لديها أبناء بالدراسة النظامية من الصف الاول وحتى الثاني عشر وصرف حاسب آلي واحد لكل طالب جامعي مهما تعددوا في الاسرة الواحدة.
- رفع مبلغ منح تأدية فريضة الحج لأسر الضمان من 800 الى 1000 ريال ومضاعفة العدد 200 فرد الى 400 فرد.
- تدشين نظام الضمان الاجتماعي (تكافل) قاعدة بيانات لإدارة الضمان الاجتماعي ،وتقديم بيانات شاملة ودقيقة عن جميع حالات الضمان الاجتماعي (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

جدول رقم (4)

عدد المقبولين من فئة الضمان الاجتماعي بالمؤسسات التعليمية الحكومية داخل السلطنة			
المؤهل	ذكور	إناث	الإجمالي
بكالوريوس أو ما يعادلها	229	225	464
دبلوم	519	352	871
الإجمالي	758	577	1336
عدد المقبولين من فئة الضمان الاجتماعي بالبعثات الدراسية الخارجية			
المؤهل	ذكور	إناث	الإجمالي
بكالوريوس أو ما يعادلها	40	28	68
الإجمالي	40	28	
عدد من فئة الضمان الاجتماعي بالمؤسسات التعليمية الخاصة داخل السلطنة			
المؤهل	ذكور	إناث	الإجمالي
بكالوريوس أو ما يعادلها	0	13	13
دبلوم	558	1717	2275
الإجمالي	558	1730	2288

جدول رقم (5)

يبين توزيع الأشخاص المستفيدين من منحة الحج المخصصة لحالات الضمان الاجتماعي حسب محافظات

المحافظة	مسقط	شمال الباطنة	جنوب الباطنة	شمال الشرقية	جنوب الشرقية	الداخلية	البريمي	الظاهرة	ظفار	مسندم	الوسطى	المجموع
الجنس												
ذكور	5	47	15	10	33	8	6	10	8	4	0	146
إناث	20	65	22	31	17	38	7	25	20	3	4	252
الإجمالي	25	112	37	41	50	46	13	35	28	7	4	398

(وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

○ خدمة المساعدات الاجتماعية – النقدية والعينية ، الخاصة والطارئة:

-المساعدات في الحالات الطارئة: هي تعرض الفرد أو الأسرة لظرف اجتماعي أو اقتصادي غير متوقع وخارج عن إرادة

الفرد أو الأسرة ومن شأنه أن يلحق ضرر بأي منهم لا يمكن مواجهته وتحمل أثاره.

-المساعدات في حالات الكوارث والنكبات: هي التي تحدث نتيجة العوامل الطبيعية مثل السيول والأمطار والعواصف

والرياح والحرائق والتي ينتج عنها أضرار في الأموال والممتلكات وتصرف مساعدة مالية فورية وتقديم المعونة العينية.

المستهدفون:

- المساعدات النقدية والعينية المؤقتة: تصرف للأسر والأفراد المحتاجين ممن لا يصرف لهم معاش طبقاً لقانون الضمان.
 - المساعدات في الحالات الخاصة والطارئة: تصرف للمواطنين الذين يتعرضون لظروف خاصة تستدعي مساعدتهم.
 - المساعدات في حالات الكوارث والنكبات الفردية والجماعية: تصرف للفرد والأسرة التي تعرضت لظرف غير متوقع.
- (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

شكل رقم (3)

التوزيع النسبي لمساعدات الإغاثة خلال عام 2013م



الاجراءات والاستثمارات للمساعدات الاجتماعية المطلوبة:

(المرحلة الأولى ذهاب طالب الخدمة إلى مقر الدائرة في المكان الذي يقيم فيه لتقديم طلبه لنوع المساعدة التي يحتاجها،

المرحلة الثانية أن يرفق طالب الخدمة جميع الوثائق المتعلقة بنوع المساعدة التي يحتاجها ليتم إرفاقها بالطلب، تحقق المسؤول

عن صرف المساعدة من ان الحالة تستدعي المساعدة نتيجة لما يسفر عنه البحث الاجتماعي الذي تجريه الدائرة المعنية،

تصرف المساعدة النقدية بقرار من وكيل الوزارة لمرة واحدة أو مجزأة على ثلاثة أشهر) (وزارة التنمية الموقع الرسمي،

2015).

(المساعدات النقدية والعينية المؤقتة ، إجراء دراسة بحث اجتماعي، والتأكد من شهادة إثبات دخل للأسرة، المساعدات في

الحالات الخاصة، إثبات أن الأسرة خاضعة لقانون الضمان الاجتماعي، والمساعدة أجهزة تعويضية فالأشخاص المحتاجون

عليهم إحضار تقرير من مستشفى حكومي، مساعدات سماعات الأذن والنظارات الطبية وأطقم الأسنان فعليهم إحضار

تقرير من مستشفى حكومي، مساعدة رسوم إدخال التيار الكهربائي والمياه، فعليهم إحضار إثبات أنهم خاضعين لقانون

الضمان الاجتماعي وملكية المنزل الذي يقيم فيه إقامة دائمة، المساعدات في حالات الكوارث والنكبات ،يتطلب عمل

بحث اجتماعي لحصر وتقييم التلف والأضرار وإحضار إثبات ملكية المنزل ومقيم فيه إقامة دائمة و شهادة إثبات دخل،

صورة جواز السفر أو البطاقة الشخصية، شهادة بتكوين الأسرة، شهادة إثبات دخل، التقرير الطبي في حالة طلب أجهزة

تعويضية، تسجيل الطلب في الحاسب الآلي وصرف لصاحب الطلب إيصالاً ويتم إبلاغ طالب الخدمة بطبيعة القرار)

ملاحظة: في حالة حدوث كارثة أو نكبة تصرف للفرد أو الأسرة المتضررة مساعدة مالية فورية.

بلغ عدد الحالات التي تم تقديم مساعدات طارئة لها بالعام 2014م ، 873 حالة، ومساعدات الاغاثة بلغ عددها بعام

2013م ، 1569 حالة (وزارة التنمية تقرير الربع الاول، 2014).

○ خدمة الرعاية اللاحقة لذلاء السجون والخدمات المقدمة لأسرهم:

تقدم وزارة التنمية الاجتماعية معاش الضمان الاجتماعي لأسر السجناء الى ان يتم الافراج عنهم مستفيدة بذلك من كل

الامتيازات التي تمنح لفئات الضمان الاجتماعي، وفيما يتعلق بالرعاية اللاحقة فان الوزارة وتقديراً لظروف هذه الاسرة

تستمر في صرف المعاش الضمائي لمدة ثلاث أشهر بعد خروج المزيل من السجن، بحيث يتسنى له خلال هذه الفترة الحصول

على مصدر دخل له ولأسرته ويتم التنسيق مع الجهات المختصة في تسهيل فرص حصوله على عمل، الى جانب ما تقدمه

الوزارة من خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لأسر السجناء وللسجنين خلال فترة محكوميته وبعد خروجه من السجن،

بما يساعد في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لكلا الطرفين (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

ثانياً: الخدمات بمجال رعاية المعاقين:

○ خدمة مركز رعاية وتأهيل المعاقين بالخوض من عمر 14-25 سنة:

رعاية وتأهيل المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة القابلة لحالتهم للتأهيل المهني، بإجراء عملية التقييم والتوجيه المهني

للمعوقين وتقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية التأهيلية والطبية التي تساعد المعوق على التكيف والاندماج في المجتمع و

تأهيل المتخرجين على المهن المناسبة لقدراتهم وميولهم وفقاً لحاجات سوق العمل، توعية المجتمع بصفة عامة والأسر وأصحاب

الأعمال بصفة خاصة لتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والاندماج بين المعوقين وأفراد المجتمع ، التنسيق مع

الجهات المعنية بالتوظيف في الدولة وكذلك في القطاع الخاص لمحاولة تدبير فرص عمل للمعوقين حسب الإمكانيات المتاحة

ومتابعهم لحين استقرارهم في العمل (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

المستهدفون:

- أن يكون عماني الجنسية.
- ألا يقل عمره عن 14 سنة ولا يزيد على 25 سنة.
- أن يكون خالياً من الأمراض المعدية والأمراض النفسية الذهانية.
- تكون لديه إعاقة سمعية أو حركية، وقابلاً للتأهيل والتدريب جسدياً وعقلياً (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

جدول رقم (6)

يبين البرامج المهنية للملتحقين بمركز رعاية وتأهيل المعوقين بالخوض خلال عام 2013م

المجموع	فصول التهنية المهنية		النجارة والزرخرفة	الأشغال المعدنية	المشغولات اليدوية	التصنيع الغذائي		الزراعة والبستنة	المجموع	
	إناث	ذكور				إناث	ذكور		إناث	ذكور
العدد	10	5	0	4	0	0	0	0	10	9

الاجراءات والاستثمارات المطلوبة:

(المقابلة الأولية: يقوم بها قسم الرعاية الاجتماعية والنفسية وتتضمن استيفاء البيانات الأولية عن الحالة، الفحص الطبي

الشامل: يتولى قسم الرعاية الصحية توقيع الفحص الطبي الشامل للحالات المتقدمة للالتحاق وتشخيص الإعاقة، البحث

الاجتماعي: يقوم الأخصائي الاجتماعي بدراسة الحالة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والظروف البيئية ومدى تأثير

الإعاقة على الحالة، الفحص النفسي: يقوم الأخصائي النفسي بتطبيق اختبارات الذكاء على الحالة لقياس درجة الذكاء

والتأكد من عدم وجود أية مشكلات نفسية تعوق عملية التأهيل المهني، المقابلة المهنية: يقوم أخصائي التأهيل بإجراء المقابلة

المهنية بهدف التعرف على القدرات والميول المهنية وتوجيه الحالة للمهنة المناسبة للتدريب ومدى ملاءمتها للبيئة المحلية،

اللجنة الفنية: يرأسها مدير المركز وعضوية طبيب المركز والأخصائيين وتتولى اللجنة المهام الآتية:مناقشة الحالات المتقدمة

للاللتحاق بالمركز واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، مناقشة التقارير الدورية عن بعض الحالات المتلحقة والمقدمة من قبل

الأقسام المختلفة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، مناقشة جميع الأمور الفنية الخاصة بأعمال المركز)

(صورتان شخصيتان، صورة من جواز السفر، صورة من البطاقة الشخصية، شهادات دراسية، استمارة المقابلة الأولية،

بيان بإقرار ولي الأمر بتصريح خروج الطالب، استمارة طلب التحاق، استمارة بيانات حالة معاق) (وزارة التنمية التقرير

السنوي، 2013).

○ خدمة دار رعاية الاطفال المعاقين بمسقط من عمر 3-14 سنة:

رعاية الأطفال العمانيين أو الأطفال المقيمين بالسلطنة المعاقين لا سيما منهم المصابون بالشلل الدماغي والإعاقة الحركية

تعمل على تقديم خدمات التأهيل الطبي مثل: العلاج الطبيعي، والعلاج الوظيفي، وعلاج النطق، وبرامج التوجيه والارشاد،

وبلغ عدد الاطفال المتحقيين بالدار بنهاية عام 2013م/ 185 طفل، وتستغرق دراسة الطلب مدة شهر من تاريخ تقديم

الطلب ويتم إعلام مقدم الطلب للاستلام عبر هاتف المنزل أو الهاتف النقال (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

المستهدفون:

- أن يكون الطفل عماني الجنسية أو مقيماً في السلطنة، أن يتراوح العمر من (3-14) سنة من الجنسين.
- أن يثبت من الفحص الطبي إن الطفل يعاني من إعاقة حركية تثبت الإصابة بأحد أنواع الشلل.
- أن يثبت من البحث الاجتماعي عدم قدرة الأسرة اجتماعياً واقتصادياً على رعاية الطفل.
- أن يكون خالياً من الأمراض المعدية.

الاجراءات والاستمارات المطلوبة:

(يتقدم ولي الأمر إلى الدار بطلب مرفقاً به ما يلي: يتم إجراء الكشف الطبي الشامل ، يتم إجراء البحث الاجتماعي

للأسرة، يعرض ملف الحالة على اللجنة الفنية ويعتمد قرار القبول من مدير الدار).

(اللائحة التنظيمية لمراكز رعاية الأطفال المعاقين التطوعية، شهادة الميلاد أو تقدير السن للطفل المعاق، صورة من البطاقة

الشخصية أو جواز السفر لولي الأمر، شهادة إثبات دخل ولي الأمر) (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

جدول رقم (7) بين الخدمات العلاجية المقدمة للأطفال المتحقيين بدار رعاية الأطفال المعاقين بمسقط خلال عام 2013م

البيان	علاج طبيعى	علاج وظيفي	علاج النطق	إرشاد نفسي	مؤثرات حسية	مهارات حياتية	غرفة مصادر	تربية خاصة
عدد الجلسات	8504	1420	2207	1764	2731	3432	1030	9979

○ خدمة دار الأمان للرعاية والتأهيل من عمر 14-60 سنة:

بدأت عام 2013م في تقديم خدماتها للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة، وتبلغ سعتها الاستيعابية 120 حالة، ومن هذه الحالات ذوي الإعاقة العقلية المتوسطة والشديدة والإعاقة الجسدية الشديدة والإعاقات المزوجة وحالات التوحد وغيرها. وتقدم خدمات العلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي وعلاج النطق والتربية الخاصة والارشاد النفسي والاجتماعي والبرامج والانشطة الاجتماعية والترفيهية، وبصدد إدخال العلاج بالأوكسجين، تقدم الرعاية الايوائية والإقامة الداخلية والرعاية النهارية (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

جدول رقم (8)

يبين الخدمات الصحية وعدد المستفيدين من خدمات دار الامان خلال عام 2013م

البيان	الخدمات الصحية		الإقامة الداخلية	رعاية نهارية
	حالات معروضة على طبيب الدار	حالات محولة للمستشفى		
ذكور	43	33	43	11
إناث	19	17	19	14
الإجمالي	62	50	62	25

○ خدمة مراكز الوفاء لتأهيل المعاقين من عمر 2-14 سنة:

نشأت هذه الفكرة عام 1989م لتقديم الخدمات المتنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة ويبلغ عدد المراكز 23 مركزا في مختلف أنحاء السلطنة وعدد المستفيدين منها حوالي 2123 حالة بالعام 2014م طفل وطفلة، وتطبق نظام الرعاية النهارية بواقع 5 ايام بالأسبوع، تقدم خدمات نهارية تشرف عليها الوزارة في مجال خدمة المعاقين والعمل على تأهيل ورعاية ودعم الأطفال المعاقين (وزارة التنمية تقرير الربع الاول، 2014).

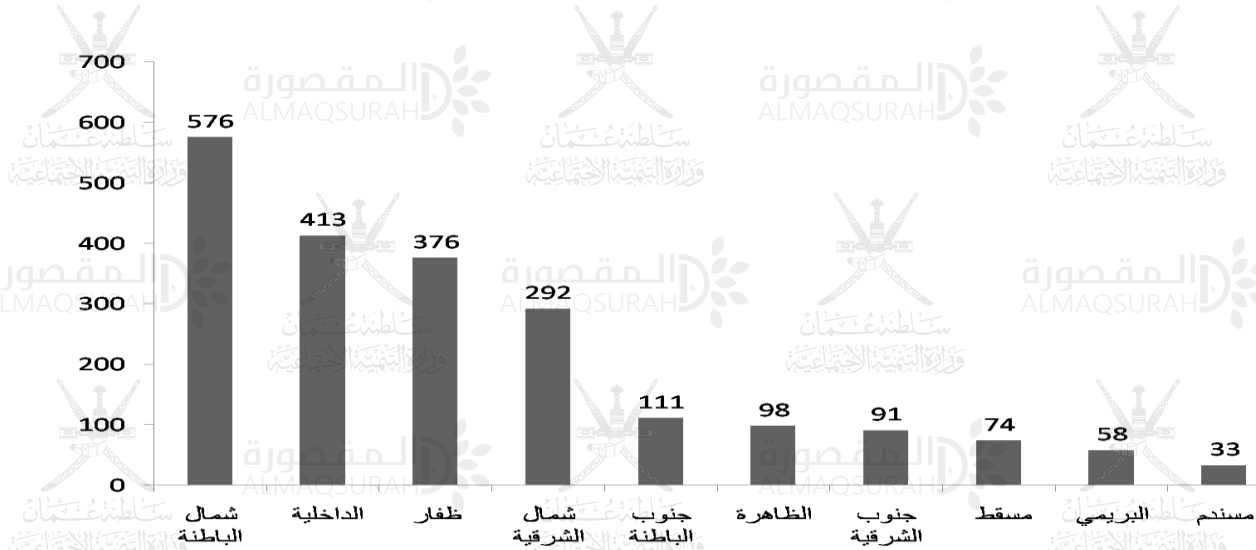
ملاحظة: قد حولت هذه المراكز الى حكومية بناء على التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة، اعتبارا من 2011/10/17م، وجاري العمل حاليا على تطوير هذه المراكز بدءا من تأهيل وتدريب الموظفين.

المستهدفون:

- الأطفال من سن 3 سنوات الى 14 سنة من ذوي الإعاقات العقلية و السمعية والحركية والبصرية وإعاقات أخرى.
- أن يكون الطفل عماني الجنسية أو مقيماً في السلطنة.
- أن يتراوح العمر من (3- 14) سنه من الجنسين.
- أن يثبت من الفحص الطبي إن الطفل يعاني من إعاقه حركية تثبت الإصابة بأحد أنواع الشلل.
- أن يثبت من البحث الاجتماعي عدم قدرة الأسرة اجتماعياً واقتصادياً على رعاية الطفل.
- أن يكون خالياً من الأمراض المعدية.

الاجراءات والاستمارات المطلوبة:

(يتقدم ولي الأمر إلى الدار بالطلب، يتم إجراء الكشف الطبي الشامل، يتم إجراء البحث الاجتماعي للأسرة، يعرض ملف الحالة على اللجنة الفنية ويعتمد قرار القبول من مدير المركز، شهادة الميلاد أو تقدير السن للطفل المعاق، صورة من البطاقة الشخصية أو جواز السفر لولي الأمر، شهادة إثبات دخل ولي الأمر، دراسة طلب الخدمة تستغرق مدة أسبوع من تاريخ تقديم الطلب ويتم إخطار طالب الخدمة عن طريق هاتف المنزل أو الهاتف النقال) (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).



شكل رقم (4) بين توزيع الأطفال بمراكز الوفاء الاجتماعي حسب الوضع في نهاية عام 2013م

○ خدمة مراكز التأهيل الخاصة:

يوجد عدد 6 مراكز تأهيل خاصة في محافظة مسقط تم الترخيص لها من قبل الوزارة بموجب اللائحة التنظيمية لإنشاء

مراكز تأهيل المعاقين الصادرة بالقرار الوزاري رقم 2008/124 لمزاولة أنشطة مراكز تأهيل المعاقين.

○ خدمة ابتعاث حالات الإعاقة الشديدة والمتعددة:

تقوم الوزارة بابتعاث حالات الإعاقة الشديدة والمتعددة التي لا توجد مؤسسات تقوم برعايتها بالسلطنة، إلى مؤسسة ابن

خلدون للتربية الخاصة بالمملكة الأردنية الهاشمية، عدد 30 حالة تقدم لهم الرعاية وخدمات الإيواء، ويتم تقييم الخدمات من

قبل مختصين بهذه الوزارة أثناء زيارتهم الدورية، ووجود 9 حالات في دور الرعاية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

بدولة الكويت، إلى أن يتم استكمال إنشاء دار متخصصة لهذه الحالات بالسلطنة، الى جانب دار الامان بمسقط.

○ خدمة العمل الاجتماعي الجمعيات الاهلية للمعاقين:

● جمعية رعاية الاطفال المعاقين، تأسست سنة 1991م بموجب القرار الوزاري رقم 91/19 لها 11 مركز.

● الجمعية العمانية للمعاقين، تأسست سنة 1995م في محافظة مسقط، لها فرع بصحار .

● جمعية النور للمكفوفين، تأسست عام 1997م مقرها بمسقط ولها ثلاث فروع ظفار والداخلية والباطنة.

● جمعية التدخل المبكر للأطفال ذوي الاعاقة، عام 2000م بمسقط.

○ خدمة الدعم الحياتي- أجهزة طبية وتعويضية ومعينات مختلفة:

سرف الوزارة للأجهزة الطبية والتعويضية والمعينات المختلفة لمستحقيها من أسر الضمان وذوي الدخل المحدود من المعاقين

والمسنين وفقا للائحة المساعدات بالقرار الوزاري رقم 90/54 ومن هذه الاجهزة: الكرسي المتحرك "عادي وكهربائي"،

سرير طبي "عادي وكهربائي"، نظارات طبية، سماعات الأذن الطبية، أطقم أسنان، أجهزة تنفس بأنواع مختلفة، كرسي

دورة مياه، مخدة هوائية، جهاز قيادة سيارة، عكازات، مشايات... الخ، لمساعدة الفئة المستهدفة على القيام بأنشطة الحياة

اليومية بسهولة ، كما تساهم هذه الاجهزة بشكل فعال في إدماجهم في المجتمع، تحسين الحالة النفسية والاجتماعية لهم.

(المديرية العامة للتخطيط والدراسات، 2012).

○ خدمة بطاقة شخص معاق:

بطاقة شخص معاق التي تصدرها الوزارة وهي الوثيقة الرسمية لإثبات الإعاقة، وهي وسيلة لتأمين الحصول على الحقوق

والامتيازات التي يحظى بها الأشخاص ذوي الإعاقة، ومصدرا للبيانات حول أعداد المعاقين، ومعرفة انتشار الإعاقة.

● الإعفاء من رسوم استقدام عامل منزل وسائق خاص للأشخاص ذوي الإعاقة التي تقل دخولهم عن (350) ريال،

ويتم ذلك بالتنسيق مع وزارة القوى العاملة وفقا للإجراءات المحددة في هذا الشأن.

● إعفاء الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يقل دخلهم عن (250) ريال من رسوم تسجيل وتجديد سياراتهم بالشرطة.

● منح المعاقين تخفيضات خاصة عند شراء بعض السيارات والمستلزمات والأدوات المنزلية.

● النقل والمواصلات وتشمل تيسير تنقل الأشخاص المعاقين بالإعفاء والتخفيض من رسوم استخدام وسائل النقل التابعة

لشركة النقل الوطني، وتخفيض بنسبة 50% من سعر تذكرة السفر بالطيران.

● الرعاية المنزلية للمعاقين من خلال فريق عمل دائم يقوم برعايتهم في إطار أسرهم وبيئتهم.

● -اعتماد البطاقة كمستند لبيان حالة الشخص عند تقدمه لشغل وظائف في القطاع العام والخاص حسب النسبة.

● تصاريح لمواقف سيارات الأشخاص ذوي الإعاقة التي تصرفها الوزارة.

● الإعفاء من رسوم الأراضي لذوي الإعاقة من يقل دخلهم عن (200) ريال ولمرة واحدة فقط، وإعفاء من تجاوز

دخله (200) ريال ولم يبلغ (300) ريال من نصف القيمة (المديرية العامة للتخطيط والدراسات، 2012).

○ خدمة الأولمبياد الخاص العماني لذوي الإعاقات الذهنية:

تعمل هذه اللجنة تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية، يقدم من خلالها خطط وبرامج وسياسات وخدمات مختلفة

للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية وذلك بهدف تأهيلهم وتنمية قدراتهم وطاقاتهم وإدماجهم في المجتمع من خلال الفعاليات

والانشطة المختلفة والمشاركة في المسابقات والالعاب الاولمبية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، حيث شارك لاعبين

السلطنة خلال عام 2013م في عدد من البطولات والمسابقات وحققوا إنجازات وحصلوا على 39 ميدالية (وزارة التنمية

كتيب المشاريع، 2013).

جدول رقم (9)

يبين نوع المشاركات وعدد اللاعبين المشاركين والميداليات التي حصلوا عليها خلال عام 2013م

اسم البطولة	مكان إقامة البطولة	عدد اللاعبين	الميداليات			الإجمالي
			ذهبية	فضية	برونزية	
دورة الألعاب العالمية الشتوية للأولمبياد الخاص في (رياضة الجري على الثلج والتزلج السريع)	(بطولة دولية) كوريا الجنوبية	6 لاعبين	4	4	3	39 ميدالية
الدورة الإقليمية للأولمبياد الخاص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التنس الأرضي والبولينج	(بطولة إقليمية) سلطنة عمان	25 لاعب ولاعبة	10	11	8	

○ خدمة برنامج نشر لغة الإشارة بالسلطنة "افهمني":

نشر لغة الإشارة لدى اكبر شريحة من المواطنين: أولياء أمور ذوي الاعاقة السمعية، العاملون بمراكز الوفاء بالسلطنة، العاملون في اقسام ومدارس التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم، العاملون في وزارة الصحة، افراد شرطة عمان السلطانية والادعاء العام والمحاكم ومكاتب العدل (المديرية العامة للتخطيط والدراسات، 2012).

○ خدمة لغة الإشارة:

يتمثل اهتمام الوزارة في هذا الجانب من خلال اتخاذها لعدد من الاجراءات أهمها الاتي:

- تعيين مترجمة لغة اشارة عمانية.
 - اصدار القاموس الاشاري العماني.
 - الترجمة الفورية لنشرات الاخبار وبعض البرامج الاجتماعية والمناسبات في تلفزيون سلطنة عمان.
 - تنفيذ 11 دورة تدريبية على مستوى السلطنة استهدفت 1000 مشارك للتعريف بالقاموس ونشر لغة الاشارة.
 - عقد مجموعة من الدورات التدريبية في مجال لغة الاشارة للعاملين بمختلف الجهات الحكومية والخاصة.
 - عرض تجربة السلطنة باجتماع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون المنعقد بمسقط 2009م.
 - ترجمة الارشادات الصحية بشأن انفلونزا الخنازير عبر التلفزيون والنشرات التوعوية الى لغة الاشارة.
 - تعميم اسماء المترجمين العمانيين المعتمدين بالوزارة على الجهات المختصة بوزارة العدل والادعاء العام والشرطة.
 - ترجمة بعض الندوات والمؤتمرات الى لغة الاشارة.
 - الاعداد لإصدار الجزء الثاني لقاموس الاشارة العماني.
- المشاركة الفاعلة في ورشات اعداد القاموس الاشاري الاسلامي (المديرية العامة للتخطيط والدراسات، 2012).

○ خدمة تشغيل ذوي الاعاقة:

التشغيل المؤسسي:

- تشكيل لجنة برئاسة وكيل وزارة التنمية والقوى العاملة، لمتابعة الموضوع من خلال فريق العمل المشترك مع وزارة القوى العاملة للبحث عن الوظائف المناسبة في مؤسسات القطاع الخاص بحسب المؤهلات الحاصلين عليها وحسب قدرتهم الجسمية والعقلية (وزارة التنمية كتيب المشاريع، 2013).

● تكليف اخصائي اجتماعي من الوزارة لمباشرة العمل في وزارة القوى العاملة والمديريات في المحافظات لمتابعة الشواغل التي تحدث في سجل القوى العاملة وتوجيه الاشخاص المؤهلين من المعاقين اليها.

● تم تشغيل 56 معاق ومعاقة عام 2008م، و 110 عام 2009م، و 97 عام 2010م، و 92 عام 2012م في مؤسسات القطاع الخاص.

● تنفيذ مشروع مشترك بين وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية ووزارة القوى العاملة يهدف الى زيادة فرص تأهيل وتشغيل الاشخاص المعاقين.

● اجراء دراسة عن مدى تطبيق مؤسسات القطاع الخاص التي تشغل 50 عامل فأكثر لنسبة 2% الخاصة بتشغيل المعاقين وفق قانون العمل العماني وقانون رعاية وتأهيل المعاقين، وقد ثبت انه هناك فرص تشغيل كبيرة للمعاقين.

● اعتماد نسبة لا تقل عن 1% من مجموع الوظائف المراد اشغالها في وحدات الجهاز الاداري للدولة للمعاقين مع تنافسهم على بقية الوظائف الاخرى المطروحة وذلك وفقا لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 2009/1م.

● تم تشكيل لجنة خاصة بتأهيل وتدريب وتشغيل المعاقين برئاسة سعادة وكيل وزارة القوى العاملة للتدريب المهني.

● فتح مراكز التدريب الحكومية وما في مستواها لقبول المعاقين ابتداء من العام التدريبي 2010/2011م.

التشغيل الذاتي:

في اطار اهتمام الوزارة بتنوع مجالات التشغيل للأشخاص ذوي الاعاقة وتشجيعهم على العمل الحر من خلال اقامة مشاريع فردية فقد قامت الوزارة بتحديث لائحة مشروعات موارد الرزق لتشمل الاشخاص ذوي الاعاقة بجانب أسر الضمان

الاجتماعي وتمكنهم من تحسين دخولهم، وذلك بتقديم قروض بدون فوائد لتنفيذ مشاريع خاصة تدر عليهم دخلا شهريا ويتم تسديد مبلغ القرض بعد سنة من بدء المشروع وبأقساط ميسرة للغاية لمدة 7 سنوات، ويمكن في حال نجاح المشروع

اعفاء المستفيد من تسديد المبلغ اذا تقدم بطلب ذلك، ويتم تحفيز المشاريع بإجراء مسابقة وتقديم جوائز قيمة، وبلغ عدد المستفيدين من هذه المشاريع حتى نهاية عام 2010م، 25 معاق ومعاقة (المديرية العامة للتخطيط والدراسات، 2012).

ثالثا: الخدمات بمجال رعاية الأحداث:

○ خدمه متابعة ودراسة قضايا الاحداث:

-إنشاء دائرة شؤون الاحداث:

قامت وزارة التنمية الاجتماعية بإنشاء دائرة شؤون الأحداث بالمديرية العامة للرعاية الاجتماعية بموجب القرار الوزاري

رقم 2008/100 م تهدف الدائرة إلى تأهيل وإعداد الأحداث المعرضين للجنوح والجائحين ورعايتهم وإيجاد السبل الكفيلة

لتربيتهم التربية السليمة والعناية بهم وتأهيلهم وتعليمهم وفق قدراتهم واستعداداتهم، حيث بلغ عدد حالات الاحداث بالعام

2014م / 120 حالة (وزارة التنمية تقرير الربع الاول، 2014).

-تعريف الحدث: كل ذكر أو انثى لم يكمل الثامنة عشرة من العمر.

-تعريف الجانح: كل من بلغ التاسعة ولم يكمل الثامنة عشرة وارتكب فعلا يعاقب عليه القانون.

-الوقاية: تكون بتقديم الإرشاد والتوجيه للحدث وأسرته في كيفية حماية الحدث من الانحراف من خلال الزيارات المنزلية

لهم او من خلال المشاركة في البرامج التوعوية وتوزيع المطويات وتنظيم المحاضرات التي تحت الحدث على إتباع السلوك

القويم والبعد عن السلوكيات الغير مقبولة اجتماعيا وخارجة عن القانون.

-العلاج: يتم التركيز على إعادة تكوين شخصية الحدث وتأهيله على أسس علمية سليمة بهدف إعادة ارتباطه واندماجه

مع أسرته ومجتمعه واستغلال أوقات فراغهم الاستغلال الأمثل بما يحقق الشخصية المتكاملة لهم وتوجيههم الوجهة التي تنفق

ومصلحة المجتمع لتمكينهم من العودة إليه كأفراد أسوياء وهو الجانب الأهم و المحوري في متابعة قضايا الأحداث بعد

صدور الحكم ويتحقق ذلك من خلال الرعاية اللاحقة.

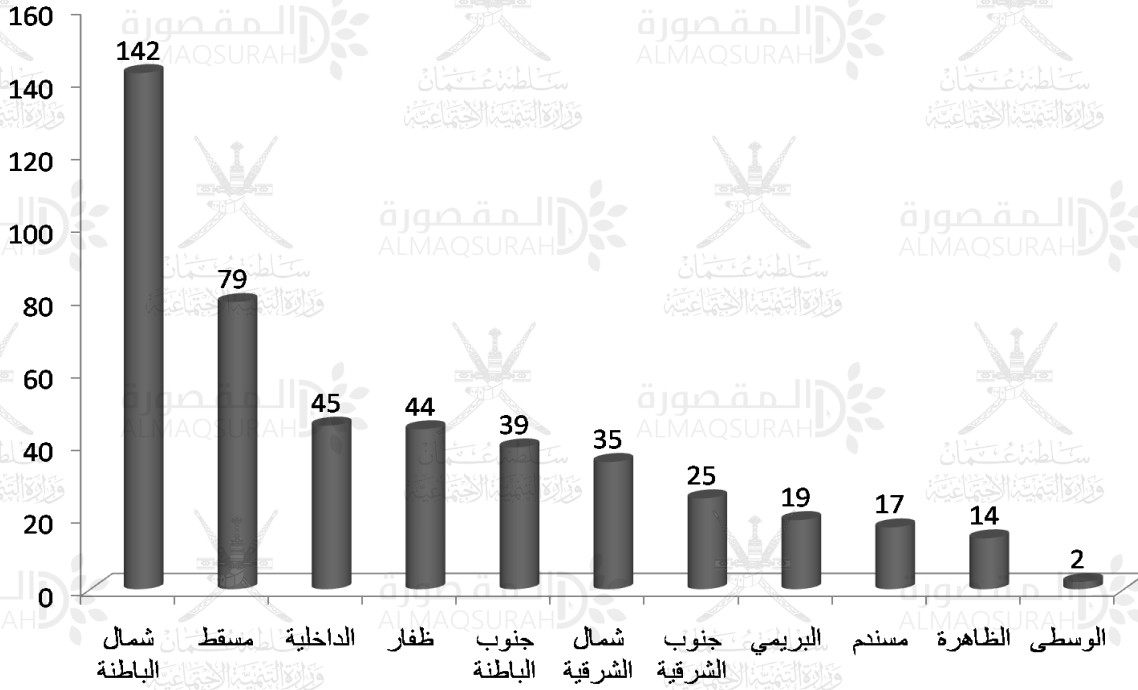
-تباشر الدائرة اختصاصاتها من خلال الأقسام الآتية:

(قسم التنسيق والمتابعة، قسم الرعاية والتوجيه الاجتماعي، قسم الشؤون الإدارية والمالية، دار توجيه الأحداث، دار

إصلاح الأحداث) (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

○ خدمة دار إصلاح الأحداث:

تهدف الدار الى إيواء ورعاية وتقييم وتأهيل الأحداث الجانحين المحكوم عليهم بالسجن أو الإيداع في الدار، بتوفير كافة أوجه الرعاية الاجتماعية والنفسية والتعليمية والمهنية والخدمات المعيشية لهم واحتياجاتهم الجسمية والعقلية والنفسية، ويساعد على تكوين شخصية كل منهم وتنمية مواهبه واستعداده بما يمكن من إعادته الى المجتمع ليصبح عضوا نافعا فيه (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).



شكل رقم (5) بين توزيع الأحداث حسب المحافظات بنهاية عام 2013م

رابعاً: الخدمات بمجال رعاية المسنين:

○ خدمة رعاية المسنين بدار الرعاية الاجتماعية بالربستاق:

توجد دار إيوائية صغيرة لرعاية كبار السن تستقبل حالات فردية من معدومي الأقارب الذين يحتاجون لرعاية إيوائية إلا أنها لا تستقبل إلا حالات قليلة ونادرة، هي مؤسسة اجتماعية تستقبل الأشخاص من كبار السن والعجزة الذين بلغوا سن الستين عاما فأكثر وليس لديهم أقارب من الدرجة الاولى والثانية، ويثبت البحث الاجتماعي حاجة الفرد الى خدمات الرعاية الخاصة للذين لا يعتمدون على انفسهم أو لعدم قدرة الاسرة اجتماعيا واقتصاديا على تلبية احتياجاتهم، وتضم هذه الدار عددا محدودا جدا لا يتجاوز 22 شخصا بنهاية عام 2013م، وتعمل الوزارة حاليا على تطوير وتحسين هذه الدار من خلال إنشاء دارا جديدة بمواصفات حديثة ومتطورة تمت فيها مراعاة الطابع العمراني العماني، وفتح هذه الدار على المجتمع من خلال تضمينها لبعض المرافق التي يمكن ان تستخدم في احياء بعض المناسبات الاجتماعية مثل السبلة ومدرسة تحفيظ القرآن الكريم، تقوم وزارة التنمية الاجتماعية في إطار الضمان الاجتماعي بتقديم معاشات شهرية للبالغين سن الشيخوخة 60 سنة.

المستهدفون:

- المواطنين الذين تجاوزت أعمارهم الستين عاما، عماني الجنسية، معدومي الأقارب يحتاجون لرعاية إيوائية.
- الاجراءات والاستثمارات المطلوبة:

(يتم تحويل الحالة من المستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة في مختلف مناطق وولايات السلطنة لطلب تقديم خدمة لرعاية المسن في دار إيواء المسنين، يتم استقبال الحالة من قبل الفاضل مدير دار المسنين بعد التأكد من انطباق الشروط، صورة من البطاقة الشخصية أو جواز السفر، صورة شخصية) (المديرية العامة للتخطيط والدراسات، 2012).

○ خدمات الوزارة للمسنين بجانب المعاش الشهري:

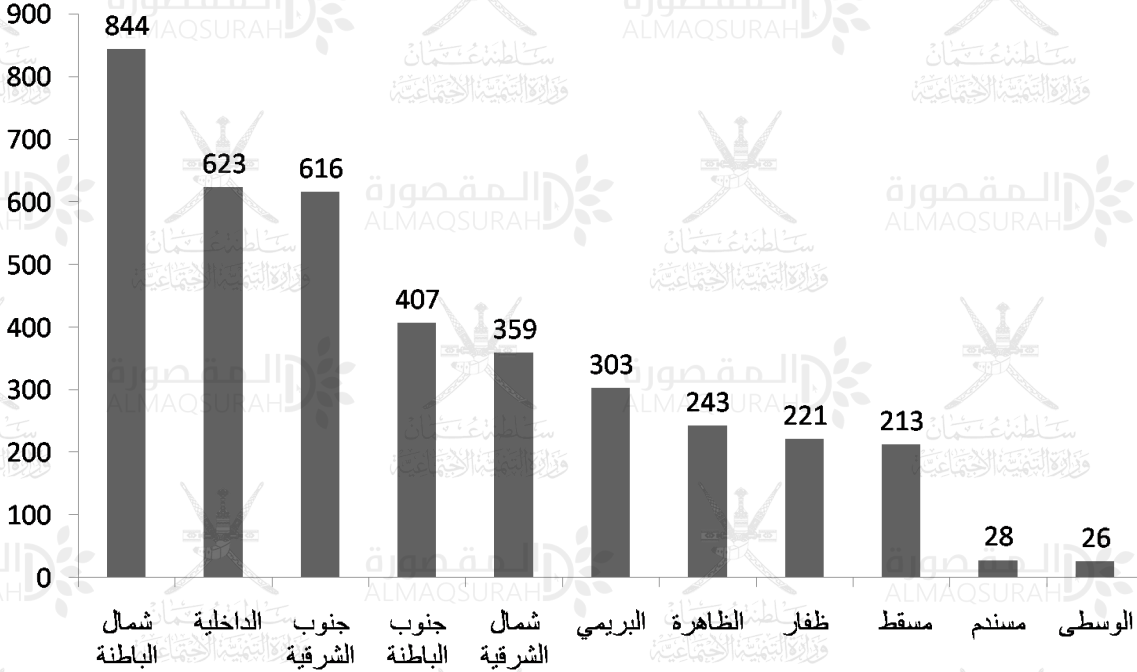
- تنفيذ مشاريع موارد رزق لتحسين دخل أسر المسنين.
- إيجاد أسر بديلة لرعاية بعض المسنين الذين لا يوجد لديهم أقارب لرعايتهم.
- الرعاية المنزلية للمسنين من خلال فريق عمل دائم يقوم برعايتهم في إطار أسرهم ويبتئهم.
- الإعفاء من رسوم استقدام عامل منزل وسائق خاص للمسنين التي تقل دخولهم عن (350) ريال.
- صرف أجهزة تعويضية للمعوقين المسنين (المديرية العامة للتخطيط والدراسات، 2012).

○ خدمة برنامج الرعاية المنزلية للمسنين:

تولي الوزارة اهتماما خاصا لحالات المسنين وذلك بهدف تقديم مختلف أوجه الرعاية والخدمات لهذه الحالات في وسط محيطهم الاجتماعي والاسري، وتحسين نوعية الحياة الكريمة لهم، وإيجاد بيئة منزلية تناسب وضعهم وتأهيلهم للاعتماد على ذاتهم وإدماجهم في المجتمع، وفي إطار التعاون والتنسيق مع المؤسسات الصحية يقدم لهذه الحالات الرعاية الصحية والعلاجية، بالإضافة الى الخدمات والأنشطة الأخرى التوعوية والترفيهية والارشادية وغيرها، وقد بلغ إجمالي عدد حالات المسنين التي قدمت لها الرعاية المنزلية سواء الحالات المحولة من المؤسسات الصحية الى البرنامج او الحالات المحولة من البرنامج الى المؤسسات الصحية حتى نهاية عام 2013م/ 2519 حالة (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

○ خدمة الدعم الحيائي- أجهزة طبية وتعويضية ومعينات مختلفة:

بصرف الوزارة للأجهزة الطبية والتعويضية والمعينات المختلفة لمستحقيها من أبناء أسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود من المعاقين والمسنين وفقا لللائحة المساعدات الصادرة بالقرار الوزاري رقم 90/54 ومن هذه الأجهزة: الكرسي المتحرك "عادي وكهربائي"، سرير طبي "عادي وكهربائي"، نظارات طبية، سماعات الأذن الطبية، أطقم أسنان، أجهزة تنفس بأنواع مختلفة، كرسي دورة مياه، مخدة هوائية، جهاز قيادة سيارة، عكازات، مشايات... الخ، مساعدة الفئة المستهدفة على القيام بأنشطة الحياة اليومية بسهولة، كما تساهم هذه الأجهزة بشكل فعال في إدماجهم في المجتمع، تحسين الحالة النفسية والاجتماعية لهم (وزارة التنمية كتيب المشاريع، 2013).



شكل رقم (6) بين توزيع الأجهزة التعويضية حسب المحافظات خلال عام 2013م

خامسا: الخدمات بمجال رعاية الطفولة:

○ خدمة اركان الاطفال:

مؤسسات تعليمية تطوعية تقع تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية وتتبع جمعيات المرأة العمانية ومراكز التأهيل النسوي وتقوم بتقديم الخدمات التعليمية والاجتماعية والترفيهية لمرحلة ما قبل المدرسة، من 3 سنوات الى سن ما قبل المدرسة، وبلغ عدد الاركان بنهاية عام 2013م، 60 ركن تضم 7111 طفل وطفلة.

أهداف اركان الاطفال: تنمية قدرات الأطفال الجسمية والاجتماعية والعقلية والحسية من خلال المفاهيم العلمية المبسطة التي تساعد الأطفال على بناء تلك القدرات المختلفة وتطويرها، والتربية الدينية من خلال تحفيظ بعض سور القرآن الكريم والأحاديث النبوية وبعض الفروض مثل الصلاة والصوم والحج، إضافة إلى المعاملات الاجتماعية مثل التعاون والصدق والأمانة وطاعة الوالدين وغيرها، والتعلم الذاتي للطفل من خلال الألعاب والوسائل التعليمية المتوفرة في البيئة الصفية.

المستهدفون:

- الأطفال من ثلاث سنوات ونصف إلى ست سنوات (وزارة التنمية الاجتماعية، 2013).

الاجراءات والاستثمارات المطلوبة:

(تسجيل الطفل مباشرة في الركن في المنطقة التي يقيم فيها، من خلال الإدارة المشرفة على الركن، إعطاء إيصال بالتسجيل وتحديد فترة العمل بالركن، تستغرق مدة الطلب شهرا واحدا من تاريخ تقديم الطلب، تعبئة الطلب الموجود بمقر الجمعية بالمنطقة أو الولاية التي يقيم فيها الطفل، شهادة ميلاد الطفل).

○ خدمة بيوت نمو الطفل:

هي مؤسسات اجتماعية أهلية تطوعية تقام بالجهود الذاتية تهتم بتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية لفئة ما قبل المدرسة وتنشئة الاطفال بمرحلة الطفولة المبكرة، وتشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية، وتديرها جمعيات المرأة العمانية، ومراكز التأهيل النسوي واللجان الأهلية، حيث بلغ عدد هذه البيوت بعام 2013م، 12 بيت وبلغ عدد الاطفال المتحقيقين بها 1520 طفلا وطفلة من عمر 3 سنوات الى ما دون 6 سنوات (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

تسعى بيوت نمو الطفل إلى الأهداف الآتية:

تنمية قدرات الأطفال البدنية والاجتماعية والذهنية والحسية من خلال تقديم المفاهيم العلمية المبسطة التي تساعد الأطفال على بناء تلك القدرات المختلفة وتطويرها، التربية الإسلامية من خلال تحفيظ الطلاب بعض سور القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وتلقينهم كيفية أداء بعض الفروض مثل الصلاة والصوم والحج، إضافة إلى زرع القيم الاجتماعية فيهم مثل التعاون والصدق والأمانة وطاعة الوالدين، التعلم الذاتي للطفل من خلال الألعاب والوسائل التعليمية في البيئة الصفية. **المستهدفون:** الأطفال من ثلاث سنوات ونصف إلى ست سنوات، من المقيمين بالولاية التي يقع بها بيت نمو الطفل.

الاجراءات والاستثمارات المطلوبة:

(تسجيل الطفل مباشرة في بيت نمو الطفل الذي يتبع للمنطقة التي يقيم فيها الطفل، يتم إعطاء ولي أمر الطفل إيصالا يحدد فترة الالتحاق ببيت نمو الطفل، فترة انجاز الخدمة تحددها الإدارة المشرفة على بيت نمو الطفل بالولاية أو المنطقة، تعبئة الطلب المتواجد بمقر بيت نمو الطفل بالمنطقة أو الولاية التي يقيم فيها الطفل، شهادة ميلاد الطفل، تحديد مقر سكن الطفل) (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

○ خدمة دار رعاية الطفولة لإيواء الأيتام:

مؤسسة اجتماعية أنشأت عام 2005م، تستقبل الاطفال الايتام من عمر يوم ذكور واثاث وتوفر لهم الدار جميع

احتياجاتهم البدنية والصحي والنفسية والرعاية التعليمية والمهنية والثقافية والدينية والرياضية والترفيهية، وبلغ عدد الاطفال
الملتحقين بالمركز حتى نهاية عام 2013م، 131 طفل من الذكور والاثاث.

تسعى وزارة التنمية الاجتماعية دائما إلى الاهتمام بالطفولة وتوفير سبل الرعاية الكاملة لينشأ الطفل في جو اجتماعي سليم،
وقد اهتمت الوزارة بالأطفال الأيتام باعتبارهم جزء لا يتجزأ من المجتمع وفئة من فئاته وأنهم يحتاجون من مجتمعهم إلى كل
عطف ورعاية واهتمام (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

وتعتبر دار رعاية الطفولة لإيواء الأيتام ، إحدى المؤسسات الاجتماعية التي أنشئت لتقديم الرعاية والعناية بالأطفال الايتام
مع توفير البرامج والأنشطة المناسبة لهم للوصول بهم إلى الحياة الطيبة الكريمة، ويتم إيواء الأطفال المحتاجين للرعاية والعناية
بهم بصفة مؤقتة عن طريق تقديم الرعاية الشاملة والمتمثلة فيما يلي:

- تأمين الخدمات المعيشية العامة للأطفال كالتغذية والملابس والتجهيزات والخدمات العامة.
- توفير الرعاية الصحية اللازمة والإشراف على الرضاعة وعلى النظافة العامة للدار ومرافقها بما يؤمن السلامة والصحة.
- توفير الرعاية النفسية للأطفال من حيث تلبية وإشباع حاجاتهم النفسية وبما يتناسب مع مراحل أعمارهم والكشف
عن ميولهم واستعداداتهم والعمل على توافيقها مع حياتهم في الدار وفي المجتمع وتقديم العلاج النفسي للحالات التي
تستدعي ذلك بالتنسيق مع الجهة المختصة.
- توفير الرعاية الاجتماعية والتربوية والتنشئة السليمة للأطفال من حيث غرس القيم والعادات الإيجابية فيهم وتوثيق
علاقاتهم بالحيط الاجتماعي خارج الدار وتعويدهم على الثقة بالنفس والاعتماد على الذات.

• توفير فرص التعليم للأطفال سواء التمهيدي كالحضانة أو رياض الأطفال أو التعليم الأساسي بمدارس التربية والتعليم
مع تأمين مستلزمات هذه الرعاية وهيئة الأماكن المناسبة بالدار لمتابعة دروسهم (وزارة التنمية الموقع الرسمي،

2015).

المستهدفون:

-الأطفال العمانيين الأيتام من الذكور والإناث المحتاجين للرعاية، الذين لا أسر لهم أو من لا تتوفر لديهم أسر طبيعية أو أسر بديلة، مناسبة لاحتضانهم سواء كان الطفل من الذكور أو من الإناث.

الاجراءات والاستمارات المطلوبة:

(يتم التنسيق مع الجهة المختصة المحال إليها الطفل لاستيفاء المعلومات الخاصة به بعد إجراء الفحص الطبي الشامل له للتأكد من خلوه من الأمراض المعدية، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيله بسجلات المواليد الرسمية، يتم استلام الأطفال بالدار عن طريق استمارة (إشعار استلام) توقع من الجهة القائمة بتسلم الطفل ومن ثم يسجل في كشف قيد الأطفال ويفتح له ملف خاص به، إجراء الفحص الطبي الشامل للطفل للتأكد من خلوه من الأمراض المعدية، التأكد من تسجيله بسجلات المواليد الرسمية بوزارة الصحة، يتم استلام الطفل في نفس اليوم من إحضاره من الجهة التي قامت بإرساله إلى الدار، تستغرق مدة الطلب شهر واحد من تاريخ تقديم الطلب (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

جدول رقم (10)

يبين عدد الاطفال المتحقين بدار رعاية الطفولة لإيواء الايتام

الجنس	ما قبل الدراسة	مراحل الدراسة					الجملة		
		حلقة أولى	حلقة ثانية	حلقة ثالثة	مراكز تاهيل المعاقين	جامعي		يعمل	باحث عن عمل
ذكر	21	23	27	4	2	2	7	5	91
أنثى	2	17	14	1	4	0	1	1	40
الجملة	23	40	41	5	6	2	8	6	131

○ خدمة مشروع كفالة يتيم:

عبارة عن تعهد الكافل بدفع مبلغ مالي للعدد الذي يختاره من الأطفال المقيمين في الدار حسب إمكانياته عن طريق إرسال شيك باسم الطفل أو تحويل بنكي لحسابه أما شهرياً أو سنوياً في البنك لتأمين مستقبل الطفل، تبنت دار رعاية الطفولة مشروع كافل اليتيم لضمان مستقبل زاهر هؤلاء الأطفال، وقد بدأت الدار تنفيذ المشروع منذ فتره وانضم للمشروع عدد من الاسر والأفراد الذين ابدوا رغبتهم في كفالة هؤلاء الأطفال المقيمين بالدار.

المستهدفون:

- الأطفال اليتامي بدار رعاية الطفولة.

يشترط في الأسرة الكافلة لليتيم ما يلي:

- أن تكون الأسرة عمانية ومسلمة.
- أن تكون مكونة من زوجين ويجوز عند الضرورة رعاية الطفل من قبل امرأة فقط.
- أن تكون حسنة السير والسلوك.
- ان تكون قادرة على رعاية الطفل اجتماعياً ونفسياً واقتصادياً من واقع البحث الاجتماعي.
- ان يثبت الكشف الطبي خلو أفراد الأسرة من الأمراض المعدية والسارية.
- ألا يكون لديها أطفال، يجوز للجهة المختصة الاستثناء من هذا الشرط إذا رأت ما يبرر ذلك.

الاجراءات والاستمارات المطلوبة:

(اختيار الطفل المراد كفالته أو تكليف إدارة الدار، ملء استمارة الكفالة، أخذ رقم الحساب المصرفي للطفل، إيداع المبلغ في البنك شهرياً، ستقوم الدار بالتنسيق مع البنك لإرسال بيان بالمبالغ المودعة سنوياً للكافل، استمارة كفالة اليتيم، صورة من جواز السفر أو البطاقة الشخصية، صور شخصية عدد4، شهادة عقد الزواج أو شهادة إثبات الحالة الاجتماعية لغير المتزوج والأرمل والمطلق، كشف طبي للتأكد من الخلو من الأمراض المعدية والسارية، شهادة إثبات الوضع الاقتصادي، شهادة راتب، ملكية المنزل أو عقد الإيجار، عمل خاص) (وزارة التنمية كتيب المشاريع، 2013).

○ خدمة الأسر الحاضنة للطفل:

هي الأسر التي يعهد إليها بتربية ورعاية الطفل المحتاج للرعاية من خلال التكفل برعايته رعاية صحية وتعليمية ونفسية واجتماعية، وبلغ عدد الاطفال المحتضنين بنهاية عام 2013م 234 طفل وطفلة، تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتشجيع الأسر البديلة لاحتضان الأطفال اليتامى وفق مواصفات ومعايير يتم اختيارها على أسسها ، حرصا على تنشئة الطفل في جو اسري صحي لتكون نشأة صالحة ويخضع هؤلاء الأطفال للإشراف والمتابعة المستمرة إلى جانب مساعدة الأسرة على توفير واستخراج الأوراق الثبوتية للطفل، الدائرة المسؤولة المديرية العامة للتنمية الاسرية -دائرة شؤون الطفل.

المستهدفون:

- الأطفال المولودين بالسلطنة لأبوين غير معروفين.

يشترط في الأسرة الحاضنة ما يلي:

- أن تكون عمانية ومسلمة.
- أن تكون مكونة من زوجين ويجوز عند الضرورة رعاية الطفل من قبل امرأة فقط.
- أن تكون حسنة السيرة والسلوك.
- أن تكون قادرة على رعاية الطفل اجتماعيا ونفسيا واقتصاديا من واقع البحث الاجتماعي الذي تجريه الجهة المختصة.
- أن يثبت الكشف الطبي خلو أفراد الأسرة من الأمراض المعدية والسارية.
- لا يكون لديها أطفال، يجوز للجهة المختصة الاستثناء من هذا الشرط إذا رأت ما يبرر ذلك.

الاجراءات والاستمارات المطلوبة:

(تقدم طلب احتضان طفل إلى الوزارة الدائرة المسؤولة المديرية العامة للتنمية الاسرية -دائرة شؤون الطفل، تتولى الوزارة

بحث الطلب المقدم إليها، في حالة الموافقة على طلب الاحتضان ، تقوم الجهة المختصة بتسليم الطفل إلى الأسرة الحاضنة، توقيع مقدم الطلب على استمارة التعهد المعدة لهذا الغرض، يجوز للوزارة سحب الطفل المحتضن إذا ثبت لديها الإخلال

بالتزاماتها) (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

(استمارة احتضان طفل محتاج للرعاية، نسخة من جواز السفر أو البطاقة الشخصية، أربع صور شمسية. شهادة عقد زواج أو شهادة إثبات الحالة الاجتماعية (غير متزوج - أرمل - مطلق)، شهادة حسن سير وسلوك كشف طبي لجميع أفراد الأسرة (للتأكد من خلوها من الأمراض المعدية أو السارية)، إثبات الوضع الاقتصادي واستمارة التعهد المعدة لهذا الغرض، شهادة راتب، ملكيه منزل أو عقد الإيجار، عمل خاص).

○ خدمة دراسة حالة الاسر الحاضنة:

الدائرة المسؤولة عن التنفيذ، المديرية العامة للتنمية الاسرية - دائرة شؤون الطفل، تقيم الاوضاع المعيشية والتعليمية والصحية للأطفال لدى الاسر البديلة، هذه الخدمة يتم فيها عمل زيارة ميدانية للأسرة وذلك لمتابعة حالة الطفل أو الطفلة لدى الاسر البديلة، والتأكد من حالة الطفل الصحية والنفسية والدراسية وتكون هذه الزيارة بصفة مستمرة، يقوم الاختصاصي الاجتماعي بتعبئة استمارة خاصة للزيارة.

الأهداف:

- تحديد أوجه الرعاية المقدمة للأطفال والاسر البديلة.
- اقتراح الاليات المناسبة لرعاية الاطفال من حيث البيئة الاجتماعية والرعاية التعليمية والصحية.
- مساندة الاسر في تقديم أفضل أوجه الرعاية للأطفال وفق المراحل العمرية.
- تقييم الاوضاع المعيشية والتعليمية والصحية للأطفال.

آلية تنفيذ الخدمة:

- عقد لقاءات وملتقيات للأسر البديلة.
- زيارات ميدانية لتقييم أوضاع الاطفال المعيشية والتعليمية، تقييم الاحتياجات العامة وتوفير الخدمات الضرورية.
- اعداد تقرير حول طبيعة الخدمات المقدمة للأطفال لدى الاسر البديلة.
- الوقوف على المشكلات والتحديات التي يواجهها الاطفال بالأسر البديلة والعمل على تذليلها وإيجاد الحلول المناسبة.
- تنظيم حلقات عمل نقاشية للأسر البديلة (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

○ خدمة دور حضانة الاطفال:

تسعى الوزارة الى تشجيع القطاع الخاص لإنشاء دور الحضانة وذلك لأهميتها التربوية ودورها الفاعل في تنشئة الطفل اجتماعيا وذهنيا، ومتابعة هذه الدور للتأكد من التزامها باللوائح والقوانين المنظمة لعملها، قد بلغ عددها بنهاية عام 2013م، 105 دار حضانة وبلغ عدد الاطفال الملتحقين بها 6100 طفل وطفلة.

● الحضانة مؤسسه اجتماعية خاصة تقع تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية و تقدم خدمات اجتماعية وتربوية للأطفال من فئة ستة شهور إلى ثلاثة سنوات ونصف.

- دور الحضانة الحكومية هي الدور التي تنشئها أية جهة حكومية.
- دور الحضانة الخاصة هي الدور التي يديرها عمانيون سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو شركات أو مؤسسات.
- دور حضانة الجاليات هي الدور التي تنشئها أو تملكها و تديرها الجاليات والشركات الأجنبية بالسلطنة لحضانة أبنائها أو أبناء أية جنسية أخرى من غير العمانيين (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

المستهدفون:

- الأطفال من ستة شهور إلى ثلاث سنوات ونصف.

شروط إنشاء دار حضانة خاصة في الآتي:

- أن يكون عماني الجنسية.
- أن يكون متمتعاً بالأهلية القانونية الكاملة.
- أن لا يكون محكوماً عليه في جريمة شائنة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- أن لا يكون قد سبق فصله من خدمة الحكومة أو خدمة إحدى المؤسسات ما لم يكن مضي على فصله سنتان.
- أن يكون على درجة من الكفاية المادية تجعله يستطيع الوفاء بالتزامات الدار.
- أن يكون حائزاً على مؤهل علمي لا يقل عن شهادة إتمام الدراسة الثانوية أو ما يعادلها، ويجوز الإعفاء من هذا الشرط إذا كان صاحب الشأن على مستوى مناسب من الثقافة (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

المقصورة الإجراءات والاستثمارات المطلوبة:

(أن يتقدم إلى المديرية المختصة بطلب مسبق للحصول على إذن بإنشاء هذه الدار، تقوم المديرية المختصة ببحث الطلب فإذا

ثبت لها توافر الشروط المنصوص عليها، منحت صاحب الشأن شهادة بعدم الممانعة في البدء لاتخاذ الإجراءات اللازمة،

تعتبر هذه الشهادة لاغية إذا لم يبدأ صاحب الشأن في اتخاذ الإجراءات السابقة للمشروع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ

صدورها، على صاحب الشأن بعد حصوله على الموافقة المبدئية المنصوص عليها، الحصول على موافقة وزارة التجارة

والصناعة على الاسم المقترح لدار الحضانة، على صاحب الدار في حالة حصوله على ترخيص من الوزير بإنشائها أن

يسجل الدار في السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة، على صاحب دار الحضانة الخاصة أن يقدم إلى المديرية المختصة

كشف بأسماء ومؤهلات المرشحين للعمل بالدار لأخذ موافقتها قبل الحصول، على تصريح العمل والهجرة ويجوز للمديرية

سحب موافقتها لأي منهم بعد التعيين إذا وجدت ما يرر ذلك، على صاحب دار الحضانة أن يعين بعد موافقة المديرية

المختصة مدير لها ما لم يكن هو الذي سيتولى الإدارة ويعتبر المدير ممثلاً لدار الحضانة لدى المديرية المختصة ولدى أية جهة

أخرى وعليه أن يخطر بها بأي تغيير يطرأ بالنسبة لشخص المدير أو محل إقامته أو عنوانه، على صاحب دار الحضانة أن يودع

لدى إحدى المصارف المحلية المعتمدة في السلطنة تأميناً (مالياً) لا يقل عن مائتي ريال عماني ولا يزيد على خمسمائة ريال

عماني حسب ما تراه المديرية المختصة ويجوز أن يكون هذا التأمين في صورة ضمان بنكي، على صاحب الدار أن يوفر

الإشراف الطبي الدوري على الأطفال وعليه إذا زاد عدد الأطفال على مائة أن يستخدم زائرته صحية وعليه كذلك توفير

وسائل الإسعافات الأولية وذلك لعلاج الحالات الطارئة بين الأطفال، استمارة افتتاح دار حضانة، نسخة من جواز السفر،

ما يفيد بأنه غير محكوم عليه في جريمة شائنة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، إذا كان الشخص موظفاً حكومياً فيكتفي بهذا

الشأن بإحضار شهادة من جهة عمله تثبت بأنه لا يزال موظفاً، تعباً النماذج المطلوبة، نسخة من المؤهل العلمي الحاصل

عليه صاحب الشأن، إحضار ما يثبت أنه على درجة من الكفاية المادية تجعله يستطيع الوفاء بالتزامات الدار مثل شهادة من

البنك برصيده أو أي مستند آخر يثبت ذلك، موافقة وزارة التجارة والصناعة على الاسم المقترح للدار (وزارة التنمية

تقرير 23 يوليو، 2013).

جدول رقم (11)

يبين عدد الحضانات والاطفال الملتحقين بها حسب المحافظة حتى نهاية عام 2013م

المحافظة	عدد الحضانات	عدد المشرقات والمربيات والإداريات العاملات بالحضانة	عدد الأطفال الملتحقين		
			ذكور	إناث	المجموع
مسقط	57	519	1894	1789	3683
شمال الباطنة	9	50	157	158	315
جنوب الباطنة	2	6	15	12	27
الداخلية	11	71	369	180	449
شمال الشرقية	3	20	46	52	98
جنوب الشرقية	2	13	35	26	61

○ خدمة متابعة عمل دور حضانة الاطفال:

هي زيارات يقوم بها موظفو الدائرة لدور الحضانة الجديدة، وزيارات المتابعة الدورية للوقوف على أوضاع هذه الدور

ومدى التزامها باللوائح والنظم المعمول بها في هذا الشأن والقيام بالتوجيهات اللازمة، بلغ عدد العام 2014

109حاضنة، متابعة دور الحضانة وتوجيه المختصين بها في حالة وجود بعض الملاحظات، معانة مباني دور الحضانة

الجديدة قبل إقامة النشاط وذلك لمعرفة صلاحية المبنى لإقامة النشاط أو عدمه، الالتزام بالسن القانوني للقبول الاطفال في

الدار، كفاية الكادر الوظيفي مقابل عدد الاطفال الحالي، البرنامج اليومي للأطفال، مستوى النظافة، الاثاث والاجهزة،

التهوية والاضاءة، توافر أمور الصحة والسلامة، الانشطة والالعاب الداخلية، الالعاب الابتكارية - العاب فك والتركيب،

المكعبات، قص ولصق، صلصال، رسم وتلوين، الدمى، أناشيد وقصص، الأحاجي، الانشطة الحركية والالعاب الخارجية

زلاقات، أرجوحات، حوض مائي، حوض رملي، رحلات (وزارة التنمية تقرير الربع الاول، 2014).

○ خدمة البرامج والمؤتمرات والندوات وملتقيات الخاصة بالأطفال:

هذه الخدمة تتمثل في إعداد برامج وملتقيات ومؤتمرات وحلقات عمل خاصة بالطفولة وذلك لتنمية الطفل في جميع الجوانب الدينية والثقافية والتعليمية والصحية والفنية، ويتم مشاركة أطفال السلطنة وأطفال الدول العربية في الفعاليات.

الاهداف:

- الارتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والإعلامية المقدمة للطفل العماني.
- التخطيط للبرامج والأنشطة والمشاريع المتعلقة بتنمية وثقافة الطفل.
- تفعيل البرامج والأنشطة والفعاليات المختلفة المقدمة للطفولة من خلال جميع مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة.
- نشر اتفاقية حقوق الطفل بين الأطفال بصورة خاصة وبين الأفراد والمؤسسات الأكثر ارتباطا بالطفل وخصوصا الآباء والأمهات والمعلمين ورجال الشرطة والقضاء ورجال الإعلام والأطباء وغيرهم.
- توفير المعلومات والإحصائيات اللازمة والمتعلقة بمجال الطفولة وتقييم المؤشرات والنتائج التي تتوصل إليها.

○ خدمة الحماية الأسرية "للأطفال والنساء":

8 ديسمبر 2012م قرار وزاري بإنشاء "دائرة الحماية الأسرية" تتبع المديرية العامة للتنمية الأسرية وتباشر اختصاصاتها من

خلال 3 أقسام وهي: قسم برامج الحماية، قسم متابعة آليات الحماية، قسم دار الحماية الأسرية "بمستوى قسم".

للتعامل مع كلا من ضحايا الإهمال الجسدي والنفسي والاعتداءات الجنسية للأطفال منذ الولادة الى ما دون الثامنة عشرة.

والنساء بشكل عام، وضحايا الاتجار بالبشر والنساء العضل (وزارة التنمية تقرير الربع الاول، 2014).

سادسا: الخدمات بمجال رعاية المرأة:

○ خدمة دائرة شؤون المرأة:

دائرة شؤون المرأة إحدى دوائر المديرية العامة للتنمية الاسرية حيث أنشأت بالقرار الوزاري رقم 84/32 وتضم الدائرة

في أقسامها قسم البرامج وقسم التوعية والتثقيف، فتسعى هذه الدائرة إلى دراسة وتنظيم وتطوير كافة القضايا المعنية بالمرأة

عبر المؤسسات التي تقع تحت إشراف الوزارة أو عن طريق الاتصال المباشر بالمرأة في قنواتها المختلفة، وتعمل على بناء

قدرات المرأة وتنمية إمكاناتها للمساهمة بدور فاعل في الاهتمام بالأسرة والمجتمع وكذلك الاهتمام بقضاياها ووضعها ضمن

أولويات وخطط وسياسات التنمية الاجتماعية، وتركز دائرة شؤون المرأة على تنمية إمكانات المرأة ومهاراتها بما يمكنها من

المشاركة الفاعلة في برامج التنمية الشاملة وشؤون حياتها الأسرية والمجتمعية (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

الاهداف:

-تمكين ودعم المرأة العمانية لتعزيز دورها في عملية التنمية المستدامة.

-بناء القدرات النسائية الشابة وتأهيلها كقيادات مستقبلية وتفعيل دورها المجتمعي وتأهيلها للانخراط في سوق العمل.

-توعية المرأة وتثقيفها في شتي الميادين الاجتماعية، الصحية، الاقتصادية، القانونية وغيرها.

-تنمية المهارات الإنتاجية لدى النساء وتحقيق مرحلة أكثر تقدما في إدماج المرأة في برامج التنمية لتعزيز وضعها الاقتصادي.

المناسبات الخاصة بالمرأة:

الاحتفال بيوم المرأة العالمي 8 مارس، والاحتفال بيوم الام 21 مارس، والاحتفال بيوم المرأة العماني 17 اكتوبر.

العضوية في اللجان:

-لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

-لجنة المرأة العربية (جامعة الدول العربية).

-منظمة المرأة العربية.

-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

○ خدمة جمعيات المرأة العمانية:

فهي مؤسسات اجتماعية ثقافية تطوعية تسعى إلى النهوض بالمرأة العمانية في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية كما يوجد بالجمعيات مراكز التأهيل النسوي ومراكز تنمية المرأة الريفية، تعمل على تفعيل مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي التطوعي وتنشيط دورها لتأخذ موقعها في البلاد من أجل خدمة قضايا المرأة والأسرة ونشر الوعي الثقافي والاجتماعي والصحي والنهوض بمستوى الأسرة اقتصادياً واجتماعياً، والعمل على توطيد التقاليد والعمل على تأهيل وتدريب المرأة لمساعدتها في الحصول على مورد رزق والمشاركة والتعاون مع مختلف الأجهزة الحكومية من أجل تنفيذ أنشطتها وبرامجها ذات العلاقة بشؤون المرأة، حيث بلغ عدد الجمعيات العمانية بعام 2014، 58 جمعية.

المستهدفون:

● المرأة العمانية في كافة محافظات ومناطق وولايات السلطنة المختلفة.

● أن تكون عمانية الجنسية.

● أن تكون عضوة بالجمعية.

● الالتزام بالحضور اليومي بمقر الجمعية.

الاجراءات والاستمارات المطلوبة:

(تتقدم المرأة التي ترغب في الانضمام إلى أي جمعية من جمعيات المرأة العمانية في الموقع الذي تسكن فيه لتصبح عضوة في

الجمعية، صورة من البطاقة الشخصية أو جواز السفر، صورة شخصية، في حالة أن المتقدمة طالبة، يتطلب رسالة من ولي

الأمر بعدم الممانعة لانضمامها للجمعية، استلام طلب الخدمة يستغرق مدة أسبوع من تاريخ تقديم الطلب ويتم إخطارها

عن طريق هاتف المنزل أو الهاتف النقال (وزارة التنمية جمعيات، 2013).

○ خدمة بناء المقار الثابتة لعدد من جمعيات المرأة العمانية:

وقع معالي الشيخ محمد الكلبي وزير التنمية الاجتماعية في عام 2013م على اتفاقيات بناء الدفعة الأولى من المقار الثابتة

لعدد من جمعيات المرأة العمانية والبالغ عددها 12 جمعية، فبلغ عدد هذه الجمعيات حتى شهر مارس 2013م 56 جمعية

و 3 أفرع ويبلغ عدد العضوات 8229 عضوة، واران اطفال بلغ عددها 57 ركن تضم 6946 طفل.

جدول رقم (12)

جدول يوضح إسناد مناقصات لإنشاء مباني لعدد (12) جمعية خلال عام 2013م

م	اسم الجمعية
1	جمعية المرأة العمانية بولاية لوى
2	جمعية المرأة العمانية بولاية الرستاق
3	جمعية المرأة العمانية بولاية نخل
4	جمعية المرأة العمانية بولاية العوابي
5	جمعية المرأة العمانية بولاية بهلا
6	جمعية المرأة العمانية بولاية السوق
7	جمعية المرأة العمانية بولاية ثمرت
8	جمعية المرأة العمانية بولاية بركاء
9	جمعية المرأة العمانية بولاية المصنعة
10	جمعية المرأة العمانية بولاية الخابورة
11	جمعية المرأة العمانية بولاية العامرات
12	جمعية المرأة العمانية بولاية قريات

○ خدمة الحماية الأسرية "للأطفال والنساء":

8 ديسمبر 2012م قرار وزاري بإنشاء "دائرة الحماية الأسرية" تتبع المديرية العامة للتنمية الأسرية وتباشر اختصاصاتها من

خلال 3 أقسام وهي: قسم برامج الحماية، قسم متابعة آليات الحماية، قسم دار الحماية الأسرية "بمستوى قسم".

للتعامل مع كلا من ضحايا الإهمال الجسدي والنفسي والاعتداءات الجنسية للأطفال منذ الولادة الى ما دون الثامنة عشر

والنساء بشكل عام، وضحايا الاتجار بالبشر والنساء العضل (وزارة التنمية تقرير الربع الاول، 2014).

○ خدمة الاحتفال بيوم المرأة العمانية:

وتقديرًا لجهود المرأة وإسهاماتها في المجال التطوعي، جاء احتفال الوزارة بيوم المرأة العمانية الذي يصادف السابع عشر من أكتوبر من كل عام، لتمتد آفاق عمل المرأة لتشمل العديد من المجالات والأنشطة في المجتمع، من خلال ستة وخمسين جمعية نسائية وثلاثة فروع من مختلف ولايات السلطنة تستهدف النهوض بقدرات المرأة والاهتمام بالبرامج الاجتماعية والصحية والثقافية. الهادفة كما أنها تغطي بعضوية في اللجان التوعوية بالولايات، بهدف المشاركة في اتخاذ القرارات التي تخدم المرأة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة (وزارة التنمية المجتمعية، 2013).

○ خدمة مراكز تنمية المرأة الريفية:

هذه المراكز عبارة عن مؤسسات اجتماعية وتنموية هدفها مساعدة المرأة الريفية في عملية التنمية الشاملة، ورفع الوعي لديها في مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث تقوم هذه المراكز بتنفيذ برامج وأنشطة نسوية واجتماعية مختلفة بالجهود الذاتية كما يوجد بها أركان للطفل (وزارة التنمية المجتمعية تقرير 23 يوليو، 2013).

جدول رقم (13) بين نشاط مراكز تنمية المرأة الريفية خلال عام 2013م

اسم المركز	عدد العضوات	اجتماعات		معارض	محاضرات وندوات	برامج توعوية	احتفالات	زيارات ميدانية	استقبال زوار	انشطة اخرى
		داخلية	خارجية							
مركز تنمية المرأة الريفية ببسيا	3	4	2	2	6	4	7	3	6	4
مركز تنمية المرأة الريفية بالغافات	19	10	9	0	9	11	6	4	30	4
مركز تنمية المرأة الريفية ببلاد سيت	120	12	4	0	6	8	4	4	18	6
مركز تنمية المرأة الريفية بسيفم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الإجمالي	159	26	15	2	21	23	17	11	54	14

سابعاً: الخدمات بمجال رعاية الأسرة:

○ خدمة تنمية تمكين الأسرة:

تم إنشاء دائرة تنمية وتمكين الأسرة التابعة للمديرية العامة للتنمية الأسرية وفقاً للقرار الوزاري رقم (2009/44) الصادر بتاريخ 18 إبريل 2009م (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

تنمية تمكين الأسرة: التمكين عملية فردية يأخذ فيها الفرد المسؤولية والسيطرة على حياته ووضعها، فهو عملية توسيع فرص وحرية الفرد في الحصول على أفضل نصيب من نتائج عملية التنمية المستدامة، بتحويل الأشخاص الى مدركين وواعين لأوضاعهم وقادرين على تنظيم أنفسهم للوصول إلى حقوقهم، وأن الأسرة هي الوحدة الأساسية في بنية المجتمع واهتماماً من الوزارة بالفرد والأسرة والمجتمع ورغبة منها في الارتقاء بالمستوى المعيشي لأبناء الوطن تم انشاء الدائرة.

أهداف تنمية تمكين الأسرة:

- رفع المستوى التنموي لأفراد الأسرة وتمكينها من الوصول إلى تحقيق المتطلبات والمشاركة الفاعلة في شؤون حياتها.
- العمل على تنمية وتمكين الأسرة العمانية وذلك برفع المستوى التنموي لأفرادها وتمكينها من الوصول إلى تحقيق المتطلبات والمشاركة الفاعلة في شؤون حياتهم.
- نشر الوعي بين أفراد المجتمع وفي مختلف شرائحه وبشقي مجالاته الصحية والاجتماعية والعلمية والعملية والدينية والاقتصادية والتطوعية وغيرها من المجالات.
- العمل على الارتقاء بمستوى حياة الأسرة ودعمها وتعزيز ارتباطها مع بيئتها ومجتمعها وذلك من خلال تقديم البرامج والفعاليات والأنشطة الهادفة التي تقدمها الدائرة.
- رفع كفاءة وقدرات وخبرات الكوادر الفنية والإدارية العاملة في مجال تنمية وتمكين الأسرة من خلال اقتراح الدورات التدريبية والزيارات الميدانية والاستطلاعية للدول الرائدة في مجال تنمية وتمكين الأسرة.
- تعزيز التماسك والتضامن الأسري بين أفراد المجتمع وذلك من خلال تنظيم مهرجانات ولقاءات وورش عمل وندوات

ومحاضرات تضم أسر التمكين والأسر الأخرى في المجتمع (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

المستهدفين من تنمية تمكين الأسرة :

- جميع شرائح وفئات المجتمع المختلفة.
- العاملون في مجال التنمية الأسرية.
- الجهات المختصة في مجال رعاية الأسرة.
- الخدمات بتنمية تمكين الأسرة :
- اقتراح التشريعات المتعلقة بالأسرة.
- توعية المجتمع بأهمية دور الأسرة في بناء المجتمع بجميع المجالات.
- تكوين الآراء والاتجاهات الإيجابية لأفراد الأسرة تجاه المجتمع.
- إعداد وتطوير قاعدة بيانات مختصة بالقضايا المتعلقة بالأسرة العمانية.
- تعميق القيم التنموية التي تسهم في زيادة مشاركة أفراد الأسرة.
- زيادة وعي الأسرة العمانية بأهمية مشاركة الأم والزوجة والبنات في تحسين المستوى المعيشي للأسرة.
- اقتراح الدراسات المعنية بالأسرة ، وتلك المتعلقة ببعض الظواهر الاجتماعية والمشاركة في تنفيذها.
- تنسيق الجهود التنموية التي تسهم في تعزيز دور الأسرة في العملية التنموية بما يرتقي بالمجتمع وأفراده.
- متابعة توصيات المؤتمرات والندوات واللقاءات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بتنمية وتمكين الأسرة.
- متابعة وتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة.
- أية مهام أخرى تكلف بها (وزارة التنمية الاجتماعية تقرير 23 يوليو، 2013).

○ خدمة التشيف والتوعية الأسرية:

1. التوعية بقضايا الأسرة والتعريف بمختلف الخدمات المقدمة لرعايتها ودعمها.
 2. إقامة الندوات وورش العمل المعنية بتنمية وتمكين الأسرة.
 3. تنمية وتفعيل قنوات الاتصال مع مختلف الأجهزة الإعلامية واستخدامها لمناقشة مختلف قضايا الأسرة.
 4. إعداد المطويات والنشرات ومختلف المطبوعات التعريفية والتوعية المعنية بالأسرة.
 5. تشجيع العمل التطوعي والعمل على توسيع قاعدته في مجال تعزيز وتمكين الأسرة.
 6. العمل على زيادة الوعي المجتمعي بالقوانين والتشريعات المرتبطة بالأسرة.
 7. أية مهام أخرى تكلف بها.
- نفذت دائرة تنمية وتمكين الأسرة: العديد من البرامج والمشاريع خلال عام 2010م/2011م في مجالات مختلفة:

–التمكين الاقتصادي للأسرة:

ندوة اقتصادية توعوية بعنوان: "كيف تبدأ مشروعاً صغيراً ناجحاً"، دورات تدريبية لرفع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية للمرأة

في مجال "صناعة وتدوير أوراق الجرائد"، قيادة النساء لحفلات المدارس، إدارة المرأة للمقاصف المدرسية.

–التوعية المجتمعية:

ملتقى الشباب العماني الأول، محاضرة توعوية عن العمل التطوعي، التوظيف الإيجابي لشبكة المعلومات، ورشة التخطيط

الأسري، القوانين المتعلقة في الأسرة (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

–التدريب والتأهيل الوظيفي:

اجتماع مدراء دوائر ورؤساء أقسام التنمية الأسرية، 20 دورة تدريبية وتأهيلية في مجال التمكين الأسري.

–الشراكة المجتمعية مع مؤسسات القطاع الخاص:

معرض الأسر العمانية المنتجة، كرنفال الأسر العمانية المنتجة، دورات شل لتعزيز القدرات النسائية، حملة ركاز لتعزيز

الأخلاق (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

-المشاركات والاجتماعات والزيارات الميدانية:

المشاركات الداخلية والخارجية، الزيارات الميدانية، الاجتماعات، مشاركات أخرى.

-العضوية في اللجان:

لجنة السلامة المرورية، اللجنة المشتركة مع الهيئة العامة للصناعات الحرفية، لجنة مؤتمر الطفولة، فريق عمالة الأطفال، الأمانة

الفنية لشؤون الأسرة، لجنة الاحتفال بيوم المرأة العمانية، جنة الأولمبياد الخاص العماني، لجنة القرية المتعلمة بالعامرات، لجنة الإساءة بالأطفال، لجنة التوعية المرورية.

- المناسبات المرتبطة:

الاحتفال بيوم اليتيم في أول جمعه من شهر ابريل من كل عام، الاحتفال بيوم المرأة العربية 8 مارس من كل عام، الاحتفال بيوم المرأة العمانية 17 أكتوبر من كل عام، الاحتفال بيوم العمل التطوعي 5 ديسمبر من كل عام، الاحتفال بيوم الأسرة العربية 7 ديسمبر من كل عام (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

○ خدمة التوعية في مجال التنمية والتمكين الاجتماعي والأسري:

الجهة المنفذة: قسم التثقيف والتوعية الأسرية بدائرة تنمية وتمكين الأسرة.

-التوعية الأسرية والمجتمعية تتمثل في تقديم محاضرات توعوية في مجالات متعددة بمختلف محافظات السلطنة مع مراعاة الاحتياج التوعوي لتلك المنطقة. تتعدد المجالات التوعوية لتشمل التوعية القانونية و الأسرية والمجتمعية و التي تلعب دورا كبيرا في تعزيز تماسك الأسرة العمانية.

-تقوم الدائرة بالتنسيق مع الجهات المعنية سواءً كانت حكومية أو أهلية لتقديم مثل هذه المحاضرات بهدف نشر الوعي لما

يهم المجتمع. اضافة الى ذلك فان بعض البرامج التوعوية في مجال التوعية المجتمعية تتم من خلال التعاون مع مؤسسات اخلاقية عربية من خارج السلطنة تشترك معنا في أهدافها وتطلعها (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

أهداف التوعية في مجال التنمية والتمكين الاجتماعي والأسري:

- توعية الحضور في المجالات الأسرية والأخلاقية والقانونية.
- نشر ثقافة التماسك الأسري بين أفراد المجتمع ودوره في تماسك المجتمع ككل.
- توعية المجتمع بالتشريعات القانونية.
- توعية الطلبة والهيئة التدريسية من أجل التوعية في بعض المجالات التربوية والتغلب على ضغوطات العمل وتنظيم الوقت وغيرها من الأمور الحياتية.

○ خدمة الأسر المنتجة:

الجهة المنفذة: دائرة تنمية وتمكين الأسرة.

الأسرة المنتجة هي أسرة تنتج سلعة أو تقدم خدمة تستطيع من خلالها إعالة نفسها والاعتماد على ذاتها وإدارة شئون حياتها لتساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. تقوم دائرة تنمية وتمكين الأسرة بالتعاون مع جهات أخرى بالتنسيق مع عدد من الأسر المنتجة لمشاركتها في المهرجانات مع توفير مكان خاص لعرض منتجاتهم من أجل دعم الأسر المنتجة وتسويق منتجاتها بدون مقابل.

الاهداف:

- الترويج لمنتجات الأسر المنتجة.
- رفع الوضع الاقتصادي للأسر المنتجة.
- تشجيع الأسر المنتجة على الاستمرار في الإنتاج.
- إبراز دور الأسرة المنتجة واسهاماتها في رفع الكفاءة الاقتصادية (وزارة التنمية كتيب المشاريع، 2013).

○ خدمة مشاريع موارد الرزق:

كل عمل أو حرفة أو مهنة يمكن من خلاله استثمار طاقات الفرد لتحسين مستوى معيشته وزيادة دخله، وإيجاد مصدر دخل للمستفيدين لرفع مستوى معيشتهم وتعزيز الشعور بأهمية العمل للرزق وتعميق فكرة العمل الحر والاعتماد على الذات وبناء أسرة منتجة قادرة على الخروج مستقبلاً من مظلة الضمان الاجتماعي، بلغ عدد المشروعات من موارد الرزق حتى نهاية عام 2012م ، 568 مشروعاً ما بين التجاري والخدمي والإنتاجي (وزارة التنمية كتيب المشاريع، 2013).

تحدد مشاريع موارد الرزق في الآتي :

- أ- المشروعات الإنتاجية: ذات الطابع الحرفي أو الاستثماري في مجالات الزراعة أو الثروة السمكية أو الحيوانية وغيرها.
 - ب- المشروعات الخدمية: التي تعتمد على جهد ومهارات المستفيد مثل تصليح الإطارات ، والحلاقة ، وتفصيل وخياطة الملابس ، والطباعة وتخليص المعاملات وغيرها .
 - ج- المشروعات التجارية: التي تقوم فيما تحققه من دخل على عمليتي البيع والشراء مثل بيع المواد الغذائية، وبيع اللحوم والأسماك، وبيع الكماليات والملابس الجاهزة وغيرها.
- المستهدفون:

الحاصلون على معاش الضمان الاجتماعي أو من يثبت استحقاقهم لهذا المعاش ، والمنتسبون إلى أسر الضمان الاجتماعي من غير المستحقين للمعاش، والمعاقون القادرون على إدارة وتشغيل المشروع ، وبعض الفئات حسب الظروف وقانون الضمان.

شروط طالب خدمة مشروعات موارد الرزق الآتي:

- ألا يكون له مشروع آخر أو مصدر دخل كاف.
- أن تكون فكرة المشروع تابعة من تلقاء نفسه أو بناء على توجيه من الدائرة المختصة.
- أن يكون مؤهلاً لتحمل المسؤولية عن تنفيذ وإدارة المشروع (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

الاجراءات والاستثمارات المطلوبة:

(تقديم طلب الحصول على القرض إلى الدائرة المختصة على النموذج المعد لذلك الغرض . تتولى الدائرة تسجيله ودراسة

حالة المستفيد الاجتماعية والاقتصادية وجدوى المشروع، إعداد تقرير بنتيجة الدراسة يعرض على المدير العام للبت فيه

خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل الطلب، منح المستفيد بقرار من المدير العام قرضاً بدون عائد يتناسب

مع نوع وحجم المشروع بحد أقصى ثلاثة آلاف ريال عماني إذا كان فرداً وخمسة آلاف ريال عماني إذا كانوا أكثر من

ذلك، حال الطلب إلى بنك التنمية العماني لتحرير العقد واستيفاء توقيع المستفيد عليه وإتمام إجراءات الصرف دفعة واحدة

أو على دفعات وفقاً لمتطلبات تنفيذ المشروع، في حالة رفض الطلب يكون قرار الرفض مسبباً ويخطر به مقدم الطلب خلال

خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره ويجوز له التظلم منه إلى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره).

(استيفاء توقيع طالب الخدمة لدى بنك التنمية العماني لإتمام إجراءات صرف القرض، موافاة الدائرة المختصة بعقد القرض

المبرم مع المستفيد مشفوعاً بمستندات صرف القرض، رهن أصول المشروع أو تقديم كفالة ضماناً للوفاء بمبلغ القرض ،

التحاق المستفيد ببرنامج التدريب على تنفيذ وإدارة المشروع، عدم الاستعانة بعمالة وافدة في المشروع، صوره من جواز

السفر أو البطاقة الشخصية، أربع صور شمسية. شهادة عقد زواج أو شهادة إثبات الحالة الاجتماعية، كشف طبي لجميع

أفراد الأسرة للتأكد من خلوها من الأمراض المعدية أو السارية، شهادة إثبات الوضع الاقتصادي، إلى جانب الوثائق

المذكورة في مراحل تقديم طلب الخدمة، يتم إخطار طالب الخدمة عبر هاتف المنزل أو الهاتف النقال (وزارة التنمية الموقع

الرسمي، 2015).

○ خدمة صندوق الرفض:

"قرنا الآن أن نجمع هذه المصادر جميعاً تحت صندوق يسمى "صندوق الرفض" يقوم بمهمة معينة، وفي هذا الحال سيكون

الرفض من أجل هؤلاء الشباب والشابات، يستطيعوا أن يطوروا مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة" (صندوق الرفض الموقع

الرسمي، 2015).

قابوس بن سعيد

صندوق الرفد: تتويجاً لندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقدة بسبوح الشامحات خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣

يناير ٢٠١٣، جاءت التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه بإنشاء

صندوق الرفد وفقاً للمرسوم السلطاني رقم (٦/٢٠١٣) بهدف تمكين الشباب العماني من تأسيس المشاريع الخاصة.

مع صدور المرسوم السلطاني رقم 2013/6 بإنشاء صندوق الرفد، فإن مشاريع موارد الرزق ستنتقل مسؤوليتها من وزارة

التنمية الاجتماعية الى هذا الصندوق.

الفئات المستهدفة:

الخاضعون لقانون الضمان الاجتماعي، الشباب الباحث عن عمل، المهنيون، والحرفيون في مجال الصناعات الحرفية، المرأة

الريفية، أي فئات أخرى يصدر بها قرار من المجلس.

أعضاء مجلس إدارة صندوق الرفد:

- معالي الدكتور / علي بن مسعود بن علي السنيدي وزير التجارة والصناعة – رئيس المجلس.
 - سعادة الدكتور / حمد بن سعيد العوفي وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية – نائب الرئيس، ورئيس اللجنة التنفيذية.
 - سعادة / حمد بن خميس العامري وكيل وزارة القوى العاملة والعمل – عضو.
 - سعادة الدكتور / يحيى بن بدر المعولي وكيل وزارة التنمية الاجتماعية – عضو.
 - سعادة / ناصر بن خميس الجشمي وكيل وزارة المالية – عضو، وعضو باللجنة التنفيذية.
 - سعادة الدكتور / عصام بن علي الرواس نائب رئيس الهيئة العامة للصناعات الحرفية – عضو، وعضو باللجنة التنفيذية.
 - الفاضل / سلام بن سعيد الشقصي الرئيس التنفيذي لبنك العز الإسلامي – عضو.
 - الشيخ / قيس بن سالم الخليلي عضو.
 - الفاضل / محمد بن سالم الحارثي عضو.
 - الفاضل / طارق بن سليمان الفارسي الرئيس التنفيذي لصندوق الرفد، باللجنة التنفيذية.
- ملاحظة:** للمزيد من المعلومات عن صندوق الرفد مراجعة موقع الصندوق (صندوق الرفد الموقع الرسمي، 2015).

○ خدمة مشروع اسرة ضمانيه منتجة:

الهدف العام : تمكين عدد 100 أسرة سنويا من الأسر المسجلة في نظام الضمان الاجتماعي والمعاقين ومن في حكمهم اقتصاديا من خلال تحويلهم إلى اسر منتجة تستغني مستقبلاً عن معاشات ومساعدات برنامج الضمان الاجتماعي وتساهم في نمو الاقتصاد الوطني، مشروع أسرة ضمانية منتجة يهدف أيضاً إلى إيجاد مصدر دخل للمستفيدين لرفع مستوى معيشتهم ، وتعزيز الشعور بأهمية العمل لكسب الرزق ، وتعميق فكر العمل الحر لدى المستفيدين ومساعدتهم في الاعتماد على الذات وبناء أسرة منتجة قادرة على الخروج مستقبلاً من مظلة الضمان الاجتماعي، وتسعى وزارة التنمية الاجتماعية لتحقيق هذه الأهداف لدى ما يقارب مائة أسرة من الأسر الضمانية تستفيد من هذا المشروع في كل عام وفي نهاية كل عام يتم اختيار أفضل ثلاثة مشاريع على مستوى المنطقة لتشارك في المسابقة النهائية على مستوى السلطنة وسيتم اختيار ثلاثة مشاريع ناحجة لتكريمها (وزارة التنمية كتيب المشاريع، 2013).

المستهدفون:

-الحاصلون على معاش الضمان الاجتماعي أو من يثبت استحقاقهم لهذا المعاش والمنتجون إلى أسر الضمان الاجتماعي من غير المستحقين للمعاش، والمعاقون القادرون على إدارة وتشغيل المشروع ،والأسر محدودة الدخل والتي تعتبر في حكم اسر الضمان ويثبت من خلال البحث الاجتماعي أنها مستحقة للمشروع.

شروط طالب خدمة مشروع أسرة ضمانيه منتجة هي:

- ألا يكون له مشروع آخر أو مصدر دخل كاف.
- أن يكون مؤهلا لتحمل المسؤولية عن تنفيذ وإدارة المشروع.
- أن تكون فكرة المشروع نابعة من تلقاء نفسه أو بناء على توجيه من الدائرة المختصة (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

الإجراءات والاستثمارات المطلوبة:

(يقدم طلب الحصول على القرض من المستفيد إلى الدائرة المختصة التي يقيم المستفيد في نطاق اختصاصها أو المقترح تنفيذ المشروع فيها، تتولى الدائرة تسجيله ودراسة حالة المستفيد الاجتماعية والاقتصادية وجدوى المشروع وإعداد تقرير بنتيجة الدراسة، يعرض على مدير عام المديرية العامة للرعاية الاجتماعية أو التنمية الاجتماعية للبت فيه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل الطلب، يمنح المستفيد بقرار من المدير العام قرضاً بدون عائد يتناسب مع نوع وحجم المشروع بحد أقصى ثلاثة آلاف ريال عماني إذا كان فرداً وخمسة آلاف ريال عماني إذا كانوا أكثر من ذلك، يحال الطلب إلى بنك التنمية العماني لتحرير العقد واستيفاء توقيع المستفيد عليه وإتمام إجراءات الصرف دفعة واحدة أو على دفعات وفقاً لمتطلبات تنفيذ المشروع، يجوز منح المستفيد قرضاً إضافياً بحد أقصى ألف ريال لأسباب يقدرها المدير العام وانتظام المستفيد في سداد أقساط القرض الأصلي) (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

(صوره من جواز السفر أو البطاقة الشخصية، أربع صور شمسية. شهادة عقد زواج أو شهادة إثبات الحالة الاجتماعي، كشف طبي لجميع أفراد الأسرة للتأكد من خلوها من الأمراض المعدية أو السارية، شهادة إثبات الوضع الاقتصادي، الوثائق المذكورة في مراحل تقديم طلب الخدمة، تستغرق فترة إنجاز الطلب مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل الطلب وخمسة عشرة يوم في حالة رفض الطلب ويتم إخطار طالب الخدمة إما عن طريق هاتف المنزل أو الهاتف النقال).

○ خدمة إلقاء محاضرات توعوية وقائية:

الدائرة المنفذة : قسم البرامج الوقائية والتوعوية بدائرة الاستشارات الاسرية

يقوم أخصائيين برامج التوعية المجتمعية بتحضير مادة المحاضرة والتي تكون ضمن نطاق اهداف الدائرة الاجتماعية والنفسية الموجهة لجميع فئات المجتمع (طلبة المدارس والجامعات ، جمعيات المرأة العمانية ، السجن المركزي للرجال والنساء، موظفي وموظفات المؤسسات والهيئات الحكومية) والتي تتعلق بموضوعات الاسرة والابناء وكيفية التعامل معهم ومواضيع تتعلق بالتوافق والنظرة الايجابية للحياة (وزارة التنمية تقرير الربع الاول، 2014).

الاهداف من إلقاء محاضرات توعوية وقائية:

- زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع بأساليب الحياة الأسرية الناجحة وطرق تربية الأبناء.
- تبصيرهم ببعض المشكلات الاجتماعية والأسرية التي تواجه حياتهم وكيفية التغلب عليها.
- الاجراءات والاستثمارات المطلوبة:

(تقوم الجهة الطالبة لتنفيذ محاضرة توعوية موجهة للفئة التي تنتمي اليها بإرسال رسالة (خطاب رسمي) لدائرة الارشاد والاستشارات الأسرية، تطلب فيها احد الموضوعات المحددة مسبقا او تحددها الجهة نفسها بحسب حاجتها وظروفها الحالية كما انها تحدد الوقت والمكان المناسبين لأخصائي البرامج المجتمعية، بحيث يقوم بدوره بتحضير المادة ان لم توجد).

○ خدمة الاستشارات الاسرية بالوزارة:

لقد كان قرار إنشاء دائرة الإرشاد والاستشارات الأسرية بوزارة التنمية الاجتماعية خطوة كبرى وأساسية في طريق تحقيق المبدأ القائل بأن رعاية الفرد بتوجيهه وإرشاده هي السبيل لرعاية وحماية الأسرة، بإرشادها وتوجيهها وبذلك رعاية المجتمع وحمايته وضمان عافيته ونموه وازدهاره (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

المستهدفون:

- جميع المواطنين، والمقيمين ممن يواجهون مشكلات ذات طابع نفسي، أو اجتماعي.

الاجراءات والاستثمارات المطلوبة:

(تأتي الحالات الإرشادية للدائرة ويتم تعبئة طلب الاستشارة من خلال التقدم إلى دائرة الاستشارات الأسرية، استقبال المسترشد، وإجراء المقابلة الأولية التي يتم فيها تصنيف حالة المسترشد، وتقرير نوعية الخدمات التي يمكن تقديمها. وكذلك تقديم الشروح اللازمة للمواطن، والإجابة على تساؤلاته، تخطيط برنامج الجلسات الإرشادية إن لزم، والتأكد من موافقته لظروف المسترشد، تعبئة "استمارة استقبال مسترشد/ مسترشدة"، وتعبئة استمارة "تحويل الحالة" إن لزم، بدء تنفيذ الجلسات الإرشادية وفق ما تم الاتفاق عليه مع المسترشد، التقويم والمتابعة، والإهاء وإغلاق ملف الحالة، فتح ملف الحالة في حالة حدوث الانتكاس) (وزارة التنمية تقرير الربع الاول، 2014).

ثامنا: الخدمات بمجال الابحاث والدراسات:

○ خدمة الابحاث والدراسات – لرواتب التقاعد والزواج من الخارج:

البحوث الاجتماعية هي التي تجريها وزارة التنمية الاجتماعية لمختلف الوحدات والمؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية .

هناك جوانب تكميلية بين مختلف المؤسسات الحكومية والأهلية لخدمة الفرد والأسرة والمجتمع، ودراسة واقع البحوث

الاجتماعية التي أجرتها وزارة التنمية الاجتماعية كما أن علاقة الوزارة بإجراء البحوث الاجتماعية لبعض الوزارات والهيئات

جاءت في إطار قانوني، توسع الوزارة والتزامها لدى كثير من الجهات الحكومية وغير الحكومية التكفل بإجراء البحوث

الاجتماعية لتلك الجهات دون مواجهة حجم القوى الوظيفية التي يحتاجها ذلك التوسع.

المستهدفون:

• بحوث التقاعد: أسرة المتوفى العامل في إطار قانون الخدمة المدنية – وقانون التأمينات الاجتماعية – وشرطة عمان

السلطانية وهم الوالدان والإخوة والأخوات، الزواج من الخارج.

الاجراءات:

• يقوم طالب الخدمة بالذهاب إلى أقرب دائرة للتنمية الاجتماعية او مركز التنمية الاجتماعية لتقديم طلبه حسب نوع

البحث المطلوب منه للجهات الحكومية المذكورة، ويتم تزويد طالب الخدمة بإيصال وتحديد موعد زيارته.

○ خدمة الابحاث والدراسات – للظواهر والقضايا والمشكلات الاجتماعية:

الدراسات والبحوث الاجتماعية مصدر من مصادر المعلومات الهامة التي تعني بدراسة الظواهر والقضايا والمشكلات

الاجتماعية الناجمة عن التغير والحراك في المجتمع، حيث رصدها ودراستها وآثارها واقتراح الحلول المناسبة لعلاجها، كما

يستعان بالدراسات والبحوث في تحديد مسارات الرعاية والتنمية الاجتماعية وترشيد برامجها ورسم الأهداف، جاء اهتمام

الوزارة ممثلةً بدائرة الدراسات والبحوث من خلال سلسلة الدراسات والبحوث التي أجرتها لرصد وتحديد وقياس المشكلات

الاجتماعية والظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع والأسرة العمانية، وحرصت الدائرة على تعميم الفائدة وتقديمها في إطار

علمي منهجي إحدائاً للتكامل والتواصل في معالجة الظواهر والحد من انتشارها (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

المقصودون:

تستهدف الدراسات والبحوث الاجتماعية جميع أفراد المجتمع بمختلف فئاته وأجناسه الذين يؤثرون ويتأثرون بالمجتمع ومن ثم يستفيد الدارسون والباحثون وأصحاب القرار من نتائج وتوصيات تلك الدراسات والبحوث كي تبني عليها الخطط والبرامج التنموية لتطوير جميع مكونات المجتمع.

الاجراءات والاستمارات المطلوبة:

(أن يقوم صاحب الدراسة أو البحث بتقديم التصور الأولي والإطار العام الذي يتضمن الجانب النظري والتطبيق الميداني للظاهرة أو القضية التي يريد دراستها، يقوم القسم بدراسة التصور ومراجعة استبانة الدراسة وإبداء الرأي الفني، يستطيع الباحث الاستفادة من القسم في تزويده بالدراسات السابقة لموضوع دراسته، يمكن للباحث الاستفادة من القسم في توثيق دراسته ضمن نظام رصد الدراسات والبحوث بالدائرة).

(التصور الأولي والإطار العام للدراسة، يتقدم صاحب الطلب بالإطار العام لدراسة الظاهرة الاجتماعية التي ينوي القيام بدراسة، الى دائرة الدراسات والبحوث، فترة انجاز الخدمة تتحدد من قبل دائرة الدراسات والبحوث.

○ خدمة اصدارات الوزارة من الدراسات والتقارير:

(بيانات حول واقع خدمات ورعاية المسنين بالسلطنة، مظلة الضمان الاجتماعي واقع وتطلعات، دراسة استطلاعية حول أوجه وحجم الإنفاق لدى أسر الضمان الاجتماعي، دراسة استطلاعية حول المسكرات والمخدرات، دراسة تحليلية حول خصائص الأيتام، دراسة استطلاعية حول ظاهرة المطلقات اللاتي لديهن أبناء يتوجب إعالتهم من مطلقيهن، دراسة مسحية لمنطقة العقبية التابعة لولاية بوشر، دراسة استطلاعية حول نمط الاستهلاك الغذائي لأسر الضمان الاجتماعي، دراسة استطلاعية حول آراء المواطنين بإبراء حول إقامة مشغل نسوي جماعي للخياطة والتطريز، دراسة استطلاعية حول ظاهرة التسول، دراسة حول دوافع وعوامل ارتكاب الجريمة، دراسة تحليلية حول أعباء الباحث، دراسة استطلاعية حول الطلاق دراسة حول مشروعات موارد الرزق- تقييم للمشروعات المنفذة، دراسة استطلاعية حول الزواج من الخارج (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

دراسة استطلاعية حول الدوافع الاجتماعية والبيئية وتأثيرها على الفلاح العماني في التنمية الزراعية، دراسة وصفية حول دور الأبناء المزمون بالنفقة على كفلائهم المتقدمين للضمان الاجتماعي، دراسة استطلاعية حول اتجاهات وآراء المواطنين نحو المستوى السائد للمهور بالسلطنة، دراسة حول أثر المربيات الأجنيات على خصائص الأسرة العمانية، دراسة استطلاعية حول ظاهرة الأحداث الجانحين، دراسة أبعاد ومقومات التماسك الأسري-سلطنة عمان، دراسة تنمية مهارات التفاعل والاتصال للأشخاص المعاقين سمعياً، دراسة تعاطي وإدمان المخدرات بين الشباب وأساليب مواجهتها، دراسة المرأة في التشريعات العمانية، دراسة الأبعاد الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع العماني، دراسة أثر عمل المرأة على أسرتها بسلطنة عمان، دراسة المشاركة الاجتماعية للمرأة العمانية واقعها وآفاقها، دراسة الأوضاع الاجتماعية للمرأة العمانية بعد الطلاق، دراسة دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة الإدمان، دراسة أثر برنامج تدريبي في تنمية الذات للشابات العمانية، كتيب تعريف حول قاعدة بيانات المؤشرات الاجتماعية العمانية، التحليل الإحصائي الأول للمؤشرات الاجتماعية، مطوية مؤشرات اجتماعية حول الطفل العماني (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

○ خدمة الاطلاع على نتائج وتوصيات الدراسات المنفذة بالوزارة:

يعد البحث العلمي من أهم الركائز التي تنطلق من خلالها عجلة التنمية والتقدم الحضاري، ومن أهم الأدوات لوضع الخطط والاستراتيجيات المستقبلية، وتعد الدراسات العلمية والبحوث الفنية والتجارب والمشروعات التطبيقية في مختلف المجالات والظواهر الاجتماعية من أهم اختصاصات وزارة التنمية الاجتماعية.

لا يقتصر الجهد في هذا الجانب على عقد الدراسات فقط، وإنما يتعداها الى تفعيل توصياتها، لذلك فقد حدد فريق عمل برئاسة سعادة الدكتور: يحيى المعولي وكيل الوزارة، وعضوية عدد من المسؤولين بالوزارة يختص عمله في الاطلاع على نتائج وتوصيات الدراسات المنفذة بالوزارة، ووضع الآليات المناسبة لتنفيذ التوصيات، ومتابعة مراحل التنفيذ واقتراح الحلول وتذليل الصعوبات، الى جانب التنسيق مع الجهات المختصة خارج الوزارة لتفعيل بعض توصيات الدراسة الخاصة بالجهات الاخرى (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

○ خدمة مشروع بناء قاعدة بيانات للمؤشرات الاجتماعية العمانية:

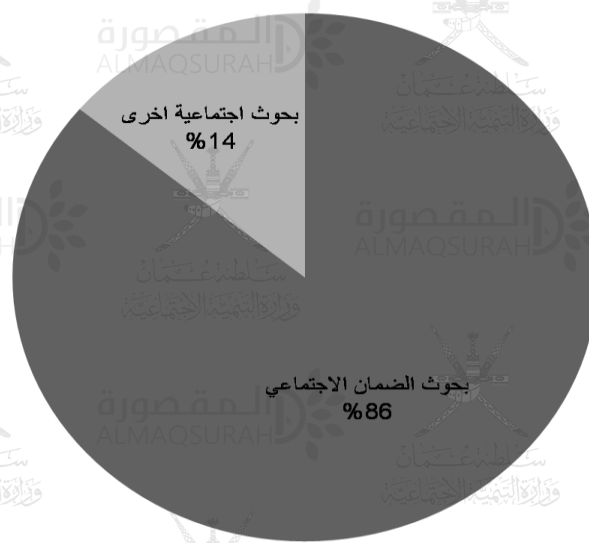
من منطلق الإيمان بأن تقدم الشعوب والأمم يقاس بمدى قدرتها على التعامل مع مختلف البيانات والمعلومات وإخضاع نواتجها لتحقيق وإنجاز الأهداف والغايات التنموية وفق منهجية علمية ترتبط وتستند إلى نتائج البحوث العلمية في المجالات الحيوية المختلفة، وفي إطار العمل المستمر لوضع استراتيجية طويلة المدى للنهوض بالحياة الاجتماعية للمجتمع العماني، وتنفيذاً لسياسات وتوجهات الخطة الخمسية السادسة (2001 – 2002) للوزارة التي تركز على:

- توفير قواعد بيانات ووضع آلية لتحديث وتدفق وتبادل المعلومات.
 - توفير الإمكانيات التي يحتاجها هذا النشاط وبأولوية خاصة.
- فقد قامت الوزارة بتنفيذ مشروع متميز يتمثل في بناء قاعدة بيانات للمؤشرات الاجتماعية العمانية تكون منطلقاً لترسيخ المفاهيم وتثبيت حقائق الحياة الاجتماعية وتوثيقها، وقد بدأ العمل في إنشاء هذه القاعدة في منتصف عام 2001م، تحت إشراف دائرة الدراسات والبحوث بمكتب وكيل الوزارة وبالتعاون مع مكتب منظمة اليونسيف بمسقط ضمن فريق عمل تم تشكيله من المختصين بوزارة التنمية الاجتماعية، وبالتعاون مع بعض الجهات المعنية.

المستهدفون:

- تستهدف قاعدة بيانات المؤشرات الاجتماعية الباحثين المهتمين بالمعلومات والبيانات الإحصائية من الخبراء وطلاب الجامعات والدراسات العليا وكافة المؤسسات الحكومية.
- ## الاجراءات والاستمارات المطلوبة:

(مقابلة الموظف المختص بقاعدة المؤشرات الاجتماعية العمانية، إملء استمارة طلب بيانات إحصائية، الحصول على البيانات المطلوبة في حالة توفرها في نفس اليوم وفي حالة عدم توفرها تحدد مهلة لذلك لتوفيرها، تعبئة نموذج استمارة طلب بيانات إحصائية، النموذج المرفق للطلب، حالات الاستحقاق الخاصة، التصرف في البيانات التي تم الاستفادة منها في الأغراض المحددة في طلب البيانات الإحصائية، يتم استيفاء طلب البيانات في حالة أنها ممكنة و متوفرة في نفس الفترة أما في حالة أنها غير ممكنة وغير متوفرة حالياً فيتم توفيرها خلال مدة أسبوع (وزارة التنمية تقرير الربع الاول، 2014).



شكل رقم (7) بين التوزيع النسبي للبحوث الاجتماعية خلال عام 2013م

تاسعا: الخدمات بمجال الجمعيات والمؤسسات الخيرية واندية الجاليات:

○ خدمة الجمعيات والمؤسسات الخيرية واندية الجاليات:

فلسفة الوزارة اتجاه المجتمع المحلي والعمل التطوعي في اقامة شراكة بين الجمعيات الاهلية والوزارة، والقيام بتأسيس جمعية

أهلية أو أندية اجتماعية.

تتألف من عدة أشخاص لعدم الربح المادي، والقيام بنشاط اجتماعي أو ثقافي أو خيري، الجمعيات والأندية الاجتماعية

والثقافية وتلك التي تنشئها الهيئات الخاصة أو الشركات أو المؤسسات أياً كانت التسمية التي تطلق عليها ولو كان من بين

أنشطتها ممارسة الرياضة البدنية إذا لم تكن هذه الرياضة هي النشاط الرئيسي للجمعية أو النادي (مؤيد، 2010).

المستهدفون:

- الأفراد والمؤسسات أو الشركات.

حالات الاستحقاق الخاصة:

- الالتزام بالشروط التي تضعها وزارة التجارة والصناعة فيما يخص الشروع في تنفيذ عمل خيري،
- ختم تذاكر الدخول لمقر العمل الخيري بختم البلدية إذا كانت تباع للجمهور في الأماكن العامة وختم التذاكر بختم الوزارة إذا كانت مقتصرة على المدعوين أو يتم بيع التذاكر في مكان الحفل.
- لا يجب ان تزيد الدعوات المجانية عن 5% من عدد التذاكر المباعة.

الاجراءات والاستثمارات المطلوبة:

- (تقديم طلب تأسيس جمعية أو نادي في محافظة مسقط للدائرة المختصة، تقديم بيان بأسماء الأعضاء المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة الأول معتمدة من قبل المحافظ بعدم الاعتراض على قيام الجمعية وعلى المؤسسين، محضر اجتماع الجمعية التأسيسية، محضر اجتماع مجلس الإدارة الأول، قرار مجلس الإدارة بتفويض من يقوم بتقديم أوراق الشهر، نظام الجمعية، استمارة الشروع في تنفيذ عمل خيري، صورة من أوراق السجل التجاري، البطاقة الشخصية، فترة انجاز الخدمة تحدد من قبل دائرة الجمعيات الأهلية).

○ خدمة الجمعيات والمؤسسات الخيرية:

- تعمل الوزارة على تنظيم الجهود الاهلية للمشاركة في برامج الرعاية الاجتماعية من خلال الجهات الراغبة في أعمال الخير والعطاء وإتاحة الفرصة لهم لتقديم الاعمال الخيرية للمجتمع، وذلك طبقاً لأحكام قانون الجمعيات الاهلية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2000/14 وقد بلغ عدد الجمعيات والمؤسسات الخيرية 26 جمعية و7 أفرع بعام 2013م ويبلغ عدد

- الاعضاء بها حتى شهر مارس 2013م ، 2906 عضوا اما المراكز التابعة لجمعية رعاية الاطفال المعاقين فيبلغ عددها 10 مراكز بعام 2013م (وزارة التنمية تقرير الربع الاول، 2014).

○ أهم الجمعيات والمؤسسات الخيرية بعام 2014م:

جمعية رعاية الأطفال المعاقين، الجمعية العمانية للمعاقين، جمعية النور للمكفوفين-ظفار، الداخلية، الباطنة، جمعية التدخل

المبكر للأطفال المعاقين، جمعية البيئة العمانية، الجمعية الاهلية لمكافحة السرطان-إبراء، صور، نزوى، صلالة، جمعية دار

العطاء، مؤسسة سعود بهوان الخيرية، مؤسسة سهيل بهوان الخيرية، صندوق التضامن الاهلي بولاية نزوى، الجمعية العمانية

لمرضى السكري، الجمعية العمانية لأمراض الدم الوراثية، جمعية الاطفال اولا، جمعية الحياة، الجمعية العمانية لسلامة الطرق،

جمعية الامل، الجمعية العمانية للمياه، جمعية هواة تربية الطيور، مؤسسة الجسر للأعمال الخيرية، الجمعية العمانية لأصدقاء

المسنين، الجمعية العمانية للعمل التطوعي، جمعية النخيل، مؤسسة محمد البرواني للأعمال الخيرية، المؤسسة التنموية الخيرية،

الشركة العمانية للغاز المسال، مؤسسة سالم للتعليم العالي، الجمعية العمانية لذوي الاعاقة السمعية).

○ خدمة الجمعيات المهنية:

من أجل تفعيل مشاركة المواطنين وتوسيع قاعدة العمل التطوعي التخصصي باعتباره رافدا من الروافد الداعمة لمسيرة الخير

والنماء لهذا البلد المعطاء، فقد بلغ عدد الجمعيات المهنية حتى الآن 26 جمعية وفرعا واحدا بعام 2013م، و4207 عضوا

بالعام 2014م وتهدف هذه الجمعيات الى تعزيز الوعي والترابط المهني بين منتسبي تلك الجمعيات والعمل على الرقي

بالمهن التي اشتهرت تلك الجمعيات لخدمتها وفقا لأحكام نظام الجمعيات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2000/14.

أهم الجمعيات المهنية بعام 2014م:

(الجمعية الجيولوجية العمانية، الجمعية الطبية العمانية، جمعية المهندسين العمانية، الجمعية العمانية للخدمات النفطية، الجمعية

عمانية للسينما، جمعية الاجتماعيين العمانية، الجمعية العمانية لحماية المستهلك، الجمعية العمانية للعلاج الطبيعي والتأهيل،

الجمعية العمانية لمصوري الأشعة الطبية، الجمعية الاقتصادية العمانية، جمعية الصحفيين العمانية، الجمعية العمانية للكتاب

والادباء، الجمعية العمانية لتقنيات التعليم، جمعية الصيدلانية العمانية، جمعية المحامين، الجمعية العمانية لطب القلب، الجمعية

عمانية للمكتبات، الجمعية الفلكية العمانية، جمعية المقاولين العمانية، الجمعية العمانية للمسرح، الجمعية الزراعية لمزارعي

محافظة الباطنة، الجمعية العمانية لتقنية المعلومات، الجمعية العمانية للتأمين، الجمعية العمانية للنقل البري، الجمعية الزراعية

لمزارعي محافظة الظاهرة، الجمعية العقارية العمانية) (وزارة التنمية تقرير الربع الاول، 2014).

○ خدمة أندية الجاليات:

هي مؤسسات ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص غير عمانيين، مؤسسات اجتماعية تطوعية هدفها تعزيز اواصر الصداقة والمحبة بين افراد الجالية الواحدة، يكون الغرض منها رعاية اعضائها في المجالات الاجتماعية والثقافية والترفيهية دون الحصول على ربح مادي، وتعزيز اواصر الصداقة والمحبة بين افراد الجالية الواحدة وتمارس نشاطها وفق الشروط والضوابط المعتمدة من قبل الوزارة، ويبلغ عددها 15 نادي واربع فروع بعام 2013م وعدد الاعضاء 2014م ، 3387 عضوا.

أهم أندية الجاليات بعام 2014م:

(النادي الاجتماعي للجالية الهندية بمسقط، النادي الاجتماعي للجالية الباكستانية بمسقط، النادي الاجتماعي للجالية السودانية بمسقط، النادي الاجتماعي للجالية البنجلادشية بمسقط، النادي الاجتماعي للجالية الفلبينية بمسقط، النادي الاجتماعي للجالية السريلانكية بمسقط، النادي الاجتماعي للجالية المصرية بمسقط، النادي الاجتماعي للجالية الاردنية بصلالة، النادي الاجتماعي للجالية الهندية بصلالة، النادي الاجتماعي للجالية الصينية بمسقط، النادي الاجتماعي للجالية السودانية بمسقط، النادي الاجتماعي للجالية السودانية بصور، النادي الاجتماعي للجالية السودانية بصلالة، فرع النادي الاجتماعي للجالية الهندية بصحار، فرع النادي الاجتماعي للجالية الاردنية بصلالة)(وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

○ خدمة البرامج المشتركة مع مؤسسات القطاع الخاص:

سعت الوزارة تجسيدا لشعار "شراكة في خدمة المجتمع" الى اتاحة الفرصة امام مؤسسات القطاع الخاص للمساهمة في تمويل مشروعات العمل الاجتماعي من منطلق مسؤولياتها الاجتماعية، وقد أطلقت الوزارة حزمة من المشاريع تحت عنوان "أوفياء للمجتمع" وتحتوي على مشاريع موجهة للفئات التي تخدمها الوزارة كأسر الضمان الاجتماعي وذوي الاعاقة ونتيجة لذلك فقد تعددت البرامج الممولة من القطاع الخاص لدعم أنشطة الوزارة أو مؤسسات العمل الأهلية العاملة في المجال الاجتماعي (وزارة التنمية كتيب المشاريع، 2013).

عاشرا: الخدمات بمجال التواصل مع الوزارة:

○ خدمة استقبال المراجعين بالوزارة:

دائرة خدمات المراجعين: تختص هذه الدائرة باستقبال المراجعين واستلام وتسجيل طلباتهم وتزويدهم بالمعلومات المطلوبة بشأن طلباتهم، وإرشادهم الى الجهات المعنية بالوزارة.

حيث بلغ إجمالي الطلبات التي تم استقباليها وتسجيلها من خلال الدائرة حتى نهاية عام 2013م عدد 2559 طلبا، موزعة على مختلف محافظات السلطنة من الذكور والإناث.

- استقبال المراجعين استلام وتسجيل طلباتهم.
- تزويد المراجعين بالمعلومات المطلوبة بشأن طلباتهم وإرشادهم الى الجهات المعنية.
- تصنيف طلبات المراجعين وتوجيههم الى استيفاء الخلفيات المطلوبة.
- إنشاء سجل لقيده ما يتم تسليمه من طلبات وموضوعات خاصة بالمراجعين وإحالتها الى المديریات والدوائر المختصة.
- فرز طلبات المراجعين وعرض ما يلزم منها على الرئيس، لأخذ التوجيه بشأنها للقيام بأعمال متابعة مختلف الجهات.
- القيام بأعمال متابعة مختلف الجهات للمواضيع المقدمة من المواطنين لضمان عدم تأخرها.
- إبلاغ مقدم الطلب بالإجراءات التي اتخذت حيال طلبه والنتيجة التي انتهت إليها.
- رفع تقرير دوري الى الرئيس حول الموضوعات المتعلقة بالمراجعين وعمل جداول إحصائية لها.
- تحليل الطلبات لمعرفة اتجاهاتها ورفعها الى الرئيس بالمقترحات الواجب اتباعها (وزارة التنمية كتيب المستخدم، 2013).

○ خدمة البريد الإلكتروني:

من منطلق حرص الوزارة على التواصل مع المواطنين يسعدها أن تستقبل اقتراحاتكم وشكاويكم عبر البريد الإلكتروني

التالي: mosd@mosd.gov.om

ملاحظة: يتم الرد على استفساراتكم ورسائلكم خلال الأيام الرسمية للدوام وخلال ساعات الدوام من 7.30 صباحا إلى

2.30 مساء (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

○ خدمة شبكات التواصل الاجتماعي:

يدعم الموقع وسائل الاتصال والشبكات الاجتماعية لإشراك المستخدمين في التبادل والمشاركة الاجتماعية بين بعضهم

البعض من خلال القنوات المختلفة، فهناك طرق مختلفة لسماع في التفاعل الاجتماعي على سبيل المثال: فيس بوك، تويتر،

يوتيوب، والتحاور مع الوزارة على هذه القنوات.

○ خدمة الاستفسارات:

المواطن يدخل الموقع ويسجل استفساره بسؤال، بعد ذلك إدارة الموقع تقوم بالرد على أي استفسار بالتعاون مع الجهة أو

الدائرة المختصة، ثم يتم عرض سؤال مع الاجابة.

○ خدمة الاقتراحات:

المواطن يدخل الموقع ويسجل اقتراحه في أي موضوع، بعد ذلك إدارة الموقع تقوم بالرد بالتعاون مع الجهة أو الدائرة

المختصة، ويتم التواصل عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني اذا تطلب الامر.

○ خدمة الشكاوي:

المواطن يدخل الموقع ويسجل شكوى او مشكلة في أي موضوع، بعد ذلك إدارة الموقع تقوم بالرد بالتعاون مع الجهة أو

الدائرة المختصة، ويتم التواصل عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني اذا تطلب الامر (وزارة التنمية كتيب المستخدم، 2013).

○ خدمة الخط المجاني- تقديم الاستشارات الهاتفية الاسرية:

الخدمة لجميع المواطنين بالاتصال على الرقم المجاني 80077788، يرد على المتصل احد الاخصائيين الاجتماعيين، ثم قيام

الاخصائي باستقبال المكالمات الهاتفية والانصات لمشكلة المستفيد من الخدمة، وفي اثناء ذلك يقوم الاخصائي بتعبئة البيانات من الاسم العمر والمنطقة والحالة الاجتماعية والصحية والتعليمية والمهنية بطريقة غير مباشرة دون ان يشعر المستفيد من

الخدمة بالاستحواب، ثم يقوم بتبصير المتصل لمشكلته ومساعدته للوصول الى حلول ضمن معطياته المتاحة، وتنتهي المكالمات بإعطاء المتصل رقم خاص به في حال معاودة الاتصال بالخط لمتابعته (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

المستهدفون: جميع المواطنين، والمقيمين ممن يواجهون مشكلات ذات طابع نفسي، أو اجتماعي.

آلية الاتصال للإرشاد الهاتفي: الاتصال على الرقم المجاني 800-77788 الرد من الجهاز الآلي استمع للتعليمات:

1. إذا كان اتصالك الأول بالخدمة، وتود التحدث إلى أحد المختصين، اضغط على الرقم الخاص الاستشارات الأسرية.
 2. عند تحويلك لأحد المختصين وعرض مشكلتك سيتم تزويدك برقمين: رقم الأخصائي الخاص بك، ورقمك الخاص.
 3. إذا كانت مشكلتك تحتاج إلى دعم من خارج نطاق خدمات القسم، سيتم تحويلك أو توجيهك إلى المؤسسة المختصة.
 4. إذا كانت مشكلتك غير متعلقة بخدمات القسم، سيتم توجيهك إلى عناوين المؤسسات ذات العلاقة بمشكلتك.
- في حالة اتصالك مرة أخرى لمتابعة حالتك قم بالتالي: اضغط على الرقم الخاص بقائمة الأخصائيين الواردة في التعليمات الأولية، بعد ذلك اضغط رقم الأخصائي الخاص بك ليتم تحويلك مباشرة إليه (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).
- ملاحظة: احرص على متابعة حالتك مع مختص واحد فقط لضمان جودة الخدمة الموجهة إليك.

○ خدمة الآر إس إس RSS:

خدمة تتيح للمستخدمين بها الاطلاع على تحديثات الاخبار اولا بأول من خلال الوصلات الالكترونية المتعددة التي يتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني (وزارة التنمية كتيب المستخدم، 2013).

فئة (RSS) الأخبار والمقالات، تصلك هي بشكل يخفف عنك عناء التصفح ويوفر الوقت، وهي خدمة إلكترونية مجانية

تجعل المواقع تأتي إليك ولست أنت من عليك أن تقوم بزيارة كل موقع، وتفادي الإعلانات المزعجة (اسعاف، 2010).

المقصود دور الوزارة في لجان التنمية الاجتماعية:

أن اللجان تعد من الادوات الاساسية لممارسة أنشطة تنظيم المجتمع، واللجنة: "مجموعة من الافراد الذين يقومون بالبحث والتفكير والبت والتنفيذ والمتابعة أو القيام بالنشاط المتصل بالمهام التي تسند إليهم" (عرفان، 2012).

واللجان هي القوى العاملة في كل تنظيم، فهي التي تضع مشاريع نظامه الاساسي ولوائحه وسياساته، وهي التي تعد مشاريع ميزانيته وبرامجه وتنظم أنشطته المختلفة بما فيها اجتماعاته العامة (Dunne, 1995).

وتوضع خطط اللجنة بناء على الموارد المتاحة، تراعي اللجنة التكاليف المالية اثناء التنفيذ، يتم توثيق اعمال اللجنة ومن

السهل الرجوع لها وقت الحاجة، يتم حل مشاكل اللجنة بطريقة موضوعية، يساعد التقويم المستمر لأعمال اللجنة في معرفة

مواطن الضعف والقوة، فأن هناك الكثير من اللجان ومن الاعضاء ورؤساء اللجان الذين يستشعرون قيمة العمل الوطني في

هذه اللجان، ممن يستوعبون البعد المؤسسي والتنظيمي والمهني لها (الجهوري، 2012).

-إنشاء دائرة شؤون لجان التنمية الاجتماعية:

من أجل تفعيل دور لجان التنمية الاجتماعية صدر في 30 ابريل 2011م القرار الوزاري رقم 2011/78م بوزارة التنمية

الاجتماعية والذي نص على إنشاء دائرة تسمى "دائرة شؤون لجان التنمية الاجتماعية"، تتبع وكيل الوزارة وتباشر

اختصاصها من خلال قسمين هما: قسم البرامج والانشطة الاجتماعية، وقسم الشراكة المجتمعية (عرفان، 2012).

-اختصاصات دائرة شؤون لجان التنمية الاجتماعية:

• تلقي ودراسة تقارير ومحاضر اجتماعات لجان التنمية الاجتماعية.

• مراجعة المقترحات المرفوعة من اللجان ذات الطابع الاجتماعي ودراستها وفق أولويتها وأهميتها.

• تقييم البرامج والانشطة الاجتماعية للجان.

• اعداد التقارير الدورية عن اللجان (الحراصي، 2012).

تعتبر هذه اللجان البالغ عددها 61 لجنة التي تغطي ولايات السلطنة:

- إحدى ركائز العمل الاجتماعي التطوعي.
- حيث تعمل على مساعدة الجهات المعنية بالخدمات الاجتماعية في تحقيق أهدافها.
- كما تساهم في رفع الوعي الاجتماعي والتنموي.
- وإذكاء روح التعاون والتكافل الاجتماعي.

ويتولى رئاسة هذه اللجان أصحاب السعادة الولاة وتضم في عضويتها مسئولي المؤسسات الحكومية ذات الصلة بالعمل الاجتماعي وممثلي الاهالي والقطاع الخاص (الحراسي، 2012).

وتعمل ايضا على معاونة وزارة التنمية الاجتماعية في دراسة الموضوعات والمشروعات الاجتماعية التي تدخل في اختصاص هذه الوزارة وتقديم المقترحات بشأنها واقتراح المشروعات الاجتماعية التي تحتاجها الولاية وفق أولوية أهميتها، ودعم ومساندة العمل الاجتماعي التطوعي ومؤسساته بالولاية والتنسيق مع العاملين بها لتذليل أية مشاكل تواجهها مثل بيوت نمو

الطفل ومراكز الوفاء لتأهيل الاطفال المعاقين والجمعيات ومراكز التنمية الريفية واي مؤسسات اجتماعية اخرى بالولاية. الى جانب رفع الوعي العام وإذكاء روح العمل الاجتماعي في مجالات الاعاقة والطفولة والمشاركة الفعالة بين المواطنين

لمواجهة الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة والقضاء على المشكلات والظواهر الاجتماعية (مركز الراشدين لاستشارات والبحوث، 2012).

المقصود دور الوزارة في العمل التطوعي "جائزة السلطان قابوس":

-اليوم العالمي للعمل التطوعي:

تم اعتماد 5 ديسمبر من كل عام من قبل الأمم المتحدة يوماً للتطوع، وفي مثل هذا اليوم تحتفل المؤسسات الحكومية

والأهلية والدولية باليوم العالمي للمتطوعين، تكريماً للعمل التطوعي ودعمه لدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

ولتحفيز سياسات الأعمال التطوعية وتسهيل أعمالها وانشطتها، وللتغلب على مشاكل الفقر والجوع والأمراض والأمية،

يعد هذا اليوم فرصة لطرح وتدشين المبادرات والمساهمات المؤسساتية والفردية الاقتصادية والاجتماعية على كل المستويات

المحلية والعالمية، وحث الجميع منظمات وأفراد للعمل معا يدا بيداً وتعزيز قيم المواطنة والمشاركة المجتمعية.

- جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي:

تعد جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي من أولى الجوائز التي تهم بالعمل التطوعي وتدعمه في سلطنة عُمان، كما تعد

حدثاً مهماً لما تمثله من تحفيز وتشجيع للعمل التطوعي بأشكاله كافة لا سيما في هذه المرحلة التي بات فيها العمل التطوعي

بحاجة إلى كل مؤازرة وتعاون.

وعند تلقي الوزارة الموافقة السامية، على المقترح النهائي للجائزة المنقول بخطاب معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني

رقم 2010/3200 بتاريخ 9 شوال 1431 هـ الموافق 18 سبتمبر 2010م، شرعت في اتخاذ الاجراءات اللازمة.

-أهداف الجائزة:

- الجائزة الأولى من نوعها على مستوى سلطنة عمان التي تدعم وتشجع الجهود التطوعية من كافة جوانبها.
- فرصة فريدة ومميزة لتكريم كل من قدم ويقدم جهوداً وأفكاراً ومشاريع تطوعية دون انتظار المقابل منها.
- إبراز دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية التطوعية، باعتبارها شريكاً أساسياً في التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة.
- إبراز روح التنافس البناء لخدمة المجتمع بين الجمعيات والمؤسسات والأفراد المنتسبين إلى مجالات العمل التطوعي.
- تفعيل أوجه التعاون والمسؤولية الاجتماعية بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية التطوعية والحكومية.
- ترسيخ ونشر ثقافة العمل التطوعي وإبراز أهميته في خدمة الأسرة والمجتمع (جائزة قابوس الموقع الرسمي، 2015).

المقصورة ALMAQSURAH بجالات منح الجائزة:

تمنح الجائزة على أكثر المشاريع التطوعية إسهاماً وتأثيراً في المجتمع، للجمعيات والمؤسسات والأفراد.

المقصورة ALMAQSURAH شروط منح الجائزة:

أ- الجمعيات والمؤسسات:

- أن تكون الجمعية والمؤسسة مقيمة ومشهرة في السلطنة.
- أن ترفق الجهة المتقدمة للمسابقة نبذة عن إسهاماتها في مجال العمل الإنساني والاجتماعي التطوعي.
- أن تتفق الأعمال مع برامج وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تنفذها الحكومة للأسرة والمجتمع.
- على أن تقوم الجمعية أو المؤسسة الراغبة بالاشتراك في الجائزة بتعبئة الاستمارة المعدة لذلك، مرفقاً بها ما يأتي: خطة المشروع المنفذ وموضوعه والأهداف التي حققها، إقرار معتمد منها بأنها صاحبة المشروع.

ب- الأفراد:

- أن يكون عُمانياً وعضواً نشطاً في مجال العمل التطوعي الاجتماعي.
- أن تتفق الأعمال المقدمة مع برامج وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تنفذها الحكومة لصالح الأسرة والمجتمع.
- يقوم الفرد الراغب في الاشتراك بتعبئة الاستمارة المعدة ، مرفقاً بها ما يأتي: خطة المشروع المنفذ وموضوعه وما حققه من أهداف، إقرار موقع من قبل المشترك بأنه صاحب المشروع، نبذة عن إسهاماته في العمل التطوعي والانساني.

المقصورة ALMAQSURAH لجنة تقييم الأعمال، اللجنة الرئيسية:

تشكل لجنة تسمى (اللجنة الرئيسية) وهي التي تشرف على الجائزة برئاسة وزير التنمية الاجتماعية وعضوية كل من: (وكيل وزارة التنمية الاجتماعية (عضو/ نائب للرئيس، وكيل الشؤون الثقافية بوزارة التراث والثقافة، وكيل وزارة التجارة

والصناعة للتجارة والصناعة، وكيل وزارة القوى العاملة للتعليم التقني والتدريب المهني، ممثل عن الهيئة العامة للصناعات الحرفية، مستشار وزير التنمية الاجتماعية للتخطيط، مدير عام الرعاية الاجتماعية، رئيس مكتب وزير التنمية الاجتماعية /عضوا ومقررا للجنة) (جائزة قابوس الموقع الرسمي، 2015).

-تختص اللجنة الرئيسية بما يأتي:

(رسم السياسات العامة للجائزة واعتماد أنظمتها ولوائحها الداخلية، الاشراف على تنفيذ خطط الجائزة وجميع أعمالها،

إقرار الاسس والمعايير والضوابط المؤهلة للترشيح للجائزة، إقرار مجالات الجائزة سنويا، إقرار مشروع ميزانية الجائزة

السنوية، تشكيل لجان فرعية من المختصين في كل مجال من المجالات وإقرار مهامها، تعديل نظام الجائزة اذا اقتضت

الضرورة، إصدار قرارات منح الجائزة، البت في التقارير المرفوعة اليها من اللجان الفرعية طبقا للمعايير المقررة في هذا الشأن

وفي الاعتراضات المقدمة لها، الاعلان عن المشاريع الفائزة وتوزيع الجوائز، اعتماد التقرير الختامي المرفوع من اللجنة الفنية).

-اللجنة الفنية، الجهاز التنفيذي:

تعتبر اللجنة الفنية الجهاز التنفيذي للجنة الرئيسية ويرأسها مدير عام الرعاية الاجتماعية بالوزارة وتضم في عضويتها ممثلين

عن الجهات التالية: (وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الاعلام، وزارة الشؤون

الرياضية، غرفة تجارة وصناعة عُمان، الهيئة العمانية للأعمال الخيرية، جمعيات المرأة العمانية، الجمعيات الخيرية، الجمعيات

المهنية، أية جهات اخرى تراها اللجنة الرئيسية).

-تختص اللجنة الفنية بما يلي:

(إعداد أسس الترشح للجائزة ومعايير التقديم والبرنامج الزمني للترشح، وطرق الفصل في الاعتراضات في مراحل الفوز

والتحكيم وتحديد النماذج وأدلة العمل، اقتراح تشكيل فرق العمل الدائمة والمؤقتة مع تحديد اختصاصاتها تبعاً لاحتياجات

أعمال الجائزة، متابعة إجراءات الإعلان عن الجائزة. وانشاء موقع الكتروني مرتبط بموقع الوزارة، اعداد استمارات الترشح

ونصّ رسائل قبول الترشح أو رفضه، استقبال الترشيحات واستلامها وتوثيقها وتسجيلها وتدوين عناوين وطريقة الاتصال

بالإضافة الى تثبيت رقم المشارك، فرز الترشيحات التي استوفت شروط المنافسة على الجائزة، القيام بالزيارات الميدانية

للمشاريع المتقدمة ، توثيق و تصنيف وحفظ المستندات والوثائق المقدمة للجنة حسب النظم المتبعة، اقتراح الآليات المناسبة

لتسليم الجائزة وعرضها على اللجنة الرئيسية، متابعة تنظيم حفل توزيع الجوائز، تشكيل فريق التنسيق والمتابعة، يحق للجنة

الاستعانة في أعمالها، رفع التقرير النهائي عن الجائزة للجنة الرئيسية) (جائزة قابوس الموقع الرسمي، 2015).

—لجنة التحكيم:

تشكل لجنة التحكيم من أصحاب الخبرة العملية والعلمية والمهنية المختصين بالعمل الاجتماعي والاقتصادي برئاسة سعادة وكيل وزارة التجارة والصناعة وتتكون من ممثلين للجهات التالية: (وزارة التنمية الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، الاتحاد العربي للتطوع برنامج الامم المتحدة للتطوع/منظمة الامم المتحدة، أية جهات تراها اللجنة الرئيسية).

—وتختص اللجنة بما يلي:

(إعداد خطة وآلية عمل اللجنة ورفعها للجنة الرئيسية لاعتمادها، وضع المعايير العلمية والفنية للتحكيم وإجراءاتها ونماذجها، اقتراح وتطوير آليات وإجراءات وخطوات استلام الترشيحات للتحكيم وتقييمها القيام بالمقابلات والزيارات الميدانية، الاتصال بالجهات المعنية للحصول على المعلومات اللازمة لأعمالها والتحقق منها، ترشيح المشاريع المرشحة للفوز من بين الاعمال المقدمة للعرض على اللجنة الرئيسية انتقاء الإبداعات التي يمكن أن تحرر في كتيب سنوي حول الترشيحات الفائزة بالجائزة بهدف الاستفادة منها، يحق للجنة الاستعانة في أعمالها بمن تراه مناسباً.

ملاحظة: للمزيد عن جائزة السلطان قابوس يرجى زيارة موقع الجائزة (جائزة قابوس الموقع الرسمي، 2015).

٥٠ دور الوزارة في الارشاد الزواجي:

أن برنامج الإرشاد الزواجي (مودة) مشروع أطلقتته وزارة التنمية الاجتماعية في يناير 2013م من خلال حلقة عمل لـ 30 مشاركاً يمثلون وزارات كل من التنمية الاجتماعية، والصحة، والعدل، والأوقاف والشؤون الدينية.

وقد نُفذ المشروع على ثلاثة مراحل وهي:

-**المرحلة الأولى:** الحديث عن الطلاق أسبابه وأثاره، والنظريات الإرشادية المتعلقة بالزواج والأسرة، ومفاهيم ومصطلحات الإرشاد الزواجي، واحتياجات الشباب المقبلين على الزواج، وأيضاً أهمية برامج التثقيف الزواجي للشباب المقبلين على الزواج، وبرامج الإرشاد الزواجي للشباب المقبلين على الزواج، إلى جانب تدريبات عملية حول: كيفية تصميم برامج تثقيفية في مجال الإرشاد الزواجي (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

-**المرحلة الثانية:** مواضيع فهم النفسيات ومهارات التواصل لتوضيح الفروق البيولوجية والنفسية بين الجنسين، وأهمية الاختيار السليم لبناء أسرة سليمة، والتثقيف النفسي والديني في مجال العلاقات الحميمة، ومقومات الأسرة الناجحة، ومهارات حل الخلافات الزوجية، وكذلك أهمية الفحص الطبي قبل الزواج والأمراض الوراثية، والإدارة المالية للأسرة، وكيفية اعداد وتصميم حقائب إرشادية في مجال التثقيف الزواجي.

-**المرحلة الثالثة:** مهارات ممارسة الإرشاد الزواجي مشتملة على تدريب المتدربين على المهارات الأساسية التي يجب تعلمها ليصبحوا مدربين في مجال الإرشاد الزواجي، وتخرج مدربي هذا البرنامج، وتدشين “دليل الإرشاد الزواجي”، والذي يتضمن في محتواه عدد من الفصول كالزواج في الاسلام، وأهداف الزواج، والمهارات الأساسية التي يجب أن يتعلمها المقبلين على الزواج مثل مهارات التواصل، والحوار ومهارات حل المشكلات الزوجية والأسرية، وحدود العلاقة مع الأهل والاصدقاء، وإدارة الميزانية الأسرية، إلى جانب الالتزام المادي والمعنوي (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

قامت وزارة التنمية الاجتماعية، دائرة الإرشاد والاستشارات الأسري، خلال النصف الأول من العام 2014، بعقد المحاضرات التعريفية لمشروع الإرشاد الزواجي الوطني (مودة)، والتي تستهدف طلاب مؤسسات التعليم الجامعي في مختلف محافظات السلطنة؛ وذلك بهدف تمكين الشباب المقبلين على الزواج ليصبحوا قادرين على بناء أسر متماسكة ومستقرة.

وشرعت الوزارة خلال عام 2014م في إقامة حلقة عمل تدريبية في الإرشاد الزواجي لموظفي المديرية العامة للتنمية الأسرية والدوائر الأخرى بديوان عام الوزارة، وذلك بمقر مركز رعاية الطفولة، وتقديم محاضرات تعريفية في مؤسسات التعليم الجامعي، إلى جانب تنفيذ البرنامج التدريبي في مجال الإرشاد الزواجي ضمن برامج الوزارة الصيفية لفئة الشباب. (وزارة التنمية تقرير الربع الاول، 2014).

إعداد دليل الارشاد الزوجي "تماسك":

جاء اهتمام وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع المختصين لأعداد دليل الارشاد الزوجي "تماسك"، الذي يهدف الى تقديم

المعلومات الاساسية في مجال العلاقات الزوجية لتثقيف المقبلين على الزواج والمتزوجين حديثا وإرشادهم بالمفاهيم والمهارات

الاساسية لبناء أسرة سليمة ومتماسكة، فرأى المختصون بالإجماع ضرورة إعداد دليل يجمع جوانب أساسية لبناء علاقة

زواجية سليمة ومتماسكة: الجانب الشرعي، الجانب الاجتماعي، الجانب النفسي، الجانب الصحي.

أهداف دليل الارشاد الزوجي:

- تزويد المقبلين على الزواج بمجموعة من المعارف والمعلومات لتأسيس العلاقة الزوجية على نحو سليم.
- مساعدة الأزواج في تحسين علاقاتهم وإثرائها بهدف تطوير جودة حياتهم عن طريق اكتشاف نقاط القوة وجوانب التطور.
- تحسين مهارات التواصل بين الزوجين، وتقوية مهارات حل المشكلات المتبادلة بين الزوجين.
- تأسيس نظام لإدارة الموازنة المالية للأسرة.
- الإلمام بمهارات الالتزام الشخصية، والزوجية، والأسرية.
- تطوير الإحساس والشعور تجاه احتياجات الفرد نفسه واحتياجات شريك حياته.

ملاحظة: لمزيد من الاطلاع الرجاء مراجعة دليل الارشاد الزوجي (وزارة التنمية دليل الارشاد الزوجي، 2013).

المقصود دور الوزارة في القضاء على ظاهرة التسول:

تعد ظاهرة التسول من الظواهر الاجتماعية السلبية الضارة والدخيلة على المجتمع العماني المتمسك بعاداته وقيمه الأصيلة النابعة من مبادئ الشريعة الإسلامية والمتمثلة في التكافل الاجتماعي وصلة الرحم والتعاون على البر والتقوى، ومن هذا المنطلق فإن وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع شرطة عمان السلطانية والادعاء العام والجهات المعنية تبذل جهوداً كبيرة للحد من هذه الظاهرة من خلال فريق مكافحة ظاهرة التسول، حيث يقوم الفريق بتنفيذ حملات يومية على فترتين صباحية ومساءية في مختلف أحياء وولايات محافظة مسقط للعمل على ضبط من يرى متسولاً وتكثيف الجهود خلال شهر رمضان المبارك لزيادة أعداد المتسولين في هذا الشهر الكريم، تم إنشاء فرق مؤقتة لمكافحة الظاهرة في المحافظات خلال الشهر الكريم وفي المناسبات مثل موسم الخريف في ظفار، ومن ثم تتم دراسة الحالات المضبوطة كل حالة على حدة للتعرف على دوافع ومسببات التسول (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

-اختصاصات فريق مكافحة التسول:

- الأفراد الذين تظهر حاجتهم للمساعدات الاجتماعية وتنطبق عليهم شروط استحقاق الضمان الاجتماعي، تقوم الوزارة بربطهم بمعاش الضمان الاجتماعي.
 - الأفراد الذين يتم ضبطهم وينتمون إلى أسر الضمان الاجتماعي وبحاجة إلى زيادة دخلهم يتم توجيههم للاستفادة من مشروعات موارد الرزق التي تقدمها الوزارة أو صندوق الرفد.
 - الأفراد الذين تظهر الدراسة عن وجود معيل لهم وقادر للعمل ولكنه لا يعمل تقوم الوزارة بمخاطبة وزارة القوى العاملة لتوفير فرصة عمل لهم.
 - الأفراد الذين تظهر الدراسة بأن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي مناسب فإنه يجب عليهم الامتناع عن هذه الممارسة ويتم توجيههم إلى النظم المعمول بها في الدولة في حالة رغبتهم في إقامة أي مشروعات تجارية لزيادة دخلهم.
- (المديرية العامة للتخطيط والدراسات، 2011).

— وقد تحقق الآتي في مجال مكافحة التسول:

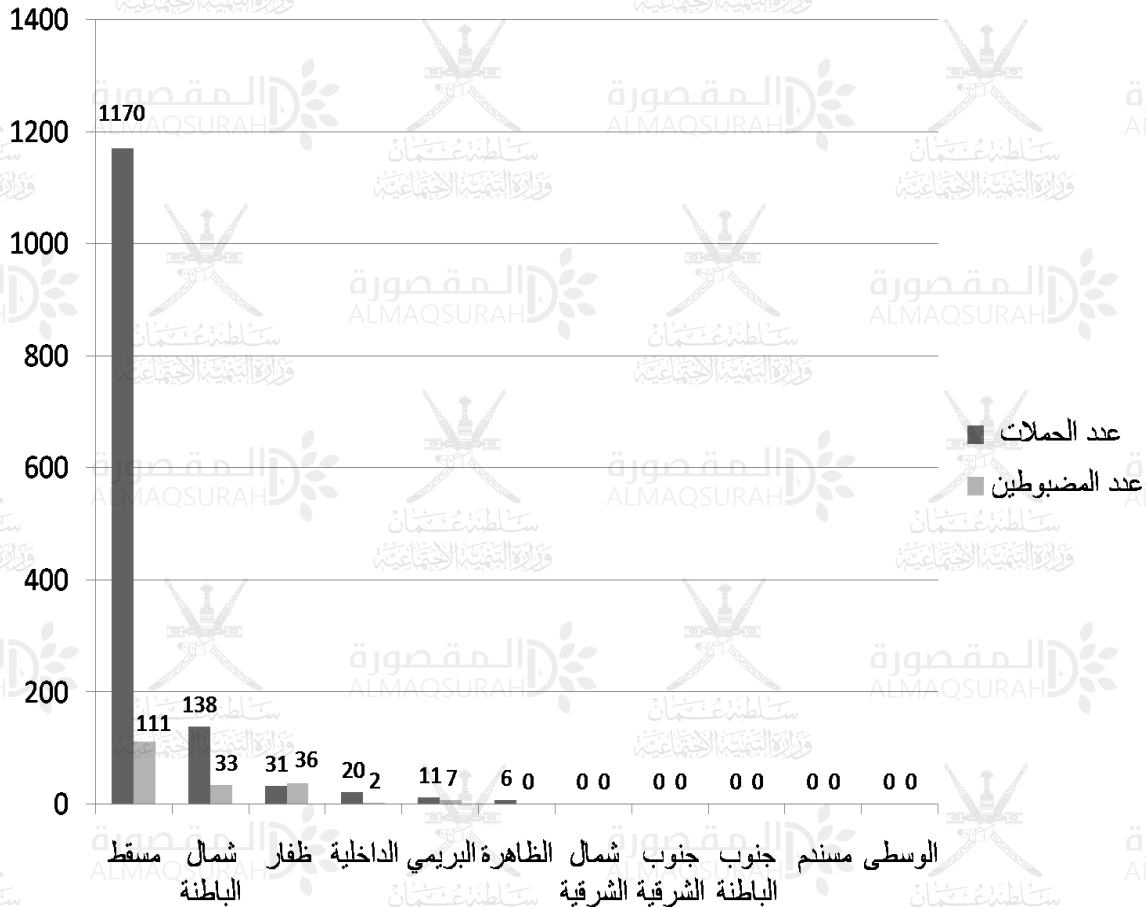
- ربط البيانات الإحصائية للفريق بنظام القوى العاملة، وإعداد الاستمارات الخاصة بالربط واستيفاء البيانات المطلوبة.
- تكثيف التوعية الإعلامية لمكافحة التسول بالمشاركة في برنامج البث المباشر لتوضيح مضار هذه الظاهرة بحلقات.
- المشاركة في برنامج خاص عن التسول في إذاعة هلا FM بالرد على استفسارات المواطنين في برنامج الشباب.
- نشر المقالات والتحقيقات عن التسول عبر وسائل الإعلام المقروءة.
- إعداد ورقة عمل حول ظاهرة التسول وطرق معالجتها وآليات التنفيذ (عنتاوي، 2001).

وتوجد قلة من المتسولين لا يستجيبون للتعهدات التي أخذت عليهم بعدم تكرار التسول، يعتمدون تجاوز النظم المعمول بها في الدولة ويعرضون انفسهم لتطبيق الإجراءات الجزائية، حيث أن قانون الجزاء العماني قد شدد عقوبة المتسول وفقا لتعديلاته الأخيرة حسب المرسوم السلطاني رقم (2011/4)، كالآتي: (المديرية العامة للتخطيط والدراسات، 2011).

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسين ريالاً عمانياً ولا تزيد على مائة ريال عماني أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من وجد متسولاً في الطريق العام أو الأماكن أو المحلات العامة أو الخاصة، ويعتبر من اعمال التسول استجداء صدقة أو إحسان من الغير أو عرض سلع تافهة أو ألعاب استعراضية أو غير ذلك من الأعمال التي لا تصلح مورداً جدياً للعيش بذاتها، ويجب الحكم بمصادرة ما يكون معه من الأموال عند ضبطه.

- وإذا كان المتسول غير عماني فالمحكمة – فضلاً عن العقوبة المشار إليها – أن تأمر بطرده من البلاد.
- إذا كرر المحكوم عليه التسول يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين.
- يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين ريالاً عمانياً ولا تزيد على مائة ريال عماني أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استخدم حدثاً أو سلمه للغير بقصد التسول.
- وتضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة إذا كان الفاعل ولياً أو وصياً على الحدث أو مكلفاً برعايته.
- والعقوبة تطبق على كل من يقوم بممارسة التسول سواء كان عماني أو من جنسيات مختلفة (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

رسم بياني رقم (8) يوضح عدد حملات مكافحة ظاهرة التسول وعدد المضبوطين حسب المحافظة



(وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

دور الوزارة في مكافحة المخدرات:

تعاطي المخدرات Drug Use استخدام العقاقير المخدرة التي لا يسمح المجتمع بتعاطيها للحصول على تأثير جسدي،

ونفسي، وعقلي، وتناولها بشكل تجريبي أو متقطع أو منتظم يؤدي بأضرار بالتعاطي والمجتمع (Singer, 1975).

تشكل ظاهرة ادمان المخدرات أزمة انسانية وحقيقة عالمية أصابت البشرية في صميم كيانها وتعاني منها المجتمعات على

اختلاف مستوياتها المتقدمة والمتخلفة على حد سواء وتهدد امنها وسلامتها واستقرارها، فهي تدمر الافراد وتشتت الاسر

وتضعف المجتمعات وتعوق تقدمها، وهي احد الاسباب المباشرة وغير المباشرة للكثير من الجرائم مثل جرائم القتل والسرقة

والاغتصاب، فداء المخدرات اصبح الخطر الداهم الذي يتعاظم يوما بعد يوم وهو الخطر الفتاك الذي ألقى بظلاله الثقيلة

على الفرد والاسرة والمجتمع (Robinson, 1976).

وبمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية فإن الوزارة عضوة في اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، التي

تشكلت بموجب المرسوم رقم 99/17 والمتضمن قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، كما انها ممثلة في عضوية

اللجنة الفرعية لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية المنبثقة من اللجنة الوطنية الرئيسية، حيث تساهم بعضويتها مع الجهات

الأخرى في توفير الدعم الاجتماعي المناسب للمدمن وأسرتة، بقيامها بدراسة حالة المدمن وتقديم التوجيه النفسي، والقيام

بزيارات منزلية لبعض الحالات لمساعدتها على الاستقرار الاجتماعي والنفسي (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

المخدرات بالمجتمع العماني:

يعد الشباب العماني بصفة عامة نتاجا للظروف الاجتماعية التي يعيش في كنفها، فهو يتأثر بتأثر واعيا بما يحيط به من

ظروف، حيث نجد عام 2004م قد بلغ عدد الجرائم الناتجة عن تهريب المخدرات في المجتمع العماني 1567 جريمة وعدد

الجناة 2922 جاني، ويشكل العمانيون الغالبية العظمى من هؤلاء الجناة مرتكبي جرائم المخدرات حيث بلغ عددهم خلال

هذه الفترة 2462 جانيا عمانيا بين بالغين واحداث ذكور واناث بنسبة 85% من العدد الاجمالي البالغ 2914 من

مختلف الجنسيات، ونجد ان محافظة مسقط تكثر فيها جرائم المخدرات باعتبارها العاصمة وتكتظ بالسكان وقرية من

الشواطئ ويسهل تهريب المخدرات اليها (وزارة الداخلية التقرير السنوي، 2005).

دور الوزارة في التصدي للعنف الاسري:

○ خدمة الحماية الأسرية "للأطفال والنساء":

صدر في 8 ديسمبر 2012م قرار وزاري بإنشاء "دائرة الحماية الأسرية" تتبع المديرية العامة للتنمية الاسرية وتباشر اختصاصاتها من خلال 3 أقسام وهي:

- قسم برامج الحماية.
- قسم متابعة آليات الحماية.
- قسم دار الحماية الأسرية "بمستوى قسم".

للتعامل مع كلا من ضحايا الاهمال الجسدي والنفسي والاعتداءات الجنسية للأطفال منذ الولادة الى ما دون الثامنة عشر والنساء بشكل عام، وضحايا الاتجار بالبشر والنساء العضل.

○ خدمة الأمانة الفنية للجنة الوطنية لشؤون الأسرة:

من منطلق توثيق روابط الاسرة والحفاظة على كيان وتماسك الاسرة العمانية، جاء انشاء هذه الامانة لترجم التوجيهات والجهود المبذولة في بناء الاسرة وحمايتها من التصدع والخلل الاجتماعي وتعزيز دورها للمشاركة الفاعلة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، حيث نفذت هذه الامانة عدد من الانشطة والفعاليات خلال عام 2013م وهي:

- المشاركة في وضع الخطة التنفيذية لمشروع تماسك للمقبلين على الزواج.
- تنفيذ عدد 7 اجتماعات لفريق العمل التطوعي، لمناقشة البرامج التوعوية المتعلقة بمناهضة جميع اشكال العنف ضد المرأة، ومراجعة المنشورات الاعلامية المعدة من قبل صندوق الامم المتحدة للسكان.
- المشاركة في حلقة العمل، الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقضاء على اشكال التمييز ضد المرأة "سيدوا" وحقوق الطفل.
- المشاركة بورقة عمل "الحماية الاجتماعية" في ندوة السياسات الاجتماعية التي نفذها المجلس الاعلى للتخطيط.
- متابعة وتقييم حالات الاطفال المعرضين للإساءة بشكل مستمر، والبرامج الاخرى الخاصة بالأسرة بشكل عام.
- المشاركة في فعاليات ندوة المرأة العاملة "رؤى مستقبلية" (وزارة التنمية التقرير السنوي، 2013).

تتصدى وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع مختلف المؤسسات الحكومية والاهلية المختلفة لهذه المشكلات والحد من آثارها، وإدراكا لدور وسائل الاعلام في التعريف بخطورة الظواهر السلبية، فقد عملت الوزارة على المشاركة في العديد من البرامج الاعلامية للتوعية والتثقيف حول هذه المشاكل، كما استحدثت الوزارة برنامج "حياتنا الازداعي الاسبوعي" الذي بدأ بثه في اكتوبر 2010م وهو برنامج توعوي تثقيفي يتناول قضايا المجتمع والاسرة العمانية، بالإضافة الى البرامج الاخرى المتنوعة في مضمون رسالتها وكيفية توجيهها.

وبذلك أخذت ظاهرة العنف الاسري تحتل حيزا كبيرا من اهتمام المختصين بالوزارة والتنمية الاسرية لأنها تشكل مشكلة اجتماعية ذات ابعاد ونتائج سلبية التأثير فهي تهدد ترابط الاسرة وتماسك الاسرة، والضحايا في النهاية الأطفال والنساء مما يدل على ضياع القيم الاجتماعية داخل الاسرة.

فجاء اهتمام الوزارة ودائرة التنمية الاسرية بالتعاون مع جمعيات المرأة العمانية وغيرها من الجهات المختصة، الاهتمام بالجوانب الاجتماعية بظاهرة العنف الاسري من حيث التعرف على مسبباتها وطبيعتها وآثارها المحتملة ونتائجها التي تضر بأمن الاسرة والمجتمع والحد من ظاهرة العنف الاسري، ان العنف الاسري ليس عنف جسدي فقط ، انما هناك عنف معنوي ولفظي بالألقاب وعدم الاحترام والتحقير والسخرية (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

ظاهرة العنف الاسري ظاهرة اجتماعية استفحلت في المجتمع لطبيعة الحياة العصرية الحديثة ونتيجة التغيرات في جميع المجالات، ظهرت العديد من المشكلات الاجتماعية والاسرية مما افقد الاسرة بعض من وظائفها وتضامنها، وظاهرة العنف تعد من الظواهر الاجتماعية السلبية التي اجتاحت المجتمع بالانتقال من البساطة الى التطور (العايش، 2006م).

فالأطفال الذين ينشئون داخل أسرة تمارس العنف وتظهره في سلوكياتها وتعاملها مع افرادها سرعان ما يتشبعون بسلوكيات وثقافة العنف ذاتيا فيسلكونه تجاه الآخرين خاصة مع من يرونهم ضعفاء أو فاقد القدرة على الدفاع عن أنفسهم، ويمكن لهؤلاء الأطفال ان يمارسوا العنف مع أطفالهم عندما يغدوا رجالا ويكونوا أسرا بدورهم (العيسوي، 2004).

المقصورة دور الوزارة في ظاهرة الطلاق:

سعت الوزارة الى لدراسة ظاهرة الطلاق بعدة دراسات، وبالتنسيق مع جامعة السلطان قابوس كثفت البرامج التوعوية عبر وسائل الاعلام المختلفة كالندوات والمحاضرات وورش العمل والحلقات النقاشية والبرامج التلفزيونية والاذاعية حول المواضيع المرتبطة بالأسرة ودورها في تربية الابناء، واعداد محاضرين مدربين في مجال الارشاد الاسري الزواجي " مودة " وهو مشروع وطني يهدف الى إعداد مثقفين للمقبلين على الزواج في جميع انحاء السلطنة، وبرنامج اعداد مدربات في مجال التمكين الاجتماعي والسياسي والقانوني للمرأة (وزارة التنمية دليل الارشاد الزواجي، 2013).

تتصدى وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع مختلف المؤسسات الحكومية والاهلية المختلفة لهذه المشكلات والحد من آثارها، وإدراكا لدور وسائل الاعلام في التعريف بخطورة الظواهر السلبية، فقد عملت الوزارة على المشاركة في العديد من البرامج الاعلامية للتوعية والتثقيف حول هذه المشاكل، كما استحدثت الوزارة برنامج "حياتنا الاذاعي الاسبوعي" الذي بدأ بثه في اكتوبر 2010م وهو برنامج توعوي تثقيفي يتناول قضايا المجتمع والاسرة العمانية، بالإضافة الى البرامج الاخرى المتنوعة في مضمون رسالتها وكيفية توجيهها.

أن رعاية الأسرة بإرشادها وتوجيهها هي السبيل لرعاية المجتمع وحمايته، لذا فإن الخدمة الإرشادية للأسرة وأفرادها أضحت في هذا الزمن المتسارع في التغيرات والتقلبات محورا أساسيا يحتل مكانه ضمن محاور استراتيجيات رعاية المجتمع وحمايته وصيانته وضمان سلامة نموه وتطوره، من هنا تأتي أهمية الإرشاد الأسري على اعتبار أنه يؤدي دورا أساسيا في مساعدة الأسرة، وتنمية قدراتها وتأهيلها للقيام بوظيفتها التربوية، وتعزيز البناء التعاقدى والأخلاقي للأسرة (وزارة التنمية

تقرير 23 يوليو، 2013).

المقصورة الفصل الخامس

،،التحديات والصعوبات، التوصيات والمقترحات، الخطط المستقبلية،،

في ضوء مشكلة الدراسة وما ارتبط بأسئلة الدراسة، وما تم استعراضه من الخدمات الاجتماعية لوزارة التنمية الاجتماعية،

تري الباحثة بعض من التحديات والصعوبات التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية، وفي ضوء هذه التحديات والصعوبات

وضعت بعض من التوصيات والمقترحات، ثم تطرقت الى بعض من الخطط المستقبلية لوزارة التنمية الاجتماعية في الاتي:

❖ اولا: "التحديات والصعوبات" التي تواجهها وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان:

○ في مجال رعاية أسر الضمان الاجتماعي:

■ -تزايد أعداد حالات الضمان الاجتماعي، مما يتطلب توفير موارد مالية لمقابلة هذه الزيادات وكادر بشري مؤهل للتعامل معها، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع في التنمية ومساندة الحكومة في هذا المجال.

■ -الحاجة الى المزيد من اللقاءات المفتوحة المنظمة مع أسر الضمان الاجتماعي، من قبل المسؤولين بالوزارة، لمناقشة مشاكلهم واخذها بعين الاعتبار، وسماع وجهة نظرهم، وتلمس احتياجاتهم.

■ -ضعف المخصصات المالية لأسر الضمان الاجتماعي، حيث أنها لا تتناسب مع غلاء المعيشة وتأمين احتياجات الأسرة، فهذا يحتاج الى رفع مستوى المخصصات المالية.

■ -تذمر المواطنين وأسرة الضمان الاجتماعي من التعقيدات وكثرة المستندات التي تطلبها الدوائر للحصول على راتب الضمان الاجتماعي، لتأكد من استحقاقهم للراتب.

■ -الوزارة بحاجة الى مشاريع استثمار حقيقية، تدر دخلا عليها لتخفيف من أعباء الاعتماد على ميزانية الدولة، ولزيادة

الدعم للأسر المستحقة وتفادي لأي أزمات بالمستقبل.

■ -مطالبة المسؤولين من المشايخ والمواطنين الوزارة بإعادة صياغة قانون الضمان الاجتماعي، او ايجاد قانون جديد، يخدم

فئة اسر الضمان الاجتماعي.

■ -توقعات المواطنين من التنمية الاجتماعية، أن تقدم لهم جميع احتياجاتهم، فهذا تحدي كبير، فلا بد أن يعتمدوا المواطنون على أنفسهم.

■ -الحاجة لتسهيل طلبات التسجيل بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة، تفعيلها إلكترونيا، لمساعدة المواطن بالمناطق النائية ولصعوبة المواصلات على بعض المواطنين.

■ -قلة الدراسات والبحوث المتخصصة بمواضيع وجوانب الضمان الاجتماعي، أغلبها دراسات قديمة، وندرة الدراسات الحديثة، فنأمل ان يكون هناك توعية بمزيد من الدراسات لأهميتها بهذا الجانب.

○ في مجال رعاية المعاقين:

■ -ندرة الكوادر المتخصصة ذات الكفاءة في مجال الإعاقة سواء على المستوى المحلي او العربي وما تحتاجه في حال توفرها من موارد لإمكانية توظيفها بما في ذلك الكوادر غير العمالية المتخصصة.

■ -قلة دور الرعاية الخاصة بإيواء المعاقين بالإعاقات الشديدة والمتعددة، حيث كانت الوزارة تقوم بابتعاث حالات الإعاقة الشديدة والمتعددة الى خارج السلطنة، والآن انشئت دار الأمان لأيواء المعاقين حديثا 2013م، فهي لن تستطيع في المستقبل ان تغطي وحدها الرعاية الايوائية للمعاقين على مستوى المحافظات.

■ -عدم وجود مركز خاص بإعاقة التوحد، من الأطباء المتخصصين، والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين، وفريق عمل متخصص بتشخيص التوحد وارشاد الاسرة بكيفية التعامل مع المتوحد وتعليميه مهارات الحياة اليومية واعتماده على نفسه.

■ -قصور في المناهج الدراسية بوزارة التربية والتعليم من حيث لا توجد مادة دراسية فيها تخص الإعاقات بجميع انواعها واسماها وطرق التعامل مع المعاق، ولغة الإشارة "افهمي" لتثقيف الطلاب وتطوير جوانبهم العلمية، فهذا يتطلب تدخيل مواد خاصة بالإعاقة والمعاق بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم.

■ -الحاجة لتسهيل طلبات التسجيل للمعاقين، وتفعيلها إلكترونيا، لمساعدة المواطن بالمناطق النائية ولصعوبة المواصلات.

■ -قلة الدراسات والبحوث المتخصصة بمواضيع وجوانب الإعاقة، فنأمل ان يكون هناك توعية بمزيد من الدراسات.

■ -تمركز أكثر خدمات المعاقين في العاصمة مسقط، اما باقي المحافظات تفتقر الى مثل هذه الخدمات، فنأمل تعميم تلك الخدمات على باقي محافظات السلطنة.

○ في مجال رعاية الاحداث:

■ -الحاجة الى تدريس قانون الأحداث بمدارسنا والوقاية بعرض ما يخالف عليه القانون، وما يترتب عليه، وتوعية الطلاب والطالبات بتحمل المسؤولية والتغلب على الظروف والصعاب وطرح قصص حقيقية ونماذج امامهم عن قوة الارادة والطموح مهما كانت الظروف.

■ -المطالبة بسن تشريعات وقوانين خاصة بالأحداث تعاقب افراد الأسرة المتسببين بما يصيب الأطفال من ضرر، حتى يكونوا عبرة لكل أسرة تحمل دورها وتشجع الأطفال على الانحراف.

■ -عدم توفر مراكز متخصصة للإصلاح الفتيات ورعايتهن بالمحافظات.

■ -الحاجة الى مراكز اصلاح الاحداث والجانحين بالمحافظات، لتطوير الاهتمام بالأحداث والتوسع في التركيز عليه.

○ في مجال رعاية المسنين:

■ -المطالبة بسن تشريعات وقوانين خاصة بالمسنين وعقوق الوالدين، والأبناء المتسببين بما يصيب المسن من ضرر، حتى يكونوا عبرة لكل ابن يعق والديه.

■ -قلة الدراسات والبحوث المتخصصة بمواضيع وجوانب الشيخوخة، فنأمل ان يكون هناك توعية بمزيد من الدراسات لأهميتها بهذا الجانب.

■ -الحاجة الى مشاريع استثمار حقيقية للمسن، تشغل وقت فراغه وتشعره بأهميته بالمجتمع، في اي مجال يتناسب مع وضعه وظروفه، فيصبح يعمل منتج واثق من نفسه.

■ -الحاجة الى إنشاء نادي متخصص برياضة المسنين ووسائل الترفيه الخاصة بهم، واقامة هنا جماعة الأقران من المسنين لتفريغ وتبادل وجهات النظر والمشورة مع بعضهم البعض.

○ في مجال رعاية الطفولة:

- -قلة مراكز الطفولة المتخصصة في صعوبات التعلم والنطق والتقويم الدراسي، من المتخصصين التربويين، فهذا يهدف الى رعاية وتنمية الطفل دراسيا وعلميا بالتغلب على صعوبات التعلم، ومسايرة زملاءه من الطلبة أو اخوانه بالأسرة.
- -الحاجة الى مراكز علمية عمانية للأطفال، والى نوادي عمانية خاصة بالأطفال، ذات رؤية علمية مستقبلية.
- -قلة الدراسات والبحوث المتخصصة بمواضيع الأطفال، فنأمل ان يكون هناك توعية بمزيد من الدراسات لأهميتها.

○ في مجال رعاية المرأة:

- -الحاجة الى جمعية أهلية بكل محافظة تختص بالعنف الاسري لحماية المرأة والطفل، قلة وجود مثل هذه الجمعيات.
- -الحاجة الى خط ساخن لتقديم الخدمات السريعة للمعرضات للعنف الأسري من النساء والأطفال، وهو خط مساندة.
- -الحاجة الى انشاء مؤسسات تأهيلية للمعنفين من الاطفال والنساء، لتأهيلهم من العنف الواقع عليهم.
- -لا يوجد مبادرة تنسيق مع الدوائر الحكومية والمؤسسات الخاصة، بإنشاء غرف الرعاية الخاصة لأطفال الموظفات العمانيات، برسوم رمزية لاستقبال أبناء الموظفات، واشترطات اكثر قابلية للتطبيق، فهذا يساهم في الحد من المربيات بالمنازل، ويتصدى لبعض انواع العنف الواقع على الأطفال، ويزيد من نسبة إنتاجية العمل، ويشجع المرأة على العمل.
- -قلة الدراسات والبحوث المتخصصة بمواضيع المرأة، فنأمل ان يكون هناك توعية بمزيد من الدراسات لأهميتها.

○ في مجال الرعاية الاسرية:

- -مواجهة الكثير من المشكلات والظواهر السلبية التي تؤثر على كيان الأسرة والمجتمع وتضر بتماسكها واستقرارها وفق رؤية عصرية مثل: التسول والطلاق والمخدرات والعنف الاسري واثر المربيات والخدم على الاسرة.
- -الحاجة الى مكاتب خدمة اجتماعية أسرية تلحق بالحاكم بوزارة الداخلية وتكون تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، بحيث لا يحكم القاضي في قضية أسرية مثل الطلاق او غيره إلا بعد دراسة القضية والمشكلة من قبل أخصائي اجتماعي واخصائي نفسي، وحل المشاكل اللاحقة المترتبة على القرار الصادر وخصوصا ما يتعلق بحقوق وحماية الطفل والمرأة.
- -إسهام مؤسسات المجتمع دون المأمول، وصعوبة الحصول على تراخيص لتأخر قانون الجمعيات الأهلية.

○ في مجال الابحاث والدراسات:

- -مواجهة الكثير من المشكلات والظواهر السلبية التي تؤثر على كيان الأسرة والمجتمع وتضر بتماسكها واستقرارها وفق رؤية عصرية مثل: التسول والطلاق والمخدرات والعنف الاسري واثار المربيات والخدم على الاسرة وشبكات التواصل الاجتماعي سلباتها وإيجابياتها، واستحداث مراكز مجهزة لعلاج وتأهيل ضحايا هذه الظواهر بما يضمن عودتهم للمجتمع كأفراد منتجين.

- -المطالبة بمزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة، والدراسات الحديثة، في جميع الجوانب والمجالات، فنأمل ان يكون هناك توعية بذلك.

○ في مجال الجمعيات والمؤسسات الخيرية واندية الجاليات:

- -التكلفة المادية المرتفعة لبناء مباني الجمعيات الخيرية، تصل الى ما يقارب مليون ريال وبذلك الوزارة لا توجد لديها القدرة المادية لبناء هذه المباني وبهذه التكلفة.
- -تمركز أكثر الجمعيات والمؤسسات الخيرية في العاصمة مسقط، اما باقي المحافظات تفتقر الى مثل هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية، وهذا يجعل خدماتها تقتصر على مواطنين مسقط فقط.
- المناشدة بتعزيز وتنشيط دور الجمعيات والمؤسسات الاهلية في مجالات العمل التطوعي، انطلاقا من المسؤولية الاجتماعية.
- -الوزارة بحاجة الى مشاريع استثمار حقيقية، تدر دخلا عليها لتخفيف من أعباء الاعتماد على ميزانية الدولة، ولزيادة

الدعم للأسر المستحقة وتفادي لأي أزمات بالمستقبل.

- -إسهام مؤسسات المجتمع دون المأمول، وصعوبة الحصول على تراخيص لتأخر قانون الجمعيات الأهلية.

○ في مجال التواصل مع الوزارة:

- -المطالبة بخطط مجاني ثاني لاستشارات الاسرية، لتسهيل تواصل المواطنين وارشادهم، فنامل ذلك بالمستقبل ان شاء الله.
- -دراسة فكرة إنشاء خط مجاني لاستشارات الاسرية بكل مديرية أو دائرة بالمحافظات، للوصول الى الناس اكثر وتقديم لهم الخدمات بطرق اسرع، وهذا طبعا يتطلب تدريب مجموعة من الأخصائيين على ذلك.
- -المطالبة بخطط ساخن لتقديم الخدمات السريعة للمعرضات للعنف الأسري من النساء والأطفال، وهو خط نجدة.
- -الحاجة لتسهيل طلبات التسجيل بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة، وتفعيلها الكترونيا، لمساعدة المواطن بالمناطق النائية ولصعوبة المواصلات على بعض المواطنين.
- -الحاجة لمواقع الكترونية خاصة بالمعاقين، وأسر الضمان ، لمناقشة احتياجاتهم ومشاكلهم، ومساعدة بعضهم.
- -المطالبة ببريد الإلكتروني خاص بالمسؤولين بالوزارة، يسمح للمواطنين وخاصة من فئة الضمان التواصل مباشرة مع الوزارة، والهدف الوقوف على مشاكلهم وحلها، واخذها بعين الاعتبار.

○ في مجال لجان التنمية الاجتماعية:

- -الحاجة الى إصدار مجلة علمية متخصصة في أنشطة اللجان، وفتح موقع تواصل خاص باللجان مع المواطنين.
- -الحاجة الى تخصيص احتفال سنوي لتكريم اللجان الفاعلة، بتخصيص جائزة لأفضل لجنة، ومكافئة اعضاء اللجان.
- -العبء الكبير الملقى على عاتق اعضاء اللجنة، فيجب توفير الكوادر المؤهلة علميا للقيام بأعمال ومهام اللجان.
- -المناشدة بتوفير موازنة خاصة من الحكومة لدعم أنشطة اللجان، وتقوية العلاقة بين اللجان والجهات الحكومية.
- -فقدان التغطية الاعلامية لفعاليات اللجان والتعريف بها لدى المجتمع المحلي، فيجب تنشيط التوعية بأهمية اللجان بالمجتمع.
- -تعارض بعض مشاريع اللجنة مع العادات والتقاليد، بسبب عدم ثقة مؤسسات المجتمع بما تقوم به اللجان.

○ في مجال العمل التطوعي:

- -انعدام ثقافة التطوع لدى افراد المجتمع، فيجب التوعية المكثفة بالعمل التطوعي واهميته للفرد والمجتمع.
- -الحاجة الى تفعيل العمل التطوعي وتعميق وصوله إلى المستهدفين، ليشمل فئات جديدة ونشاطات مبتكرة في المجتمع.
- -المناشدة بتعزيز وتنشيط دور الجمعيات والمؤسسات الاهلية في مجالات العمل التطوعي، من المسؤولية الاجتماعية.
- -المناشدة بإدخال مادة التطوع والعمل التطوعي بمناهجنا المدرسية نظريا وعمليا، وتعريف الطلاب بأهميتها الدينية والاجتماعية، وتعريفهم بجائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي.

○ في مجال الارشاد الزواجي:

- -انعدام ثقافة الفحص الطبي قبل الزواج في المجتمع العماني، فيجب التوعية المكثفة من قبل وزارة الصحة والداهلية.
- -المطالبة بإنشاء لجنة مختصة عند عقد أي قران بالحقمة، لا يكتمل العقد الا بإحضار تقرير بالفحص الطبي.
- -الحاجة الى سن تشريعات وقوانين تعاقب من يخالف ذلك، ولا يلتزم بالفحص الطبي قبل الزواج.
- -تقاليد المجتمع العماني تحت على الزواج من الاقارب، وهذا يزيد من فرصة إنجاب اطفال يعانون من الامراض والاعاقات، فيجب التوعية للتوضيح للمواطنين بأهمية الفحص الطبي قبل الزواج.

○ في مجال ظاهرة التسول:

- -المطالبة بتغطية اعلامية مكثفة عن التسول وخاصة في الاسواق والشوارع وامام المساجد عند صلاة الجمعة.
- -عدم تعاون المواطنين بتقديم أي مبالغ نقدية للمتسولين وعدم التبليغ عنهم.
- -الحاجة الى سن تشريعات وقوانين تعاقب المواطنين المتعاونين مع المتسولين بالمنازل وبالسوق وبالشارع وبالمساجد.
- -اقتصار فريق مكافحة التسول على وزارة التنمية والشرطة، فيجب وضع جميع الجهات ويكون شامل لجميع المحافظات.
- -عدم التنسيق مع الجامعات والمعاهد بتوفير كوادر مؤهلة وذات خبرة عملية في مجال الضبط ومتابعة المتسولين.
- -الحاجة الى تعزيز فريق مكافحة، بالآليات المناسبة والأجهزة الحديثة لملاحقة المتسولين.

○ في مجال ظاهرة العنف الاسري:

- -الحاجة الى جمعية أهلية بكل محافظة تختص بالعنف الاسري لحماية المرأة والطفل، قلة وجود مثل هذه الجمعيات.
- -المطالبة بإنشاء خط ساخن لتقديم الخدمات السريعة للمعرضات للعنف الأسري ، وهو خط مساندة.
- -الحاجة الى انشاء مؤسسات تأهيلية للمعنفين من الاطفال والنساء، لتأهيلهم من العنف الواقع عليهم.
- -قلة الدراسات والبحوث المتخصصة بمواضيع العنف الاسري، فنأمل ان يكون هناك توعية بمزيد من الدراسات.
- -المطالبة بتكثيف دور الاعلام بالتوعية والوقاية من العنف الاسري.
- -الحاجة الى سن تشريعات وقوانين تحمي المعنفين، وتعاقب الأشخاص الذين يقومون بالعنف الاسري.

○ في مجال ظاهرة الطلاق:

- -الحاجة الى مكاتب خدمة اجتماعية أسرية تلحق بالمحاكم بوزارة الداخلية وتكون تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية،
- بحيث لا يحكم القاضي في قضية أسرية مثل الطلاق او غيره إلا بعد دراسة القضية والمشكلة من قبل أخصائي اجتماعي واخصائي نفسي، وحل المشاكل اللاحقة المترتبة على القرار الصادر وخصوصا ما يتعلق بحقوق وحماية الطفل والمرأة.
- -قلة الدراسات والبحوث المتخصصة بمواضيع وجوانب الطلاق، فنأمل ان يكون هناك توعية بمزيد من الدراسات لأهميتها بهذا الجانب، فالأمر يتطلب دراسات حديثة لظاهرة الطلاق.
- -المطالبة بتكثيف دور الاعلام بالتوعية والوقاية من الطلاق.
- -الحاجة الى جمعية أهلية بكل محافظة تختص بالطلاق واسبابه، وآثاره، لحماية المرأة والطفل، قلة وجود مثل هذه الجمعيات.

○ في مجال ظاهرة المخدرات:

■ -عدم التنسيق مع وزارة التربية والمعين بتخطيط المناهج بإدخال مادة المخدرات بالمناهج الدراسية وتوعية الطلاب بآثارها.

■ -المزيد من الاهتمام بأسر المدمنين، لوقايتهم من التسول والانحراف، بتحويلهم للجهات المعنية بوزارة التنمية لدراساتهم وارشادهم.

■ -المطالبة المكثفة ببرامج دينية واسرية ارشادية تتناول موضوع المخدرات ووجهة نظر الشريعة، في المدارس والمساجد ووسائل الاعلام، وتوعية الشباب عن المخاطر التي تسببها المخدرات، وتوعية الاسر بمخاطر المخدرات.

■ -المزيد من التنسيق والتعاون مع رجال الاعمال والمؤسسات الخيرية بأنشاء مستشفى تخصصي لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات، وزيادة المصحات التي تعالج المدمنين.

■ -المطالبة بتكثيف المراقبة الامنية على المدارس الخاصة بالطلاب والطالبات وتجمعات الشلل بالشوارع والمقاهي والمطاعم وبشكل خاص على المنافذ الحدودية، وسيارة النقل والأجرة، والمراقبة الأسرية للأبناء على الموبايلات والاجهزة اللوحية والانترنت بشكل عام.

■ -الحاجة الى سن تشريعات وقوانين تعاقب الوالدين، اذا ثبت ان لهم دور بتشجيع الأبناء على المخدرات.

■ -الحاجة الى اصدار التشريعات والقوانين الحديثة التي تتناسب وتلاءم مع واقع وتطور الظاهرة بالاجتماع العماني من المنظور الحديث.

❖ ثانيا: "التوصيات والمقترحات" لوزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان:

○ في مجال رعاية أسر الضمان الاجتماعي:

■ توفير موارد مالية لمقابلة تزايد اعداد حالات الضمان الاجتماعي وكادر بشري مؤهل للتعامل معها، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع في التنمية ومساندة الحكومة في هذا المجال.

■ -تخصيص لقاء مفتوح سنويا ومنظم من قبل المسؤولين بالوزارة لمواطنين أسر الضمان الاجتماعي، لمناقشة مشاكلهم واخذها بعين الاعتبار، وسماع وجهة نظرهم، وتلمس احتياجاتهم.

■ -تشكيل لجنة خاصة بدراسة الأحوال المعيشية لأسر الضمان الاجتماعي، وكيفية تعاملها مع غلاء المعيشة، وكيفية تأمينها للسكن والملبس والمأكل والمشرب والفواتير وتعليم الابناء، بهدف رفع المخصصات المالية.

■ -توعية الموظفين بالتقليل من التعقيدات على المواطن والغاء بعض المستندات الغير ضرورية التي تطلبها الدوائر للحصول على راتب الضمان الاجتماعي، فهذا الأمر يحتاج دراسة من المختصين بالوزارة.

■ -الدراسة والتخطيط لمشاريع استثمار حقيقية، تدر دخلا على الوزارة للتخفيف من أعباء الاعتماد على ميزانية الدولة، ولزيادة الدعم للأسر المستحقة وتفادي لأي أزمات بالمستقبل.

■ -التشاور والتحاور مع المسؤولين من المشايخ والمواطنين الذين يطالبون الوزارة بإعادة صياغة قانون الضمان الاجتماعي، ايجاد قانون جديد، يخدم فئة اسر الضمان الاجتماعي، بإبداء ملاحظاتهم على القانون ووجهات نظرهم.

■ -العمل على تسهيل طلبات التسجيل بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة، بتفعيلها الكترونيا، لمساعدة المواطن بالمناطق النائية ولصعوبة المواصلات على بعض المواطنين.

■ -إنشاء مواقع الكترونية خاصة بالمعاقين، وأسر الضمان الاجتماعي، لمناقشة احتياجاتهم ومشاكلهم، ومساعدة بعضهم البعض، وإبداء وجهة نظرهم.

■ -إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة بمواضيع وجوانب الضمان الاجتماعي، اغلبها دراسات قديمة، وندرة الدراسات الحديثة، فنأمل ان يكون هناك توعية بمزيد من الدراسات لأهميتها بهذا الجانب.

○ في مجال رعاية المعاقين:

- -توفير الكوادر المتخصصة ذات الكفاءة في مجال الاعاقة سواء على المستوى المحلي او العربي وما تحتاجه من موارد.
- -مناشدة المؤسسات الخيرية واسهامات الحكومة بأنشاء مزيد من دور الرعاية بایواء المعاقين بالمحافظات.
- -مناشدة رجال الاعمال والمؤسسات الخيرية وبالتعاون مع الحكومة بأنشاء مركز متخصص بإعاقه التوحد.
- -التسيق مع وزارة التربية والتعليم بالقائمين على وضع المناهج الدراسية بإدخال مادة دراسية فيها تخص الإعاقات بجميع انواعها واسبابها وطرق التعامل مع المعاق، ولغة الإشارة "افهمني" لتثقيف الطلاب وتطوير جوانبهم العلمية وتعاونهم.
- -إصدار مجلة علمية متخصصة في عالم الإعاقة، ومرض التوحد.
- -إنشاء مواقع الكترونية خاصة بالمعاقين، وأسر الضمان الاجتماعي، لمناقشة احتياجاتهم ومشاكلهم، ومساعدة بعضهم.
- -تسهيل طلبات التسجيل للمعاقين، وتفعيلها الكترونيا، لمساعدة المواطن بالمناطق النائية ولصعوبة المواصلات.
- -إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة بمواضيع وجوانب الإعاقة، فنأمل ان يكون هناك توعية بذلك.
- -تعميم جمعيات وخدمات المعاقين بالمحافظات، فتمركز أكثر خدمات المعاقين في العاصمة مسقط، اما باقي المحافظات فتفتقر الى مثل هذه الخدمات، فنأمل تعميم تلك الخدمات على باقي محافظات السلطنة.

○ في مجال رعاية الاحداث:

- -التسيق مع الأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي بمدارسنا بالعمل على تدريس قانون الأحداث بالمدارس والوقاية بعرض ما يخالف عليه القانون، وما يترتب عليه، وتوعية الطلاب والطالبات بتحمل المسؤولية والتغلب على الظروف والصعاب وطرح قصص حقيقية ونماذج امامهم عن قوة الارادة والطموح مهما كانت الظروف.
- -سن تشريعات وقوانين خاصة بالأحداث تعاقب افراد الأسرة المتسببين بما يصيب الأطفال من ضرر، حتى يكونوا عبرة لكل أسرة تهمل دورها وتشجع الأطفال على الانحراف.
- -إقامة العديد من مراكز اصلاح الفتيات بالمحافظات.
- -انشاء مراكز لإصلاح الاحداث والجانحين بالمحافظات، لتطوير الاهتمام بالأحداث والتوسع في التركيز عليهم.

○ في مجال رعاية المسنين:

■ -سن تشريعات وقوانين خاصة بالمسنين وعقوق الوالدين، والأبناء المتسببين بما يصيب المسن من ضرر، حتى نكونوا

عبرة لكل ابن يعق والديه.

■ -إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة بمواضيع وجوانب الشيخوخة، فنأمل ان يكون هناك توعية بمزيد من

الدراسات لأهميتها بهذا الجانب.

■ -إقامة مشاريع استثمار حقيقية للمسن، تشغل وقت فراغه وتشعره بأهميته بالمجتمع، في اي مجال يتناسب مع وضعه

وظروفه، فيصبح يعمل منتج واثق من نفسه.

■ -أنشاء نادي متخصص برياضة المسنين ووسائل الترفيه الخاصة بهم، واقامة هنا جماعة الأقران من المسنين لتفريغ وتبادل

وجهات النظر والمشورة مع بعضهم البعض.

■ -العمل على نشر وتعليم وترسيخ العادات والقيم والتقاليد الإيجابية للشباب وإحياء التراث العماني القديم ومحاوله

تطويره بما يلائم عادات وتقاليد المجتمع، بعمل جلسات بين الطلاب وكبار السن وأخذ الخبرة والمشورة منهم.

■ -الإسهام في القضاء على الأمية، وتوفير فرص التعليم للكبار من المسنين بالتنسيق مع الجهات المختصة بوزارة التربية.

○ في مجال رعاية الطفولة:

■ -التنسيق مع وزارة التربية والتعليم بإنشاء مركز خاص بأطفال صعوبات التعلم والنطق والتقويم الدراسي لكل محافظة،

من المتخصصين التربويين، وأخصائيين التخاطب والنطق، والمتخصصين بالمدارس.

■ -انشاء مراكز علمية عمانية للأطفال، ونوادي عمانية خاصة بالأطفال، ذات رؤية علمية مستقبلية، وبرامج وانشطة

تتوافق مع اهتمامات الأطفال، ومجالات الحاسب الآلي والاستكشاف العلمي والابتكار.

■ -إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة بمواضيع الأطفال، فنأمل ان يكون هناك توعية بمزيد من الدراسات

لأهميتها بهذا الجانب.

■ -إعداد دليل تدريبي للأسرة الحاضنة البديلة وكيفية تعاملها مع اليتيم.

○ في مجال رعاية المرأة:

■ -إقامة جمعية أهلية خاصة بالعنف الأسري بكل محافظة، لحماية المرأة والطفل، وعدم اقتصرها على العاصمة مسقط فقط.

■ -إنشاء خط ساخن لتقديم الخدمات السريعة للمعرضات للعنف الأسري من النساء والأطفال، وهو خط نجدة ومساندة.

■ -إنشاء مؤسسات تأهيلية للمعنفين من الاطفال والنساء، لتأهيلهم من العنف الواقع عليهم.

■ -التنسيق مع الدوائر الحكومية والمؤسسات الخاصة، بإنشاء غرف رعاية خاصة لأطفال الموظفات العمانيات، برسوم رمزية لاستقبال أبناء الموظفات، واشترطات اكثر قابلية للتطبيق، فهذا يساهم في الحد من المريبات بالمنزل، ويتصدى لبعض انواع العنف الواقع على الأطفال، ويزيد من نسبة إنتاجية العمل، وتشجيع المرأة العمانية على العمل.

■ -إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة بمواضيع المرأة، فنأمل ان يكون هناك توعية بمزيد من الدراسات لأهميتها بهذا الجانب.

○ في مجال الرعاية الاسرية:

■ -التصدي للظواهر السلبية التي تؤثر على كيان الاسرة والمجتمع وتضر بتماسكها واستقرارها وفق رؤية عصرية مثل:

التسول والطلاق والمخدرات والعنف الاسري واثر المريبات والخدم على الاسرة وشبكات التواصل الاجتماعي سلبياها

واجباياتها، واستحداث مراكز مجهزة لعلاج وتأهيل ضحايا هذه الظواهر بما يضمن عودتهم للمجتمع كأفراد منتجين.

■ -إنشاء مكاتب خدمة اجتماعية أسرية تلحق بالمحاكم بوزارة الداخلية وتكون تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، بحيث لا يحكم القاضي في قضية أسرية مثل الطلاق او غيره إلا بعد دراسة القضية والمشكلة من قبل أخصائي اجتماعي

واخصائي نفسي، وحل المشاكل اللاحقة المترتبة على القرار الصادر وخصوصا ما يتعلق بحقوق وحماية الطفل والمرأة.

○ في مجال الابحاث والدراسات:

■ -التصدي للظواهر السلبية التي تؤثر على كيان الاسرة والمجتمع وتضر بتماسكها واستقرارها وفق رؤية عصرية مثل:

التسول والطلاق والمخدرات والعنف الاسري واثار المربيات والخدم على الاسرة وشبكات التواصل الاجتماعي سلبياها وإيجابياها، واستحداث مراكز مجهزة لعلاج وتأهيل ضحايا هذه الظواهر بما يضمن عودتهم للمجتمع كأفراد منتجين.

■ -اجراء مزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة، والدراسات الحديثة، في جميع الجوانب والمجالات، فأمل ان يكون هناك توعية بذلك.

■ -إصدار مجلة إخبارية شهرية توزع بالوزارة والمديريات والمحافظات والدوائر الحكومية والمؤسسات الحكومية، عن إنجازات وخدمات وفعاليات وقرارات ودراسات وبحوث وزارة التنمية الاجتماعية.

■ -العمل على إشراك المواطنين في الدراسات والبحوث التي تجريها الوزارة بالوقوف على التحديات ووضع المقترحات.

■ -العمل على نشر وتعليم وترسيخ العادات والقيم والتقاليد الإيجابية للشباب وإحياء التراث العماني القديم ومحاولة تطويره بما يلائم عادات وتقاليد المجتمع.

○ في مجال الجمعيات والمؤسسات الخيرية واندية الجاليات:

■ -التعاون المشترك بين المجتمع ورجال الاعمال والحكومة، لبناء مباني الجمعيات الخيرية ولا يكون العبء على الوزارة فقط بتحملها كل التكاليف.

■ -إنشاء فروع بالمحافظات للجمعيات والمؤسسات الخيرية المتمركزة بالعاصمة مسقط ، حتى يستفيد جميع مواطنين السلطنة من خدماتها.

■ -تفعيل دور مؤسسات المجتمع، للمساهمة في التنمية المستدامة ومساندة الجهود الحكومية.

■ -مناشدة المؤسسات الخيرية واسهامات الحكومة بأنشاء مزيد من دور الرعاية بإيواء المعاقين بالمحافظات.

■ -مناشدة رجال الاعمال والمؤسسات الخيرية وبالتعاون مع الحكومة بأنشاء مركز متخصص بإعاقاة التوحد.

○ في مجال التواصل مع الوزارة:

- -إنشاء خط مجاني ثاني لاستشارات الاسرية، لتسهيل تواصل المواطنين وارشادهم، فنامل ذلك بالمستقبل ان شاء الله.
- -دراسة فكرة إنشاء خط مجاني لاستشارات الاسرية بكل مديرية أو دائرة بالمحافظات، للوصول الى الناس اكثر وتقديم لهم الخدمات بطرق اسرع، وهذا طبعاً يتطلب تدريب مجموعة من الأخصائيين على ذلك.
- -إنشاء خط ساخن لتقديم الخدمات السريعة للمعرضات للعنف الأسري من النساء والأطفال، وهو خط نجدة.
- -تسهيل طلبات التسجيل بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة، وتفعيلها إلكترونياً، لمساعدة المواطن بالمناطق النائية ولصعوبة المواصلات على بعض المواطنين.
- -إنشاء مواقع الكترونية خاصة بالمعاقين، وأسر الضمان ، لمناقشة احتياجاتهم ومشاكلهم، ومساعدة بعضهم.
- -اعداد البريد الالكتروني الخاص بالمسؤولين بالوزارة، يسمح للمواطنين وخاصة من فئة الضمان التواصل مباشرة مع الوزارة، والهدف الوقوف على مشاكلهم وحلها، واخذها بعين الاعتبار.

○ في مجال لجان التنمية الاجتماعية:

- إصدار مجلة علمية متخصصة في أنشطة اللجان، وفتح موقع تواصل خاص باللجان مع المواطنين.
- انشاء اللجان النسوية، فدور اللجان النسوية في تنمية المجتمع سوف يساهم في الكثير من التطور والنمو ان شاء الله.
- تخصيص احتفال سنوي لتكريم اللجان الفاعلة، بتخصيص جائزة لأفضل لجنة، ومكافئة اعضاء اللجان.
- توفير الكوادر المؤهلة علمياً للقيام بأعمال ومهام اللجان، لتخفيف العبء الكبير الملقى على عاتق اعضاء اللجان.
- -توفير موازنة خاصة من الحكومة لدعم أنشطة اللجان، وتقوية العلاقة بين اللجان والجهات الحكومية.
- التغطية الاعلامية لفعاليات اللجان والتعريف بها لدى المجتمع المحلي، فيجب تنشيط التوعية بأهمية اللجان بالمجتمع.
- -تشجيع مساهمة القطاع الخاص، بإعطاء المشاريع ذات الطبيعة العاجلة اهتماما اكبر.

○ في مجال العمل التطوعي:

- التوعية المكثفة بالعمل التطوعي واهميته للفرد والمجتمع، ونشر ثقافة التطوع لدى افراد المجتمع.
- تفعيل العمل التطوعي وتعميق وصوله إلى المستهدفين، ليشمل فئات جديدة ونشاطات مبتكرة في المجتمع.
- تعزيز وتنشيط دور الجمعيات والمؤسسات الاهلية في مجالات العمل التطوعي، انطلاقا من المسؤولية الاجتماعية.
- -إدخال مادة التطوع والعمل التطوعي بمناهجنا المدرسية نظريا وعمليا، وتعريف الطلاب بأهميتها الدينية والاجتماعية، وتعريفهم بجائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي.

- -التحفيز لكل جهد مبارك يثري العمل التطوعي ويضمن استمراريته، والتقدير لكل عمل تطوعي جسد العطاء.

○ في مجال الارشاد الزواجي:

- التوعية المكثفة من قبل وزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة التنمية، لثقافة الفحص الطبي قبل الزواج في المجتمع.
- -إنشاء لجنة مختصة عند عقد أي قران بالحكمة، لا يكتمل العقد الا بإحضار تقرير بالفحص الطبي قبل الزواج.
- سن تشريعات وقوانين تعاقب من يخالف ذلك، ولا يلتزم بالفحص الطبي قبل الزواج.

○ في مجال ظاهرة التسول:

- -تغطية اعلامية مكثفة عن التسول وخاصة في الاسواق والشوارع وامام المساجد عند صلاة الجمعة.
- -تعاون المواطنين بعدم تقديم أي مبالغ نقدية للمتسولين ونصحهم بالتوجه للجهات المختصة، والاسراع بالتبليغ عنهم، لوجود وزارة التنمية والجمعيات الخيرية لمساعدة هذه الفئات في حالة استحقاقها.
- سن تشريعات وقوانين تعاقب المواطنين المتعاونين مع المتسولين بال منازل وبالسوق وبالشارع وبالمساجد.
- -وضع جميع الجهات في فريق مكافحة التسول ويكون شامل لجميع المحافظات، وعدم اقتصره علة وزارة التنمية والشرطة.
- -التنسيق مع الجامعات والمعاهد بتوفير كوادر مؤهلة وذات خبرة عملية في مجال الضبط ومتابعة المتسولين.
- تعزيز فريق المكافحة، بالآليات المناسبة والأجهزة الحديثة لملاحقة المتسولين.

○ في مجال ظاهرة العنف الاسري:

- -إقامة جمعية أهلية خاصة بالعنف الأسري بكل محافظة، لحماية المرأة والطفل، وعدم اقتصرها على العاصمة مسقط.
- -إنشاء خط ساخن لتقديم الخدمات السريعة للمعرضات للعنف الأسري من النساء والأطفال، وهو خط مساندة.
- -إنشاء مؤسسات تأهيلية للمعنفين من الاطفال والنساء، لتأهيلهم من العنف الواقع عليهم.
- -إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة بمواضيع العنف الاسري، فنأمل ان يكون هناك توعية بالمزيد.
- -تكثيف دور الاعلام بالتوعية والوقاية من العنف الاسري.
- -سن تشريعات وقوانين تحمي المعنفين، وتعاقب الأشخاص الذين يقومون بالعنف الاسري او الخارجي.
- -ثقافة الاختيار لشريك الحياة عند الزواج، والقدوة الحسنة.
- -تنشئة الابداء، على العقيدة الاسلامية، ومراقبة استخدامهم للنت والتلفزيون، وتوعيتهم بالمدارس عن آثاره ونتائجه.

○ في مجال ظاهرة الطلاق:

- -إقامة مكاتب خدمة اجتماعية أسرية تلحق بالمحاكم بوزارة الداخلية وتكون تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، بحيث لا يحكم القاضي في قضية أسرية مثل الطلاق او غيره إلا بعد دراسة القضية والمشكلة من قبل أخصائي اجتماعي واخصائي نفسي، وحل المشاكل اللاحقة المترتبة على القرار الصادر وخصوصا ما يتعلق بحقوق وحماية الطفل والمرأة.
- -المزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة بمواضيع وجوانب الطلاق، فنأمل ان يكون هناك توعية بمزيد من الدراسات لأهميتها بهذا الجانب، فالأمر يتطلب دراسات حديثة لظاهرة الطلاق.
- -تكثيف دور الاعلام بالتوعية والوقاية من الطلاق.
- -إقامة جمعية أهلية بكل محافظة تختص بالطلاق واسبابه، وآثاره، لحماية المرأة والطفل، قلة وجود مثل هذه الجمعيات.
- -التوعية بثقافة الاختيار لشريك الحياة، والقدوة الحسنة.

○ في مجال ظاهرة المخدرات:

- -الاهتمام بأسر المدمنين، لوقايتهم من التسول والانحراف، بتحويلهم للجهات المعنية بوزارة التنمية.
- -التنسيق مع وزارة التربية والمعين بتخطيط المناهج إدخال مادة المخدرات بالمناهج الدراسية وتوعية الطلاب بآثارها.
- -اقامة برامج دينية واسرية ارشادية تتناول موضوع المخدرات ووجهة نظر الشريعة، في المدارس والمساجد ووسائل الاعلام، وتوعية الشباب عن المخاطر التي تسببها المخدرات، وتوعية الاسر بمخاطر المخدرات.
- -التنسيق والتعاون مع رجال الاعمال والمؤسسات الخيرية بأنشاء مستشفى تخصصي لعلاج وتأهيل مدمني المخدرات، وزيادة المصحات التي تعالج المدمنين.
- -تكثيف المراقبة الامنية على المدارس الخاصة بالطلاب والطالبات وتجمعات الشلل بالشوارع والمقاهي والمطاعم وبشكل خاص على المنافذ الحدودية، وسيارة النقل والأجرة، والمراقبة الأسرية للأبناء على الموبايلات والالجهزة اللوحية والانترنت بشكل عام.
- -سن تشريعات وقوانين تعاقب الوالدين، اذا ثبت ان لهم دور بتشجيع الأبناء على المخدرات.
- -اصدار التشريعات والقوانين الحديثة التي تتناسب وتلائم مع واقع وتطور الظاهرة بالمجتمع العماني من المنظور الحديث.

❖ ثالثاً: "الخطط المستقبلية" لوزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان:

- -يتم العمل على افتتاح مركز وطني لعلاج التوحد يكون مقره في صحار بسلطنة عمان.
 - -رؤية الوزارة بإنشاء مبنى للإصلاح خاص بالفتيات بالخوير، والتخطيط لمبنى آخر للإصلاح مقره بالخوض.
 - -تخطط الوزارة لإنشاء مركزين لإعاقاة التوحد في نزوى وصلالة بسلطنة عمان.
 - -استقطاب مجموعة من الكفاءات المتخصصة بإعاقاة التوحد من مختلف دول العالم.
 - -رؤية الوزارة بإنشاء المديرية العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، لحجم ونوعية العمل الحالي والمستقبلي.
 - -تطوير خدمات مركز رعاية وتأهيل المعاقين بالخوض، ليعمل بوحدة التشخيص والتقييم، والتقويم والتوجيه المهني، والتأهيل المهني، والتشغيل والمتابعة.
 - -التنسيق مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بإجراء دراسة شاملة عن الإعاقة والمعاقين.
 - -إعداد تصور متكامل لإنشاء مركز وطني للتشخيص المبكر للإعاقة.
 - -التنسيق مع جامعة السلطان قابوس بفتح تخصصات معنية بالإعاقة بطلب من وزارة التنمية ووزارة التربية والتعليم.
 - -تبنت الوزارة طباعة الدراسات الاجتماعية ذات الأهمية للمجتمع العماني سواء لمنتسبي الوزارة أو خارجها.
 - -إعلان الوزارة عن رغبتها في تمويل بعض الدراسات الاجتماعية، وتم تحديد مواضيع تلك الدراسات بما يخدم خطط الوزارة المستقبلية.
 - -التصدي للظواهر السلبية التي تؤثر على كيان الاسرة والمجتمع وتضر بتماسكها واستقرارها وفق رؤية عصرية مثل:
التسول والطلاق والمخدرات والعنف الاسري واثر المربيات والخدم على الاسرة وشبكات التواصل الاجتماعي سلبياها
واجباياتها، واستحداث مراكز مجهزة لعلاج وتأهيل ضحايا هذه الظواهر بما يضمن عودتهم للمجتمع كأفراد منتجين.
 - -دعم ورشة تصنيع المعينات الحركية لذوي الاعاقة بدار رعاية الاطفال المعاقين، تمول من مؤسسات القطاع الخاص.
- (الكلباني، 2013).

■ وضع خطة تدريبية تستهدف تدريب 1709 موظف خلال عام 2015م، بتدريب عدد من موظفات مراكز الوفاء

وعضوات من جمعيات المرأة العمانية، وهناك برامج تدريبية في المجال الإداري المراد العمل بها خارج السلطنة تستهدف

19 من مديري العموم ومديري الدوائر ومساعدتهم، والتخطيط الاستراتيجي للإدارات العليا والمنهج الابتكاري.

■ وضع خطة الاحتياجات التأهيلية لعام 2015م، من الموظفين المتقدمين لدراسة الدكتوراه بلغ عددهم 4 موظفين

بمجال علم الاجتماع وعلم النفس وإدارة الأعمال، وبلغ عدد الموظفين المتقدمين لدراسة الماجستير 23 موظف في

مجالات التربية الخاصة والعمل الاجتماعي وعلم النفس وتقنية المعلومات وإدارة أعمال والقانون والعلاقات الدولية

والإرشاد النفسي وعلم الاجتماع وإرشاد وتوجيه وعلم نفس تربوي وإدارة الموارد البشرية، وبلغ عدد الموظفين

المتقدمين لدراسة البكالوريوس 21 موظف نفس التخصصات السابقة، ودرجة الدبلوم 30 موظف في مجال التربية

الخاصة (البراشدي، 2015).

■ المزيد من الجهود في مجال حماية الطفل، دورات تدريبية للجان حماية الطفل، إصدار الدليل الإرشادي لحماية الطفل،

والوزارة بصدد تشكيل لجان حماية الطفل.

■ تحقيق اللامركزية في العمل بالاستفادة من تقنية المعلومات بهدف التسهيل والسرعة.

■ التركيز على البعد الاجتماعي وتعزيز الجانب التنموي الاجتماعي من خلال تطوير مبادرات خلاقة ومشروعات

وبرامج تناسب الشرائح الاجتماعية المختلفة المستهدفة (وزارة التنمية تقرير 23 يوليو، 2013).

■ تبني استراتيجية تحويل أسر الضمان من متلقية إلى منتجة، بدعم مشاريع موارد الرزق بصندوق الرفد، وتأهيل أبناء

أسر الضمان وإلحاقهم بفرص التعليم والعمل على توظيفهم.

■ تطوير وتحديث طلبات التسجيل بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة، بتفعيلها إلكترونياً، لمساعدة المواطن

بالمناطق النائية ولصعوبة المواصلات على بعض المواطنين (وزارة التنمية الموقع الرسمي، 2015).

أبو المعاطي، ماهر (2010). الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

أبو النصر، مدحت محمد (2008). مهارات الاتصال الفعال. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

أبو النصر، مدحت محمد (2009). فن ممارسة الخدمة الاجتماعية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

أبو قطيش، محمد محمود (2012). دور الوقف في التنمية الاجتماعية المستدامة. رسالة ماجستير غير منشورة، الاردن.

أحمد، عبد الناصر عوض (2008). اساسيات خدمة الفرد ط2. القاهرة: مكتبة النهضة العربية.

اسعاف، حمد (2010). وسائل الاتصال الجماهيري ودورها في عملية التنمية الاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة، سوريا.

إيمان العلوي، مسقط، 2015/7/6، اتصال شخصي.

البراشدي، مانع راشد (2015). التنمية الاجتماعية تستهدف تدريب 1709 موظفين خلال العام الجاري. مسقط:

جريدة عمان، استرجع من الشبكة بتاريخ 2015/7/29م، من الموقع
<http://omandaily.om/?p=198729>

البريش، عبد العزيز عبدالله (2007). مدى الافادة من الرسائل العلمية في الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، السعودية.

جائزة السلطان قابوس (2015). الموقع الالكتروني الرسمي. عنوان الموقع www.hmvaward.gov.om

الجابري، علي سالم (2012). تنمية مهارات التفاعل والاتصال للأشخاص المعاقين سمعياً. دراسة غير منشورة، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان.

الجمهوري، خليفة (2012). معوقات العمل الحكومي في سلطنة عمان. دراسة غير منشورة، سلطنة عمان.

جوهر، عادل وآخرون (2003). مدخل الخدمة الاجتماعية. القاهرة: دار نشر الكتاب الجامعي.

الحبسي، سلطان سيف (2007). دراسة عن اتجاهات المستفيدين من الضمان الاجتماعي نحو الخدمات المقدمة اليهم في سلطنة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، الاردن.

حبیب، جمال (2010). قضايا وبحوث واتجاهات في ممارسة الخدمة الاجتماعية. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

الحراصي، يحيى (2012). انجازات لجان التنمية الاجتماعية. ملتقى لجان التنمية الاجتماعية، محافظة الظاهرة والبريمي.

الحرملی، سعيد حمید (2007). دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة إدمان المخدرات. دراسة غير منشورة، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان.

حمد، رأفت عبد الرحمن (2013). الخدمة الاجتماعية ورعاية الاسرة والطفولة. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

حمزة، مصطفى (2012). العمل الاجتماعي في الاسلام ط1. جدة: مركز الدراسات والبحوث.

حنان القبالي، مسقط، 2015/7/2، مقابلة.

خاطر، احمد مصطفى (2006). الخدمة الاجتماعية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

الدخيل، عبد العزيز (2006). معجم المصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية. الاردن: دار المناهج للنشر.

الروي، هشام (2013). التطوع وادارة المتطوعين. الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

الزيد، عبد الله أحمد (2011). أهمية الوقف وحكمة مشروعاته. مجلة البحوث الإسلامية لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، (36)، 208-211.

السكري، احمد شفيق (2000). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

صندوق الرفد (2015). الموقع الإلكتروني الرسمي. عنوان الموقع www.alraffd.gov.om

العايش، زينب (2006). العنف الاسري اسبابه وعلاجه . مجلة جامعية بجامعة الملك عبد العزيز، (11)، 34.

العبار، موزة أحمد (2009). القيم والاخلاقيات بين الفكرين الاسلامي والغربي. الجزيرة: الدار العالمية.

عبد، بدر الدين وعبد الموجود، ابو الحسن (2006). اسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تفعيل بناء

واداء مجالس الامناء والاباء والمعلمين. دراسة غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، اسوان.

عرفان، محمود (2012). لجان التنمية الاجتماعية بين الواقع والطموح. ملتقى لجان التنمية الاجتماعية، محافظة الظاهرة

ومحافظة البريمي.

علي، ماهر (2008). مقدمة في الخدمة الاجتماعية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

عنبتاي، منال فتحي (2001). برنامج مكافحة ظاهرة التسول. دراسة غير منشورة، وزارة التنمية الاجتماعية، الاردن.

عوض، احمد (2008). التكافل الاجتماعي في الاسلام ط1. السعودية: ألفا للنشر والتوزيع.

العيسوي، عبد الرحمن محمد (2004). دراسة ميدانية على عينة من المجتمع المصري لظاهرة العنف الاسري. مجلة

البحوث الامنية، 28(13)، 225.

عيسى الزبيدي، مستقط، 2015/7/1، مقابلة.

عيوش، ذياب والزعنون، فيصل (2014). الرعاية الاجتماعية. الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

الفنجري، محمد شوقي (2012). الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول. مسقط: وزارة الأوقاف.

الكلباني، محمد سعيد (2013). بيان خطط وبرامج وتحديات التنمية الاجتماعية امام اعضاء مجلس الشورى. مسقط:

منتدى أشواق عمان، استرجع من الشبكة بتاريخ 2015/7/29م، من الموقع

. <http://www.ashwaqoman.com/vb/showthread.php?t=8433>

مؤيد، محمد مطيع (2010). دور الجمعيات الاهلية في التنمية الاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة، سوريا.

محمود سرحان (2006). الخدمة الاجتماعية المعاصرة. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

المديرية العامة للتخطيط والدراسات (2011). آثار التسول على الفرد والمجتمع. دراسة غير منشورة، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان.

المديرية العامة للتخطيط والدراسات (2012). زواج العمانيين المستفيدين من معاشات الضمان الاجتماعي من جنسيات عربية او اجنبية. دراسة غير منشورة، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان.

مركز الراشدين لاستشارات والبحوث (2012). لجان التنمية الاجتماعية. دراسة غير منشورة، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان.

مريم السعدي، مسقط، 2015/7/7، اتصال شخصي.

وزارة التنمية الاجتماعية (2013). التقرير السنوي. مسقط: المديرية العامة للتخطيط والدراسات.

وزارة التنمية الاجتماعية (2013). تقرير 23 يوليو. مسقط: المديرية العامة للتخطيط والدراسات.

وزارة التنمية الاجتماعية (2013). دليل الارشاد الزواجي. مسقط: المديرية العامة للتخطيط والدراسات.

وزارة التنمية الاجتماعية (2013). كتيب مشاريع الاستثمار الاجتماعي. مسقط: المديرية العامة للتخطيط والدراسات.

وزارة التنمية الاجتماعية (2013). نظام تصنيف الوثائق الخصوصية. مسقط: هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية.

وزارة التنمية الاجتماعية (2013). كتيب المستخدم. مسقط: المديرية العامة للتخطيط والدراسات.

وزارة التنمية الاجتماعية (2013). كتيب جمعيات المرأة العمانية في تنمية المجتمع. مسقط: المديرية العامة للتخطيط

والدراسات.

وزارة التنمية الاجتماعية (2014). تقرير الربع الاول. مسقط: المديرية العامة للتخطيط والدراسات.

وزارة التنمية الاجتماعية (2015). الموقع الالكتروني الرسمي. عنوان الموقع www.mosd.gov.om.

وزارة الداخلية (2005). التقرير السنوي. مسقط: الادارة العامة لمكافحة المخدرات.

يحيى المسكري، مسقط، 2015/6/29، مقابلة.

يمنى الرواحي، مسقط، 2015/6/27، اتصال شخصي.

Barker R. (1991). **Social Work Dictionary**, National Association for Social Workers Press, Beulah & Galaway.

Cowger C & Kagel J. (1980). **Social Work Research: What's the Use? Dea Perceptives** for the Future. NASW, Washington, D. C.

Dunn P.C. (1995). Volunteer Management. **NASW, Encyclopedia of Social Work**. Washington D.C: NASW Press.

Fischer, Joel. (1973). **Is Case Work Effective? A Review**. Social Work, 18 January.

Reid, William et al. (1982). **Recent Evaluations of Social Work: Grounds for Optimism**, Social Work, July.

Robert L. Barker. (1999). **The Social Work Dictionary** Washington DC: NASW Press.

Robinson D. (1976). **From Drinking to Alcoholism A Sociological Commentary**. London New York : john Wiley and sons.

Singer K. (1975). **The Prognosis of Narcotic Addiction**. London and Boston: Butterworths.

Walter A. Friedlander. (1960). **Introduction to Social Welfare**. N.Y.: Prentice Hall.

ملحق رقم (1)

استمارة ترشيح الافراد، لجائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي

جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي		وزارة التنمية الاجتماعية	
استمارة ترشيح الأفراد لجائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي			
أولاً: البيانات الأساسية للمرشح:			
الاسم الثلاثي مع القبيلة:	تاريخ الميلاد:	المحافظة / المنطقة:	الجنس:
هاتف المنزل:	هاتف العمل:	الرقم المدني:	الرقم الوطني:
البريد الإلكتروني:	البريد الإلكتروني:	البريد الإلكتروني:	البريد الإلكتروني:
ثانياً: بيانات أساسية عن المشروع التطوعي:			
اسم المشروع التطوعي المراد ترشيحه:			
تاريخ بدء المشروع:			
الجهات أو المراكز أو المؤسسات التي مارس بها التطوع إن وجدت:			
مجالات المشروع:			
الرياضة	الاجتماعية	العمل الخيري	التعليمية والتدريبية
الاقتصاد	الصحة	التعليم والتدريب	التعليم والتدريب
البيئة	الثقافة والفنون والآداب	المرأة	المرأة
تقنية المعلومات	المهاجرين	المهاجرين	المهاجرين
ثالثاً: بنود إعداد تقرير المشروع التطوعي المرشح:			
يجب أن يتضمن التقرير عن المشروع التطوعي المرشح ما يلي:			
1- فكرة المشروع:			
- أهداف المشروع.			
- جوانب الإفادة والإبداع فيه فكرة المشروع.			
2- منهجية العمل والتطبيق:			
- الجهات التي ساندتك وكان لها دور في تنفيذ المشروع أو اسبغت بها.			
- الصور والفيديو التي واجهتك أثناء تنفيذ المشروع.			
- الأساليب التي اتبعتها لتصلب علماء الصعوبات.			
3- النتائج والآثار الإيجابية لمشروع العمل التطوعي عليه:			
- المستفيدين من المشروع.			
- المجتمع المحلي ومؤسساته.			
- التكاليف ما تحقق من نتائج وأثر بالرقم والنسب المئوية والاحصاءات.			
4- الخطط المستقبلية للمشروع التي تلوي تنفيذها:			
- خطط ويات استمرار المشروع التطوعي وتطوره.			
5- نبذة عن إسهاماتك في مجال العمل الانساني والاجتماعي والتطوعي:			
- إيفاق هذه الاستمارة بشرط أساس للمشاركة.			
- إيفاق إقرار يتضمن التالي:			
- بأن لا يكون المشروع التطوعي قد سبق تقديمه للفوز بجائزة محلية أو عربية أو دولية.			
- بأن يكون المرشح هو صاحب المشروع المتقدم به.			
- يتحمل صاحب المشروع المسؤولية والمخاطبة القانونية في حالة الإدلاء بالبيانات بمعلومات غير صحيحة.			
أوافق على جميع إجراءات الترشيح المذكورة			
التاريخ:	التوقيع:	التاريخ:	التوقيع:

تطوعي .. حياة

ص.ب. 567 - الرمز البريدي: 111 - مسقط - سلطنة عمان
هاتف: (+968) 267-1740 - فاكس: (+968) 267-1741

ملحق رقم (2)

علامة (✓) أمام المجال الذي

- | | | | |
|------------------|----------|----------------------|------------|
| الطفولة والشباب | الإعلام | الوصول الخيري | الصحف |
| الرياضة والكشافة | التقنية | الثقافة والفن والأدب | الاجتماعية |
| التراث | الاقتصاد | التعليم والتدريب | البيئة |

يجب أن يتضمن التقرير عن المشروع التطوع على المرشح ما يلي:

يجب أن يتضمن التقرير عن المشروع التطوع في المرشح ما يلي:

أهداف المشروع / النشاط التطوعي: (محددة وقابلة للقياس)

- اسم المشروع / النشاط التطوعي: -
- أهداف المشروع / النشاط التطوعي (محددة وقابلة للقياس): -
- جوانب التميز والابتداء في فكرة المشروع / النشاط التطوعي: -
- نوع الدعم الذي تقدم: -

تاريخ البدء بتنفيذ المشروع / النشاط التطوعي

- تاريخ البدء بتنفيذ المشروع / النشاط المطلوب
- المدة التي استغرقها
- الجهة المطلوب بها تنفيذ المشروع / النشاط المطلوب
- الاعانات المالية المقدمة للمشروع.
- اساليب التنفيذ.
- الجهة المستفيدة منه (أفراد - جماعات - مؤسسات).

- الأثر الإيجابي للمشروع / النشاط التطوعي الذي تم تنفيذه على:

- * التذليل علمه ما تحقق من نتائج آثار بالأرقام والنسب المئوية والإحصائيات.

– مدد استثمارية المشروع / النشاط العمل الطوعي،
الامتياز الحرفية داخل النشاط المشروع / العمل الطوعي،

- استطاعت

توقيع رئيس مجلس الإدارة أو المفوض نيابة عنه: _____

ملحق رقم (3)

استمارة ترشيح الجمعيات والمؤسسات، لجائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي



الاستمارة ترشح الجماعات والمؤسسات
عامة - ائمة السلطان قابوس للعمل التطوعي

أولاً: البيانات الأساسية للجمعية / المؤسسة:

اسم الجمعية / المؤسسة
تاريخ الإشهار
مقر الجمعية / المؤسسة: المحافظة / المنطقة
عدد المشاريع المتوقعة المقدة خلال الثلاث سنوات الأخيرة:
نشاط الجمعية / المؤسسة:
الجهة المستفيدة على الجمعية / المؤسسة:
عدد العاملين:
اسم رئيس مجلس إدارة الجمعية / أو المسؤول عن إدارة المؤسسة:
طرق التواصل:	
الهاتف المباشر:
الهاتف الجماعي:
صندوق البريد:
البريد الإلكتروني:
الموقع على شبكة المعلومات:
الرمز البريدي:
المكتب:

ثانياً: البيانات الأساسية للمشروع التطوعي

اسم المشروع المراد ترشيحه: تاريخ بدء تنفيذ المشروع.

مجال المشروع:

ضع علامة (✓) أمام المجال التطوعي للمنشروع من المجالات التالية:

<input type="checkbox"/> الاقتصادية	<input type="checkbox"/> الرياضيات	<input type="checkbox"/> الاجتماعيات	<input type="checkbox"/> الطفولة والشباب	<input type="checkbox"/> العمل الخيري
<input type="checkbox"/> البيئة	<input type="checkbox"/> التراث	<input type="checkbox"/> الصحة	<input type="checkbox"/> الاعلام	<input type="checkbox"/> التطوع والتطوع
<input type="checkbox"/> تقنية المعلومات	<input type="checkbox"/> الدفاع المدني	<input type="checkbox"/> المحامين	<input type="checkbox"/> الثقافة والفنون والآداب	<input type="checkbox"/> المرأة

ثالثاً: مشاريع الجمعية التي قامت بها في مجال الـ
رابعاً: بنود إعداد تقرير المشروع التطوعي المرشح:

يجب أن يتضمن التقرير عن المشروع التطوع على المرتبحة ما يلي:

- ١- فكرة المشروع.
 - أهداف المشروع.
 - جوانب الإفادة والابتداء في فكرة المشروع / النشاط التطوعي.
 - ٢- منهجية العمل والتطبيق:
 - خطة المشروع والجدول الزمني للتطبيق.
 - أساليب التنفيذ.
 - الموارد المالية والبشرية المخصصة لتنفيذ المشروع.
 - الصعوبات التي واجهت المشروع، وكيفية التغلب عليها.

٣- النتائج والآثار الإيجابية للمشروع:

- الخدمات التي قدمها المشروع وأثرها الإيجابية على الأفراد والمجتمع المحلي.
 - التدليل على ما تحقق من نتائج وأثر إيجابي والنسب المتوقعة.
١٠- الخطة المستقبلية للمشروع الطوعي المزمع تنفيذهها:
 - جميع استمرارية المشروع.
 - تحسين الأداء والخدمات.
 - جهود الجمعية / المؤسسة لتلبية العضوية وزيادة عدد المتطوعين في المشروع
 - ونشر فكرة التطوع لدى المجتمع.
 - التخليق

- إرفاق هذه الاستثمارة بشرط أساس للمشاركة.
- إرفاق إقرار يتضمن التالي:

- بأن لا يكون المشروع التطوعي قد سبق تقديمه للفوز بجائزة محلية أو عربية أو دولية.
- بأن تكون الجمعية/ المؤسسة هي صاحبة المشروع المقدم به.
- تتحمل الجمعية/ المؤسسة المسؤولية والمتابعة القانونية في حالة الإدلاء بأى معلومات غير صحيحة.

أوافق على جميع إجراءات الترشد المذكورة

توقيع رئيس مجلس إدارة الجمعية
أو المفوض نيابة عنه أو المسؤول عن إدارة المؤسسة.

ختم الجمعية / المؤسسة

تطوعني .. حياة

ص. ٥٦٠ الرمز البريدي: ١٠٠. سقط - بلخانة ميسان
هاتف: ٥٦٠٠٠٧٠ (٩٦٨). فاكس: ٥٦٠١٦٥٠ (٩٦٨)

ملحق رقم (1/4)

استمارة بحث اجتماعي، بشأن الاعفاء من رسوم استقدام سائق خاص، وخدم منزل

رقم التسجيل

سلطنة عمان

وزارة التنمية الاجتماعية

المديرية العامة للرعاية الاجتماعية

سلطنة عمان دائرة رعاية المعوقين

بحث اجتماعي للمعاقين والمسنين

بشأن الاعفاء من رسوم استقدام سائق خاص/ خدم منزل

الاسم:	نوع الإعاقة:	رقم البطاقة الشخصية/ جواز السفر:
العمر:	المحافظة:	الولاية:
العنوان:	سائق خاص:	القرية:
نوع الإعفاء المطلوب:	نوع السيارة:	الهااتف:
في حالة سائق خاص:	عدد أفراد الأسرة:	رقم السيارة:
الحالة الاجتماعية:		

جدول تكوين الأسرة:

م	الاسم	العمر	صلة القرابة	المهنة	الحالة الاجتماعية	الحالة التعليمية	الحالة الصحية

الحالة الاقتصادية:

العمل: الدخل الشهري: ريال
 الممتلكات/ النوع: الاستقطاعات: ريال
 دخول أخرى (تذكر): إجمالي الدخل: ريال

الحالة السكنية:

نوع السكن: ☐ إيجار ☐ ملك ☐ مساعدة ☐
 تكوين المسكن: عدد الغرف ☐ مرافق ☐
 نوع البناء: ☐ اسمنت ☐ طين ☐ مواد غير ثابتة ☐

ملحق رقم (2/4)

استمارة بحث اجتماعي، بشأن الاعفاء من رسوم استقدام سائق خاص، وخدم منزل

رأي الباحث الاجتماعي:

اسم الباحث المختص:

التوقيع:

التاريخ:

رأي الأخصائي الاجتماعي:

اسم الأخصائي:

التوقيع:

التاريخ:

رأي مدير الدائرة:

التوقيع:

التاريخ:

المستندات اللازمة للبحث:

إثبات الدخول

نسخة ملكية السيارة

نسخة إلى دائرة رعاية المعوقين

ملحق رقم (5)

استمارة طلب فتح حضانة بمنطقة

بسم الله الرحمن الرحيم

المحترم

الفاضل / مدير دائرة

وزارة التنمية الاجتماعية

السلام عليكم ورحمته وبركاته وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة على افتتاح دار حضانة خاصة بمنطقة

ولاية -----، وأني على استعداد لاستيفاء جميع الوثائق والمستندات المطلوبة في هذا الشأن .

البيانات الشخصية	
الاسم الرياعي	
الموئل العلمي	
الوظيفة الحالية	
سنوات الخبرة	
رقم البطاقة الشخصية	
العنوان / ص. ب	
رقم الهاتف / النقال	
البريد الالكتروني / الفاكس	

بيانات السجل التجاري	
اسم النشاط التجاري	
رقم السجل التجاري	
درجة المنشأة	
المركز الرئيسي	

كما أنني أتعهد الالتزام بكافة الشروط والنظم المعمول بها وفق اللائحة التنظيمية لدور الحضانة.

مقدم الطلب /

تاريخ تقديم الطلب /

التوقيع /

الختم

ملحق رقم (1/6)

استمارة بيانات حالة معاق

Sultanate of Oman
Ministry of Social Development
Directorate of General Social Care
Disabled Care Department

سلطنة عمان
وزارة التنمية الاجتماعية
المديرية العامة للرعاية الاجتماعية
دائرة رعاية المعوقين

استمارة بيانات حالة معاق

الصورة

أولاً: بيانات أولية .. (تملأ بواسطة صاحب الطلب)

رقم الحالة: / / تاريخ التسجيل: / / رقم السجل المدني:

الاسم والقبيلة: الجنس: ☐ أنثى ☐ ذكر

الاسم باللغة الإنجليزية:

المنطقة: الولاية: القرية/ الحارة: الهاتف: / / منزل:

تاريخ الميلاد: / / مكان الميلاد: فصيلة الدم:

الحالة الاجتماعية: ☐ دون سن الزواج ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐ هجر

المستوى التعليمي: ☐ لا يقرأ ولا يكتب ☐ أساسي أول ☐ أساسي ثاني ☐ أساسي ثالث ☐ دبلوم متوسط ☐ جامعة ☐ دراسات عليا

المهنة: ☐ دون عمل ☐ طالب ☐ لا يعمل ☐ يعمل عاجز عن العمل ☐ تقاعد

أخرى: جهة العمل: ☐ حكومي ☐ خاص ☐ تطوعي ☐ مقر العمل:

برنامج التأهيل التي حصل عليها: ☐ لم يحصل ☐ حصل ☐ نوعها ☐ مدرسة تربية خاصة ☐ جمعيات أهلية ☐ أخرى ☐ تأهيل مهني ☐ مركز وفاء ☐ تتجدد

- العضوية في الجمعيات الاجتماعية: ☐ نعم ☐ لا اسم الجمعية:

الإسم: التوقيع: التاريخ: / / ٢٠٠٢م

ملحق رقم (2/6)

استمارة بيانات حالة معاق

ثانياً: للإستخدام الرسمي (دائرة / مركز

بيانات الإعاقة:

تاريخ بداية الإعاقة :

(يمكن اختيار أكثر من إعاقة واحدة)

١- إعاقة حركية:

- ☐ شلل دماغي ☐ شلل نصفي ☐ شلل أطفال ☐ بتر طرف ☐ طرفين ☐ شلل أطراف ☐ أخرى تذكر ☐

٢- إعاقة سمعية:

- ☐ صمم كلي ☐ صمم جزئي ☐ صعوبة بالسمع والنطق

٣- إعاقة بصرية:

- ☐ كف بصر ☐ ضعف بصر شديد

٤- إعاقة عقلية:

- ☐ بسيطة ☐ متوسطة ☐ شديدة

٥- صرع

٦- توحد

٧- متلازمة داون

٨- أخرى تذكر

- الإعاقة الظاهرة: يمكن إثباتها بدون فحص طبي على أن يعتمد من قبل المدير المختص

نوع الإعاقة :

يعتمد المدير:

- أسباب الإعاقة: خلقية ☐ أثناء الولادة ☐ نتيجة مرض ☐ وراثية ☐ نتيجة حادث ☐ أخرى تذكر ☐

ثالثاً: الأجهزة التعويضية:

- يستخدم أجهزة مساعدة:

☐ نعم ☐ لا

☐ كرسي متحرك ☐ كرسي كهربائي ☐ سماعة أذن ☐ نظارة طبية

ع

- مدى الاعتماد على النفس:

☐ يعتمد كلياً ☐ يعتمد جزئياً ☐ لا يعتمد

رابعاً: التوصية:

☐ يستحق بطاقة معاق ☐ لا يستحق بطاقة معاق بسبب

الموظف المختص :

يعتمد مدير الدائرة

أنا المواطن

استملت البطاقة رقم

وصالحة لمدة خمس سنوات اعتبار من تاريخ الإصدار

الإسم :

التوقيع :

ملحق رقم (7)

استمارة كفالة يتيم

استمارة كفالة يتيم

أنا المواطن/

أحمل بطاقة شخصية أو جواز سفر رقم

أرغب بكفالة الطفل:

يبلغ من العمر:

وأنة بعد الموافقة على طلبي اتعهد في القيام بتسديد مبلغ (ريال عماني لحساب الطفل الذي كفلته

(شهريا/ سنوياً) و في حالة عدم قدرتي على الاستمرار سأقوم بإبلاغ إدارة الدار بذلك.

توقيع الكافل:

التاريخ:

العنوان إذا رغبت:

التلفون:

أسم الطفل:

العمر:

رقم الحساب:

أي ملاحظات أو بيانات تذكر:

ملحق رقم (8)

أرقام هواتف بعض الدوائر بالوزارة

الدائرة	أرقام الهواتف
الخط الحائي للاستشارات الأسرية	800-77788
المديرية العامة للتنمية الاسرية	24602742
دائرة الإرشاد والاستشارات الأسرية	24699536
دائرة تنمية وتمكين الأسرة	24605971-24605981
دائرة الدراسات والبحوث	24602879
دائرة الضمان والمساعدات	24693209
دائرة مشروعات موارد الرزق	24693479
فريق مكافحة التسول	24794949 – 24707405 – 99833055- 99873334
مركز رعاية الطفولة	24540866
صندوق الردف	24210018-24593988

ملاحظة: أي تغيير بالأرقام المذكورة سابقا الرجاء التواصل مع بدالة الوزارة 24694256 – 24699407



Nizwa University
Faculty of Sciences and Literature
Department of Education and Human Studies

A descriptive Qualitative Study about the Social Services

**Provided by the Ministry of Social Development
in the Sultanate of Oman**

Preparation:

Hamda Ali Srouer Al Shamsi

06422858

This research presented a research project as one of the course requirements **(EDPS631)**
Complementing the requirements for obtaining a master's degree in the Department of
Education in psychological counseling at the University of Nizwa

Supervised by:

Prof .Dr. Samer Radwan

Head of the Department of Education and Human Studies

2015/2016